وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس المدية
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم العلوم التاريخ

مسألة المواطنة في تاريخ الجزائرالمستعمرة (1830-1954)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

من اعداد الطالبتين: إشراف :د –ناصر بوقرو.

- أمينة بهياني
- شريفي نعيمة

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د–مختار سالمي	أستاذ–محاضر–ب	رئيسيا
د–ناصر بوقرو	أستاذ–محاضر–ب	مشرفا مقرر
د–رشيد ولد بوسيافة	أستاذ–محاضر–ب	عضو مساعد

السنة الجامعية: 2020م/2021م الموافق ل 1441هـ/1442هـ

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس المدية
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم العلوم التاريخ

مسألة المواطنة في تاريخ الجزائرالمستعمرة (1830-1954)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الم

استر في تخصص المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

من اعداد

الطالبتين:

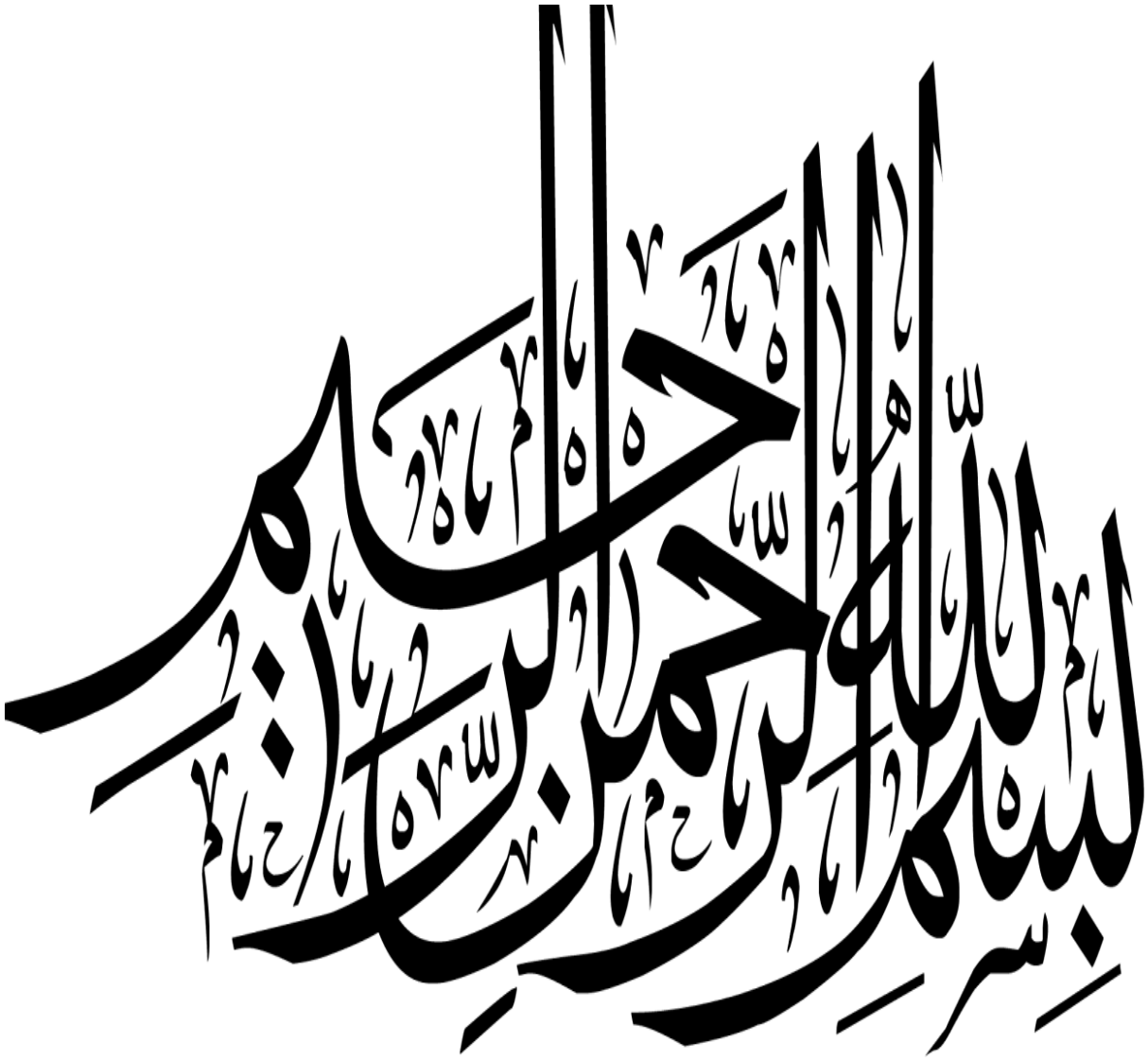
- أمينة بهياني
- شريفي نعيمة

إشراف :د –ناصر بوقرو.

أعضاء الجنة المناقشة:

الإسم اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د–محتار سالمي	أستاذ–محاضر–ب	رئيسيا
د– ناصر بوقرو	أستاذ–محاضر–ب	مشرفا مقرر
د–رشيد ولد بوسيافة	أستاذ–محاضر–ب	عضو مساعد

السنة الجامعية: 2020م/2021م الموافق ل 1441هـ/1442هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

رَبِّ أوزعني أن أشكُرَ نِعمَتَكَ التِي أنعَمتَ عليَ وعلى وَالِدَيَّ وأن أعمَلَ صَالِحًا

ترضَاه و أدخِلنِي بِرَحمَتِكَ فِي عِبادِك الصَّالِحِينَ"

النمل -19-

نحمد الله عز وجل الذي تتم بنعمته الصالحات

تحية شكر وتقدير ننثرها على هذه الصفحات

للدكتور المشرف " ناصر بوقرو "

الذي تفضل مشكورا مأجورا بالإشراف على

هذه المذكرة على توجيهاته وسعة صدره

وصبره معنا طيلة مسيرتنا البحثية

ولكل من علّمنا و أزال برياح العلم الطيبة

غيمة جهل مررنا بها

زادكم الله علما ورفعكم درجات

إهـــــــــداء أمينة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى

من ربتني و أنارت دربي وأعانتي بالصلوات والدعوات

إلى أغلى الإنسانفي الوجود "أمي الحبيبة"

إلى معلمي الأول من وعلمني معنى الكفاح

وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الحنون "

إلى قرة عين أمي أخي الأكبر محمد عبد النور

إلى من تشاركت معهم دواء الرحم فكانوا لي سندا

وقوة وملاذا بعد الله إخوتي وأخواتي

إلى روح جدي بلقاسم

إلى كل من علمني حرفا وسطر لي دربا وكان لي سندا في دراستي

إلى كل من زرع في روحي الأمل أهدي له هذا العمل راجية أن يكون خير مثل

اهداء نعيمة:

أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى من علمني أن اللأعمال لا تتم إلا بالصب إلى من جعل مشواري الدراسي ممكنا.

"أبي أطال الله في عمره وألبسه ثوب الصحة والعافية "

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى من غرست في نفسي حب الحياة

"أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها"

إلى الماضي الجميل روح جدي رحمه الله

إلى كل من تذوقت وإياهمالعيش الحلو والمر اخوتي وأخواتي

حفظهم الله ورعأهم

إلى كل أهلي وأقاربي

إلى كل من شاركني في بحثي زميلتي "أمينة" وفقهم الله

إلى كل من سأهموقدم لي عونا أو نصيحة حفظهم الله جميعا

قائمة المختصرات:

- ط:طبعة.
- ج:جزء.
- تق:تقديم.
- ص:صفحة.
- د.م ن:دون مكان نشر .
- تر:ترجمة.
- د ط:دون طبعة.
- ش و ن ت:الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- د م ط :ديوان المطبوعات الجامعية.


مقدمة

التعريف بالموضوع :

تتطلب دراسة تاريخ الجزائر المعاصر الإلمام بالجوانب المختلفة للفترةعامة والفترةالاستعمارية خاصة كونها تعد مرحلة تاريخية هامة في تشكيل الدولة الجزائرية المعاصرة ، فالفترة غنية بالقضايا الحساسة تثبت صمود الجزائر في وجه الاستعمار الاستطاني الذي حارب الهوية الثقافية وحرم الجزائريين من حقوقهم في هذا الصدد نتناول تتبعع مسار حقوق المواطنه خلال الفترة الاسعمارية من خلال مظاهر الهيمنة الفرنسية والتغيرات في الساحة الجزائرية، مسألة الحقوق والواجبات والتفرقة الواضحة في السياسة الاستعمارية تشكل مظهرا حقيقيا لعدم تجانس الاستعمار مع الجزائريين لتثبت الجزائر انها دولة قائمة بحد ذاته بتوليدها المقاومة التي تعددت اشكالها بين ثقافية وعسكرية اثمرت استقلالا .

ب–دواعي اختيار الموضوع :

اختيار موضوع مسألة المواطنة في تاريخ الجزائر المستعمرة لأسباب متعددة هي :

–ان الدراسات حول مسألة المواطنة خلال الاستعمار لا تزال في بدايتها بحيث تنوع الافكار حول الموضوع كون الفترة الاستعمارية كبيرة تتنوع فيها مظاهر السياسة الفرنسية والمتمثلة في الضوابط القانونية التي شكلت المفارقة بين الفرنسيين والجزائريين.

–الموضوع حساس يحمل فيه الوجه الخفي للاستعمار الذي يدعي حقوق الالإنسانبينما يخفي التميز والتفرقة التي طبقت على الجزائريين .

–موضوع المواطنة هو ضابط اساسي لإيضاح القوانين الفرنسية ومدى المساواة بين العنصر العربي والاوروبي .

ج –أهداف الدراسة :

–دراسة المواطنة في الفترة الاستعمارية تفتح افاق هامة تكشف الجانب القانوني ومدى تمتع الجزائريين بالحقوق من خلال انعكاساتها على الجزائرين .

–تظهر الدراسة التطور الذي مرت به مقامة الاستعمار وصمود الشخصية اللإسلامية العربية – كما تطمح لإظهار عدم التجانس بين العنصر الفرنسي والجزائري من خلال رفض الاول للثاني .

_الموضوع بوابة لاظهار مراحل نمو الشخصية الجزائرية من خلال صمودها امام السياسة الفرنسية.

د- الاشكالية :

يعالج هذا البحث إشكالية المواطنة الفرنسية بالنسبة للأهالي المسلمين في الجزائر المستعمرة طيلة الفترة (1830-1954)، وما أثارته من نضال سياسي ونقاش قانوني وتداعيات متعددة الأبعاد على مصير الجزائر المستعمرة ذات الشخصية العربية اللإسلامية ولدراسة هذه الإشكالية في مختلف جوانبها وأبعادها، يمكن طرح مجموعة من الإشكاليات الفرعية، منها:

تطرح الاشكالية سؤال رئيسي هو: ما مدى تمتع الجزائريين ب حقوق المواطنة خلال الإحتلال ؟

هذا السؤال يطرح جملة من التساؤلات الفرعية هي :

- كيف حاربت فرنسا مقومات الهوية العربية اللإسلامية للجزائر ؟

_ماهي القوانين والاجرائت التي سعت بها السلطة الاستعمارية لتكريس المواطنة الفرنسية؟ وكيف قابلتها الجزائر ؟

–ماهي التغيرات الساسية خلال القرن العشرين وكيف تطور مفهوم المواطنة من فرنسية إلى مواطنة جزائرية ؟

هـ–المنهج الممتبع في الدراسة :– وقد اعتمدت في هذه الدراسة المتواضعة على المنهج التاريخي الوصفي المناسب لوصف الاحداث التاريخية وسردها وتقرير الحقائق وترتيبها ترتيبا زمنيا ،وكذلك اعتمدت على المنهج التحليلي الذي حاولت من خلاله تحليل الاحداث والوقوف على ابعادها بهدف الإجابة عما آثرناه من إشكاليات والوصول الى الحقائق ومعرفة الصراع والتحدي الذي واجه الحركة الوطنية في الفترة المدروسة.

و-مصادر الدراسة ومراجعها:

الاطار الزمني لموضوع المذكرة هو (1830م-1954م)مايجعل الفترة غنية بالمادة العلمية المتنوعة حيث استعملنا المصادر والمراجع نذكر منها: :كتاب المرآه لحمدان بن عثمان خوجة، و، الاستعمار الإبادة، تأملات في الحرب و الدولة الاستعماري ل :ولوكور غرانميزون اوليفي ،الذين يرصدان اوضاع الجزائرين خلال الإحتلال والسياسة القمعية. .ومن المراجع ،كتاب نوردين ثنيو: اشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية،وكتاب تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1951م)بجزئيه لمحفوظ قداش،وقد كان قاسمهما المشترك هو رصد النهضة الفكرية السياسية وتطور النضال من اجل المواطنة والحقوق .

و-الخطة المعتمدة في الدراسة:للإجابة على اشكالية البحث انتهجنا الخطة التي تتشكل هذه المذكرة من مقدمة ، مدخل تمهيدي وثلاث مباحث وخاتمة وملاحق تتصل مضامينها:

- تناولنا في الفصل التمهيدي ضبطا لمصطلح المواطنة وتطور مفهومه التاريخي والمواطنة الجزائرية في فكر مولود قاسم نايت بالقاسم.

- **المبحث الاول بعنوان** اساليب الادارة الاستعمارية في الجزائر(1830م-1965م) : تطرقنا فيه الى التعريف بالمواطنة ومبادئها وتطور ممارسة المواطنة في الجزائر واستاتيجية الاستعمار فمحاربة الهوية الجزائرية من خلال محاربة مقومات الهوية (الدين والغة).

-اما **المبحث الثاني** : والذي قمنا فيه بدراسة مشاريع تطبيق المواطنة الفرنسية(1865-1947) ، عالجت فيه الوضعية القانونية للاهالي المسلمين الجزائريين حيث تطرقنا لأهمالقوانين المزامنة لفترة المبحث حيث تحدثنا عن القوانين التجنيسية(قانون سيناتوس كونسيلت 1865. اصلاحات فيفري 1919م.وقانون التجنيس 1936م.) و القانون الردعي اتجاه الأهالي ،اصلاحات شارل ديغول حيث رصدنا مضامين والهداف من كل قانون والمواقف حولهم

-اما **المبحث الثالث** :المواطنة في مبادئ الحركة الوطنية (1947-1954م): رصدنا من خلاله نشاط ونضال حركة الشبان من اجل الحصول على حقوق الجزائرين كل حسب اديولوجيته ومختلف وسائل نشاطهم .كما تطرقنا الى المطالب المواطنة عند التيارات السياسية ،ورصدنا موقف الاحزاب السياسية من المشاركة في الحرب العالمية الثانية وكذا دستور 1947م،وأهمنقطة هي اتحاد اطراف الحركة الوطنية من اجل المواطنة .

مدخل تمهيدي

المبحث التمهيدي :التعريف المواطنة ومبادئها

تمهيد:

عند احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830 جاءت كدولة مكتملة الاركان رغم الثورة الداخلية، والصراع على الحكم اتخذت حادثة المروحة الشهيرة ذريعة بأن كرامتها قد اهينت، [1]، و بعد توقيع معاهدة الاستسلام 05 جويلية 1830، و توعدها بالمحافظة على الأحوال الشخصية و مقومات المواطنة، الا أنها خانت الوعد[2].فقد اخذت تطمس معالم الهوية العربية اللإسلامية تحولها الى معالم فرنسية ، و قد شرعوا في ذلك منذ الوهلة الأولى، مما يدل على عزمهم على البقاءالإحتلال الدائم.[3]

بعد أن احتلت الحملة الفرنسية مدينة الجزائر اعتبر الضباط الفرنسيون هذه البلاد أرضا محتلة، و اخضعوها للحكم العسكري حولوا معالمها ومؤسساتها الى خراب و اخضعت الشعب تحت السياسة و السيطرة[4]، احتل الفرنسيون الجزائر بالقوة، و نظموا شؤونها بطريقة تخدم مصالحهم، و تصرفوا فيها كأنهم المالكين الشرعيين و هي اساليب ترمي في مجملها الى جعل الجزائر جزءا لا يتجزأ من الأمة الفرنسية، و اعتبار سكانها فرنسيين، الا أن حقوق المواطنة اقتصرت على العناصر الأوربية دون سواهم[5].

1-تعريف المواطنة:

وفي بداية البحث يستوجب علينا ضبط مفهوم المواطنة: الذي هو مصطلح قديم، ارتبطت به مجموعة المفاهيم التي تحدد علاقة المواطنين ببعضهم البعض و علاقتهم مع الدولة التي يعيشون فيها، و منه يأتي تعريف المواطنة كالاتي:

---

[1]الطاهر الغول، **مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية (1919،1954)**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة حمة لخصر الوادي، 2013-2014، ص 3.

[2]أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، ط1، 1992، د الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ص 66.

[3]مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 17.

[4]يحيى بو عزيز، **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، د مطبوعات الجامعية، ص 7.

[5]يوسف بن خدة، **جذور اول نوفمبر**، تر مسعود حاج مسعود، ط2، 2012، دار الشاطبية، ص 51.

أ-لغة: لا توجد في المعاجم العربية التقليدية كلها أي ذكر لكلمة (المواطنة) لكن توجد كلمات (وَطَنْ، تَوَطَنَ، مَوَاطِنٌ، مَوْطِنٌ)، فالوَطَنُ في اللغة العربية: المنزل الذي تقيم به و هو مَوْطِنُ الالإنسانو محله أَوْطَانٌ، و يقال: أَوْطَنَ فلان أرضَ كذا و كذا، أي اتخذها محلا و مسكنا يقيم فيها.[1]

في القرآن الكريم:" لَقَدْ نَصَرَكُمْ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَ يَوْمَ حُنَيْنٍ، إِذَ اَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا فَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الَارْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَ وَلَيْتُمْ مُدْبِرِينَ"[2]. فأوطن الأرض و وطنتها توطينا و استوطنتها أي اتخذها وطنا و كذلك الإتطأن و هو افتعال منه ام الوطن فكل مقام اقام به الالإنسانلأمر فهو موطن له . فالمواطنة اذن كلمة لها اصل عربي مرتبط بمَواطنِ الالإنسانو مستقره على الوضعية السياسية و الإجتماعية و المدنية و الحقوقية للفرد في الدولة. و في الموسوعة العربية العالمية، تعرف المواطنة: " اصطلاح يشير الى الإنتماء الى امة أو وطن..." ورد في الموسوعة السياسية: أن المواطنة هي :" صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق و يلزم بالواجبات التي يفرضها عليها أنتماؤه الى الوطن"[3]

ب-اصطلاحا:

هي علاقة بين الفرد و دولة، كما يحددها قانون تلك الدولة و بما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات و حقوق في تلك الدولة"

---

[1] حنان مراد، **مكانة المواطن و المواطنة في المدن مدينة بسكرة انموذجا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017، ص ص 17-18.

[2] **القران الكريم، سورة التوبة، الأية 25**

[3] نسرين عبد الحميد ،**مبدء المواطنة بين الجدل والتطبيق** ،مركز الاسكندرية للكتاب، مصر 2008،ص142..

-المواطنة هي تمتع الشخص بحقوق و واجبات و ممارستها في بقعة جغرافية معينة لها حدود محددة تعرف في الوقت الراهن بالدولة القومية الحديثة التي تستند الى حكم القانون، تضمن للفرد التمتع بحقوق(الحق في تولي المناصب الحق في امتيازات) والزامه بواجبات(دفع الضرائب) ،كمالها مبادئ وقيم هي[1] :

- **الإنتماء:** و هو ذلك الشعور بالإنتماء الذي يحس به الفرد نحو مجموعة بشرية معينة في مكان ما على اختلاف النوع العرقي و الديني...
- **الحقوق:** و هي الامور التي يجب أن يتمتع بها كل الإنسانمثل الحق في الحياة، حق حرية العقيدة...
- **الواجبات:** هي ما يجب على الفرد الالتزام به اتجاه المجتمع و الوطن منها الإحترام النظام، و الحفاظ على الممتلكات العامة و الاستعداد للدفاع عن الوطن في حالة الازمات.

2- التطور التاريخي لمفهوم المواطنة:

يعرفها عالم الاجتماع البريطاني، توماس همفري مارشال(Marshall،T،H) ب التعريفات التالية:

-المواطنة هي:" أكثر من مجرد الاعتراف للفرد بوضعية قانونية شكلية، و أنما الاعتراف له أيضا بحقوق مدنية و سياسية و اجتماعية".

-المواطنة هي " العضوية الكاملة و المتساوية في وحدة سياسية"[2].

و قد ورد مفهوم المواطنة في علم النفس على أن المواطنة هي الشعور بالإنتماء و الولاء للوطن و للقيادة السياسية التي هي مصدر لإشباع للحاجات الأساسية، و حماية الذات من الأخطاء المصيرية، و بذلك فالمواطنة تشير الى العلاقة مع الأرض و البلد.[1]

---

[1] علي محمد الصلابي ، **المواطنة و الوطن في الدولة الحديثة المسلمة**، ط1، دار ابن كثير، بيروت، 2014، ص ص 22-23.

[2]منير مباركية، **مفهوم المواطنة في الدولة الديموقراطية المعاصرة و حالة المواطنة في الجزائر**، ط1، بيروت، لا، 2013، ص 71

-أما من الناحية السياسية و الثقافية فإنه ليس هناك تحديد صارم للحقوق و الواجبات التي تشكل مضامين مفهوم المواطنة الا أن المجتمعات في تطورها، تكمن من بلورة مفهوم المواطنة بحيث أسست نموذجا مثاليا لها، و هو النموذج الذي أصبح يشكل مرجعية لتقييم الإنجازات التي تحدد مدى اكتمال المواطنة.[2]

أما من الناحية القانونية فإن المواطنة تتمثل في الجنسية، التي هي في الاصل علاقة بين الفرد و الدولة بمقتضاها تمنح الدولة الجنسية لعدد من الأفراد وفقا للقوانين المنظمة لذلك، أما البعد الثاني فهو الاطار السياسي الذي يحدد الاليات القانونية الحامية لمنظومة الحقوق و الحريات و الواجبات، فالمواطنون هم من يملك حق اللإستفادة الإقتصادية و الإجتماعية التي توفرها مؤسسات الدولة، و ممارستها الحقوق السياسية كالأنتخاب و الترشح، و تكوين الاحزاب، و هم فقط من عليهم واجب اداء الخدمة العسكرية، فالمواطنة عموما ترتبط بالمعاركة في الحياة العامة.[3]

3- مبادئها ومقوماتها:

1) **عناصر المواطنة:** تشمل المواطنة على العديد من القيم و التقاليد و المهارات و الافعال المترابطة و من أهمعناصرها نذكر:

أ-الإنتماء: يشمل الإنتماء شعور داخلي لدى الفرد بأنه ينتسب الى وطن معين،فيعمل بحماس و اخلاص للارتقاء بوطنه و الدفاع عنه و عن مقتضياته، أن يفتخر بوطنه فالإنتماء هو احساس اتجاه الوطن.

---

[1] نسرين عبد الحميد **مبدأ المواطنة بين الجدل و التطبيق**، المرجع السابق، ص 142

[2] دكتور علي ليلة، **المجتمع المدني العربي، قضايا المواطنة حقوق** الانسان، ط1، ص ص 78-79

[3] اشرف الدين بن دوبة، **المواطنة مفهوم و تاريخ**، "مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية"، جامعة الوادي، العدد الثاني، نوفمبر 2013، ص 75

ب-الولاء: إن الولاء للوطن من أهممموجهات السلوك الإجتماعيو هو الذي يحدد اتجاه الفرد وما يدور فيه من أحداث كما يتوقف عليه قيام الفرد بأدواره المتوقعة منه اتجاه وطنه و أمته بإتقان و إخلاص في المواقف والضروف والأوضاع المختلفة.

ج-المشاركة: اصبح الفرد مواطنا مشاركا في المواطنة، و مشاركا في الحكم و عضو مؤسس في الكيان السياسي و الإجتماعي الذي ينتمي اليه[1]، أيضا تحفظ للمواطن حقوقه المختلفة و توجب عليه واجبات اتجاه دولته بمعنى أنها تحفظ على الدولة موقفا اتجاه المواطنين و تؤدي الرفع من الثقة لدى المواطنين و الدولة في اتجاه أحدهما للأخر، بما يحقق النسيج الإجتماعي للمجتمع[2].

د-الحقوق: أن مفهوم المواطنة يتضمن حقوقا يتمتع بها جميع المواطنين و هي في نفس الوقت واجبات على الدولة و المجتمع منها:

-أنه يحفظ له دينه.

-حفظ حقوقه.

-توفير التعليم.

-العدل و المساواة.

هذه الحقوق يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين بدون استثناء سواء كانوا مسلمين ام اهل الكتاب، ام غيرهم في حدود التعاليم اللإسلامية و كذلك الحرية مكفولة لكل مواطن.

هـ-الواجبات:

تختلف الدول بعضها عن بعض في الواجبات المترتبة على المواطن باختلاف الفلسفة التي تقوم عليها الدولة، فبعض الدول ترى أن المشاركة في الإنتخابات، واجب وطني و بعضه االأخر يرى أن هذه الواجبات يجب أن يقوم بها كل مواطن حسب قدرته و امكانياته، و من أهم واجبات المواطن:

---

[1] حنان مراد، **مكانة المواطن و المواطنة في المدن**، المرجع السابق، ص ص 31-32-33

[2] بوجمعة سمية، **المواطنة بين الحقوق و الواجبات في الجزائر**، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص 18

-عدم خيانة الوطن.

-الإحترام للنظام.

-تنمية الوطن.

وتعتبر الحقوق و الحريات و الالتزام بالواجبات، دعامة أساسية لدولة الحق و القانون[1]، فالمواطنة هي الفضاء الذي يساهم في تنمية قدرات الفردية، مع الشعور بالمسؤولية الفردية و الجماعية[2]

2) مبادئ المواطنة:

- **المواطنة تقوم على المساواة:** يقصد بها تساوي الأفراد المواطنين في جميع الحقوق و الواجبات و لا تفرقه في ذلك لا من حيث اللون و لا الجنس و لا الدين و العقيدة.
- **المواطنة حرية:**

ان المواطنة تتسم بالحرية الواعية الأخلاق المتمثلة بمعنى الحرية التي تكون في اطار قانون الدولة ،و يمارسها المواطن بشكل منظم و يكون على درجة من الوعي و مواكب لكل التغيرات الحاصلة سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي و كل المجالات سواء السياسية أو الفكرية.

-**المواطنة قيمة إنسانية راقية:**و يقصد بها الإنتماء و الولاء الموضوعي لقيم الغير و الحق فتخرج عن نطاق قوانين فحسب بل تعدادها، حيث هي بمثابة ارتباط فكري و وجداني بهذه القيم[3].

نص الإعلان العالمي لحقوق الالإنسان1948: " لكل الإنسانحق التمتع بجميع الحريات المذكورة في هذا الإعلان، دون تمييز من أي نوع لاسيما التمييز بحسب العنصر، أو

---

[1]حنان مراد، **مكانة المواطن و المواطنة في المدن** ،المرجع السابق، ص ص 36-37.

[2]شرف الدين بن دوبة، **المواطنة (مفهوم و تاريخ)**، "مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية"، المرجع السابق، ص 89

[3] خضرة حلاب، **فعالية برنامج إرشادي لتنمية قيم المواطنة لدى عينة من طلبة الجامعة**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التربية ،جامعة محمد بوضياف المسيلة،2018-2019، ص ص 148-149.

اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين أو الرأي سياسي، أو الأصل الوطني أو الإجتماعي..."[1].

4- المواطنة الجزائرية في فكر مولود قاسم نايت بلقاسم:

يرى مولود قاسم نايت بلقاسم أن المواطنة هي حاضنة الهوية و الخصوصية المضاربة، و لهذا سعى الى العمل على تكريس ثقافة المواطنة في النظام التربوي الجزائري لإنجاح بناء الدولة الجزائرية المستقلة عن الإحتلال الفرنسي، حيث بذل جهود جبارة في المحافظة على الثوابت و المقومات و قد كانت متلقيات الفكر اللإسلامي منابر للدفاع عن اللإسلام و العربية و تفعيل لقيم المواطنة.

[1] اسيا بلخير، **المجتمع المدني و سؤال المواطنة فرض التفعيل و حدود التأثير**،" مجلة العلوم الانسانية"، العدد الثمن.ج1،ديسمبر 2017 ص 23.

المبحث الأول

المبحث الأول : أساليب الإستعمار في محربة الشخصية الجزائرية (1830-1865)

المطلب الأول : وضعية الجزائرين في بداية اللإحتلال الفرنسي.

المطلب الثاني : محاربة الإدارةالإستعمارية للهوية الجزائرية.

المطلب الثالث: إستراتيجية الإدارة الفرنسية لإدماج الجزائريين

تمهيد:

مع إستلاء فرنسا على الجزائر أرادتها ان تنصهر فيها وفي ثقافتها ليسهل عليها التحكم ي ثرواتها وإستغلالها في مصالحها اللإقتصادية ،عرفت الجزائر بمقوماتها العربية الإسلامية التي حاولت طمسها من هنا نطرح السؤال التال كيف حاولت فرنسا طمس الدين واللغة العربية؟

المطلب الأول: وضعية الجزائرين في بداية اللإحتلال الفرنسي:

1-فترة الحكم العسكري: تجسيد عملية الإستيطان

لقد اعتمدت فرنسا في هذه الفترة نظاما يقوم على التمييز بين الأهالي و المعمرين هدفه هو تكريس و استغلال الشعب الجزائري حيث " تحول الجزائري الى الإنسان من الدرجة الثانية تتلخص مهمته في خدمة المعمر، دون مناقشة و هذا ما يلاحظ من خلال ابعاد الجزائري عن المشاركة في الحياة السياسية. و فرض الضرائب ثقلية على المواطن و حرمانه من حرية الرأي، و التعبير، و التمثيل الحر غير المقيد و بذلك سلب المواطن الجزائري من كل حقوقه طيلة فترة الإحتلال باستثناء الفترة التي انشأ فيها الامير عبد القادر دولة (1832-1848)، و التي كان فيها الحكم للأهالي المحليين الذين كان يمثلهم في الحكم الأغوات و الخلفاء بالاعتماد على نظام الشورى"[1] و بعد القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر من

*الامير عبد القادر بن محي الدين: ولد في 6 سبتمبر 1808، شهرته الامير عبد القادر، او عبد القادر الجزائري، هو عالم صوفي، سياسي و قائد عسكري جزائري مسلم، قاد المقاومة ضد الغزو الاستعماري الفرنسي في منتصف القرن التاسع عشر، و لذلك ينظر اليه الجزائريون على انه "بو عزطة المعاصر" و بطل قومي توفي في 26 1883 بدمشق أنظر:

(marefa.org https://mo بالتاريخ 2021/4/15 الوقت 15:13د،)

طرف الإحتلال الفرنسي عام 1848م، فلم يسمح للنخب الجزائرية المثقفة المشاركة فيالحياة السياسية حتى الح ع 1 حيث فتحت امام الفئة المثقفة افاق المشاركة الإنتخابية.[1]

عند احتلال الجزائر سنة 1830، و توقيع الداي حسين للشروط الفرنسية و تسليم مفاتيح الجزائر، اعتبرت فرنسا منذ ذلك الحين صاحبة السيادة، السياسة المطلقة في الجزائر بعد خروج الأتراك و زوالهم القانوني من الجزائر، معناه أن الجزائر ملك لفرنسا منذ 5 جويلية 1830. و من هذا المنطلق سعت الإدارة الفرنسية الى التعجيل بحيلة الشيطانية على حساب الأهالي الذين جردت بعظهم من أراضيهم و هويتهم الوطنية و أحلت محلهم جالية فرنسية، و سعت قدومهم بمجموعة من التسهيلات و الإغراءات دعمت بها فرنسا المستعمرات في الأراضي الجزائرية، و الغرض من كل ذلك تسريع هيمنتهاو سيادتها، و قد ارتكز الاستعمار على سياسة الإستيطان التي تعد دعامة له في السيطرة على الشعب الجزائري، و للإيجاد مجتمع دخيل على الشعب يكون خليفا لوجوده العسكري ، لأن فرنسا ادركت به لا وجود لها في الجزائر بدون مستوطنين مدنيين فرنسيين يدعمون جيشها[2]

2-التجهيل و طمس الهوية الجزائرية:

قام المحتلون في بداية احتلالهم الجزائر بالاعتداء على أماكن القيادة و استولوا على أملاك الوقف، و قد ترتب على هذا الوضع تفشي ظاهرة الجهل في المجتمع الجزائري، و قد تعرضت المنازل للهدم و المعالم الحضارية التي ترمز الى قيم المواطنة، كانت هذه اللأعمال التخريبية موجهة أساسا ضد رموز الشخصية الجزائرية و اقتلاعها من جذورها.[3]

---

[1]رحوي عائشة، **المدرسة و المواطنة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2009، 2010، ص ص 32-33

[2]الغالي الغربي و اخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر**، الخلفيات و الابعاد، دار رهومة الجزائر، 2007، ص 189.

[3]ارزقي شوتيام، **سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر، 1830-1914**، "مجلة التاريخ المتوسطي"، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2020، ص ص 193-194.

3-سياسة النفي الجماعي:

نفذت الإدارة الفرنسية الاعدام في حق المشاركين في المقاومات الشعبية، التي اندلعت عبر التراب الجزائري، كما أنها قامت بنفي عدد منهم الى مستعمراتها، و كان هدفها من هذه الاجراءات مصادرة اراضيهم من جهة، و تعميرهم بمستعمرات من جهة اخرى، و قد أصدرت الإدارة الفرنسية قانون الأندجينا (الأهلي) الذي حرم الفرد الجزائري من أدنى حقوقه الطبيعية، فكان يخضع في محاكمته الى قانون خاص.[1]

المطلب الثاني: محاربة الإدارةالإستعمارية الهوية الجزائرية:

منذ بداية احتلال الجزائر عام 1830، قامت فرنسا بوضع سياستها و ذلك من خلال محاربة التعليم اللغة العربية، محاولة بذلك طمس معالم الشخصية اللإسلامية، و تمثل ذلك فيما يلي:

I. القضاء على التعليم و اللغة العربية:

قام الاستعمار الفرنسي بمحاولات دائمة لطمس معالم الحياة العربية في الجزائر، حيث اعتبروا اللغة العربية لغة اجنبية حيث أن سياسة فرنسا التعليمية كانت تركز على محاربة الهوية الوطنية للمجتمع و بذلك استهدفت اللغة العربية و منعت تعليمها فقامت فرنسا بطرد المعلمين لأنهم كانوا يدعون لمناهضة الحضارة العربية و يقفون في وجه الثقافة الفرنسية.[2]

أجل أن تحكم سيطرتها على الجانب الثقافي، قامت بهدم محلات التي تبيع الكتب و التي كانت تركز للحضارة، و توجه الالإنسان المثقف، و هكذا اغرقت الشعب في الجهل. كما استولى الغربيون مشتغلون بالغزو و التجهيل لا بالثقافة و العلم، و خلال السبع السنوات الأولى من الإحتلاللم يدخل المدرسة العربية الفرنسية الوحيدة (تأسست سنة 1936 فقط) أكثر من 90 تلميذا.

[1] ارزقي سوتيام، **سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر، 1830-1914**،المرجع السابق، ص 196

[2] د عبد القادر جغلول،**تاريخ الجزائر الحديث**،.ترفيصل عباس، .دار الحديثة.لبنان ، ط2 ،1982، ص ص 7-8.

و قد لاحظ الكاتب الذي جاء بهذا الاحصاء أن الاطفال كانوا يأتون و يستغنيون ثم يعودون، (سنة 1837م) أن المعارضة الأولى للتعليم بالفرنسية اخذت تختفي تحل محلها روح السلاح، أن الجزائريين الأولين قد قاطعوا المدرسة الفرنسية الوحيدة في الجزائر خوفا على ابنائهم من الغزو الفكري و الديني.

و هناك تقارير تشير الى أن التعليم في الجزائر سنة 1837م كان مقصورا على التلاميذ الفرنسيين فقط، و ليس بقسم تلميذ مسلم، و كان عددهم في تلك السنة لا يتجاوز الثمانين تلميذا، و هذه المدرسة دخلها حينئذ 32 تلميذا فرنسيا أوروبيا ثم أنخفض ذلك العدد الى 19 لأن الدراسة فيه كانت باللاتينية بدل الفرنسية والعربية الفصحى، و قد لاحظ صاحب التقرير أن هناك مدارس حضرية تعلم العربية يذهب اليها معلم فرنسي لتعليم الفرنسية فيها، و لكن التقرير لا يعطي احصاء لهذه المدارس و لا لعدد تلاميذها[1].

كما عملت السلطات الغربية على اضطهاد المدرسين و الطلبة منذ احتلالها للجزائر فتعرض بعضهم الى القتل و البعض الأخر الى النفي، حتى كادت تختفي الطبقة المثقفة نهائيا في المرحلة الأولى، و في مقابل ذلك عملت فرنسا على تأسيس المدارس الشرعية، منها المدارس الفرنسية العربية التي ظهرت منذ 1850م في كل من قسنطينة و الجزائر العاصمة وهران و تلمسان.[2]

كان المعمرين يقفون ضد أي مبادرة يمكن أن توجه لإنعاش الثقافة الوطنية، بل كانوا يعارضون بشدة تعليم الجزائري و في هذا الصدد صرح الحاكم العام الفرنسي فلورين تيرمان (1882–1892م) قائلا: أن التجربة دلت على أن الأهالي الجزائريين الذين أعطيناهم تعليما كاملا سوف يطالبون بحقوقهم المهضومة التي طالما عملت السلطات الفرنسية على اخفائها

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، دار الغرب الاسلامي، لبنان، ج1، ط1، 1992، ص ص 92-93.

[2] اكرم بوجمعة، **اوضاع الجزائر مطلع القرن 20**، "مجلة، كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية و الانسانية"، العدد 28 ص ص 170-171.

عنهم، كل هذه المخاوف جعلتهم يعارضون بشدة حول تعليم الجزائريين في المدارس الفرنسية و بات تعليم الجزائريين سيجعلهم اقل طوعية و طاعة لهم.

اقتصر التعليم على أبناء الشخصيات الارستقراطية من اجل الاعتماد عليها كإطارات متوسطة لمساعدتهم في سير شؤون الجزائريين، و كان التخوف من تعليم الجزائريين جليا و ظاهرا عند كافة الفرنسيين و في هذا الصدد يقول أحد المسؤولين الفرنسيين:" أن فتح مدرسة في منطقة اهلة بالسكان الجزائريين لا يقل شئنا عن قيمة فرقته من الجيش لتهدئة البلد و دعوا الى تعلم الفرد الجزائري من اجل استغلاله المحاكم"[1].

حيث مارست الإدارةالإستعمارية كل الأساليب و الطرق لمحاربة التعليم و قيم المواطنة، مستخدمة الطرق التعسفية، كما سعت الى فرض الجهل، و خصصت بذلك أموال كثيرة لتعليم اللغة العربية منذ بداية احتلال الجزائر، ، اذ حرمت تعليم القرآن الكريم في الكتاب الا اذا علمت معه الفرنسية و مما لابد الاشارة اليه أن فرنسا عملت على ابقاء الاغلبية الساحقة من الجزائريين امين، رغبة بتجهيل فئة كبيرة من الجزائريين، حيث دفع عدد كبير من الجزائريين الى الهجرة لأن الحصول على عمل لائق يتطلب المؤهلات الثقافية و المهنية[2].

1) أهداف السياسة التعلمية الفرنسية في الجزائر:

يمكن القول أن الإدارة الفرنسية الغربية جعلت من النظام العلمي أهم أدوات تحقيق مشروعها و سياستها الإستعمارية، حيث أنه بعد ما قامت باستعمار الأرض و تهيئة الطريق جاء الدور على المدرسة للعمل من اجل استعمار الإنسان و نقله الى نموذج ثقافي يختلف عنه تماما، و لذلك كانت أهداف هذه المدرسة منذ البداية لخدمة هذا المشروع، و يمكن أن نقول أن أول هدف لهذه السياسة العلمية الفرنسية في الجزائر هو اخضاع المجتمع الجزائري

[1] اكرم بوجمعة، **اوضاع الجزائر مطلع القرن 20**، المرجع السابقل، ص 171

[2] ياسين حمودة، **الهجرة الجزائرية نحو فرنسا (الدوافع والمراحل) 1914 -1962** ، جامعة قسنطينة، ص ص 58-59

و السيطرة عليه، و بالتالي دمج المجتمع الجزائري مثلما صرح أحد القساوسة الفرنسيين (ليس الهدف من فتح المدارس الفرنسية في شمال افريقيا هو أن تكون عقولا مثل عقول "فولتير" أو "مونجيكو" أو "جأن داك روسو" أن الهدف هو أن يبدل لغة بلغة و دينا بدين و عادات بعادات).[1]

II. محاربة الدين اللإسلامي و نشر المسيحية:

أ-سياسة التنصير*:

الاستيلاء على المؤسسات اللإسلامية كان جزء من مخطط واسع للقضاء على مقومات المجتمع الجزائري تمهيدا لفرنسته و تغريبه، و اعتبر زعماء فرنسا و منظري السياسة الإستعمارية في الجزائر أن فرنسة المجتمع الجزائري مرهون بتقصيره لأجل ذلك تهاطل المنصرون على الجزائر، و أنتظروا ضمن جمعيات و مؤسسات، و لعل أشهر من نشط في ميدان التنصير بالجزائر الكاردينال لافيجيري *.

أطلق المجتمع الجزائري على من تنصر من العرب لفظ "امطورني" (M'tourni) و هي كلمة مركبة من مقطعين (M،م) و tourni طورني، و اللفظة كما هو واضح مزيج بين الفرنسية و العربية و منذ تلك الأيام أصبحت كلمة متدأولة في العامية الجزائرية ، و لازلت و هو يعني المرت (renégat)أي الذي تخلى عن اللإسلام و اعتنق النصرانية، ثم شمل معناها أيضا الذين تجنسوا بالجنية الفرنسية حتى و لو لم يتنصروا.[2]

لقد كانت لهذه الكلمة مفعولها السحري في المجتمع الجزائري، و كانت بمثابة الدعاية المضادة للتنصير في أوساط القلة الذين فكروا في التنصر و التجنس، بل وصل الحد الى

[1] ديسمبر بيش، **اهداف و خصائص السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر**، جملة الدراسات و البحوث الاجتماعية، العدد 23، الجزائر، سبتمبر، 2017، ص ص 131-132

[2] عبد القادر بوتشيشة، **لافيجيري و التنصير في الجزائر، ضخامة الامكانيات و الجهود و ضالة النتائج و المردود، قرى العرب النصارى انموذجا،"** مجلة افاق العلمية"، العدد 02، 2019، ص ص 659-644

أن الكثير من المغتربين الجزائريين المخضرمين (الذين عاصروا فترتي الاستعمار و الاستقلال) أثروا التضحية بحقوقهم المهنية في فرنسا على قبول التجنس بالجنسية الفرنسية[1]

كما قامت فرنسا في البلاد القبائلية وفصلها عن اللإسلام، فالفضاء "اللإسلامي" يعتمد هناك، منذ سنة 1874م على العرف والتقاليد القبلية أكثر ما يعتمد على الفقه اللإسلامي، و ذلك جريا وراء تلك السياسة الخرافية التي ترمي الى الفصل بين العربي و البربري و قد خلقهما الله اخوانا، و وحد قلوبهم اللإسلام و اندماجا في الوطنية[2] .

و يذكر أن المساجد قد هدمت، لتقام مكانه ساحة للاجتماعات مع أنه كان في الامكان اقامة هذه الساحة قرب مقام الحاكم الفرنسي، كما اجمع كثير من المساجد مخازن للتين[3]، فقد أصدر سنة 1830/09/08 قانون يقتضي بالاستلاء على الاوقاف و التي كان ينفق منه على المنشاة الدينية كالمساجد[4]، حيث تصريحات و تقارير قادة فرنسا السياسيين و الدينيين عتبة الغزو، من ذلك تعبير وزير الحرب كليرمونت ونير في تقرير الحكومة يوم 14 اكتوبر 1827 عن اماله في تنصير الجزائر بقوله "يمكننا في المستقبل أن تكون سعداء و عن تمدن الجزائريين، أن نجعلهم مسيحيين، لنحقق بذلك، يبدو أن العناية الالهية تعده لنا"[5] قد طرح النائب الفرنسي فرناند أيزان* قائلا: (أن المبشر يعمل من اجل ازدهار الفكرة الإستعمارية للبلاد التي ينصرها، و ذلك يرفع المعنويات الروحية و الأخلاقية للأهالي... و أن النشاط التبشيري و النشاط الاستعماري شيئان متلازمان لأن الهدف هو الإحتلال [6]، و

---

[1] عبد القادر بوتشيشة، **لافيجيري و التنصير في الجزائر....**، ضخامة الامكانيات و لمرجع السابق، ص 65

[2] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، ص 8

[3] أبو العديد دودو، **الجزائر في مؤلفات ارحالين الالمان (1830-1855)**، الجزائر، 1975، ص 20

[4] **اليات الاستعمار الاستيطاني الاوروبي في الجزائر و ليبيا**، المرجع السابق، ص 113

[5] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، دار المعرفة، ج1، ص 50.

[6] خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية في الجزائر 1830-1871**، حلب، ص 12

* فرناند أيزان ،عين سنة 1792 نائب عمالة الكلفادوس في الشمال الغربي من فرنسا، و مبعث هذا التصريح هو التنافس بين فرنسا و بريطانيا حول اجزاء من امريكا الشمالية، و البحث عن الوسائل الناجعة لهذه الهيئة (انظر: خديجة بقطاش، المرجع اليابق، ص 14).

هو التقدم الروحي و الاخلاقي للمستعمرين، و على هذا الاساس يعتبر التنصير من المقاصد الأولى التي يرجى اليها الإحتلال[1].

ب-القضاء على الدين اللإسلامي:

أدت السايسة الفرنسية الى تغيير أسماء المدن و القرى، كما أن السجل المدني الذي انشئ عام 1882م باسم سياسة الدمج، حددت المدارس القرأنية بدقة ، و روقبت مدارس الزوايا (التي اعتبرت "أديرة اسلامية") و اغلقت أو ازعجت، و نقص عدد معلمين القرآن و المدرسين، و روقبت العبادة رقابة ضعيفة، فالحج الى مكة و هو أحد اركان الدين اللإسلامي الخمسة، قلما سمح به و منع الحج النبوي، بذرائع مختلفة[2] ، فقد ورد في تقرير قدمه وزير التربية الغربية بهذا الكتاب قوله: " لقد أرادت العناية الالهية استشارة جلالتكم في شخص قنصلكم بواسطة الذ اعداء المسيحية، و لعله لم يكن من باب المصادقة أن يدعي ابن لويس التفي، لكي ينتقم للدين و الإنسانية، و لإهنتة الشخصية في نفس الوقت، و لعل الزمن يسعدنا بأن شهر الفرصة لكي تنشر المسيحية بين السكان الاصليين و تنصرهم"

يقول لويس رين: كان القرآن في الجزائر هو كل شيء، هو المعلم و التعليم، و كان الفرنسيون كلما حولو مشروع اصلاح فكروا في عدم المس بالمشاعر اللإسلامية، لكن المتعلمين (الجزائريين) الخبراء أصبحوا بمرور الزم أدرين مما سهل على فرنسا تمرير مشاريعها، لقد كان هدف فرنسا منذ 1830م هو الحط من التعليم القرآني و تعويضه تدريجيا بتعليم أكثر عقلنة و أكثر علمية، و بالخصوص أكثر فرنسة (فرنسية).

-لقد نص قانون 1873م، في مادته السابقة على أن قانون الأحوال الشخصية المستمدة من الشريعة اللإسلامية هم المنظم للمواريث بين الأهالي المسلمين، و هو أمر يعبر من خشية

[1]شارل روبير اجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة عيسى عصفور، دار المنشورات، عويدات، ط1، 106-107

[2]أحمد الجزائري، **كيف دخل الفرنسيون الى الجزائر**، د الكتاب الجديد، بيروت، ص 11.

و حذر المشروع الفرنسي من اثارة مشاعر المسلمين في هذا المجال الذي يوجد فيه نص قرأني مفصل و قطعي الدلالة [1].

-مرسوم 11 سبتمبر 1875: فقد ألغى المجلس الاعلى للقانون اللإسلامي و اعتبرت المجالس اللإسلامية ملغاة بمقتضى مرسومي 1886-1889، و كان قد تم تخفيض عدد القضاة المسلمين من مئة و اربعة و ثمأنين (184) قاضيا الى مئة و تسعة و خمسين (159) قاضيا بموجب مرسوم صدر يوم 08 أوت 1873، و ذلك بطريقة " يشجع الأهالي على الاحتكام مباشرة الى قضاتنا" أي القضاة الفرنسيين.

-مرسوم 31 ديسمبر 1859: أخضع بموجبه الجهاز القضائي اللإسلامي للعدالة الفرنسية من جديد، و جرد القضاة المسلمين من معظم سلطاته[2] كما أصدرت إدارة الإحتلال الفرنسي قانونا في 26 جويلية 1899 يمنح للمواطنين الاجأنب في الجزائر الجنسية الفرنسية شريطة أن يكونوا اباؤهم يقطنون الجزائر، قدر عدد الذين اختاروا التجنس بعد صدور هذا القانون 170،000 شخص.[3]

[1] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج3، (1830-1954)، دار الغرب الاسلامي، ط1، 1998، ص ص 21-22

[2] رمضان بورغدة، **جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830-1892**، جامعة 08 مأي 1945، قالمة الجزائر، ص ص 11-21

[3] عدة بن داهة ، **الاستطان والصراع حول ملكية الارضابان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962**،ج2،ط1،2013،ص37،

المطلب الثالث: إستراتيجيةالإدارة الفرنسية لإدماج الجزائريين

معنى الادماج:

هو سياسة استعمارية فرنسية، ترمي الى الحاق الجزائرأرضا وشعبا بالنظم و القانون الداخلية المعمول بها في الدولة الفرنسية و سائر مستعمراتها. هذا من الناحية النظرية، لكن من الناحية العملية، كانت فرنسا تعمل على الحاق الجزائر و ما عليها من المستوطنين الأوربين دون السكان الاصليين.

I. السياسة الإدارية:

1-**إدماج الجزائر بفرنسا:** أن سياسةإدماج الجزائر بفرنسا تم ارتجالها بين 1830-1848م، ففي أول الامر كانت تهدف الى ادماج اقليم الجزائر في اقليم فرنسا، و الحقت الجزائر بفرنسا، و اطلق عليها تسمية الممتلكات الفرنسية بشمال افريقيا، بناء على الامر الملكي المؤرخ في 22 جويلية 1834م، و بالتالي فإدماج الإقليم يترتب عنه بالضرورة ادماج السكان المهاجرين (الأوربين) أو المحتلين، عدد المهاجرين من ذوي الاصول فرنسية قليلا، فهم لا يشكلون الاغلبية[1].وقد اعترف بهذا الإلحاق عن طريق مرسوم 27_11_1834م ، و في عام 1838 اعتمد تسمية الجزائر l'Algérie بقرار من وزير الحرب، و بدأ يسود استخدامها و استعمالها في الوثائق العمومية، فالقول المعقول أن تسمية الجزائر تكون قد فرنست الى كلمة l'Algérie في هذه الفترة و الشيء الاكيد أن التسمية كانت متداولة قبل الإحتلال الجزائر هي la régence d'Algérie، و كذا le royaume d'Algérie تسمي ايالة الجزائر للدلالة على اقليم الجزائر ككل.[2]

[1] سباعي عبد القادر' **مسألة الإدماج في السياسة الكولونيالية الفرنسية 1870-1940 "الجزائر نموذجا"**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة ابي بكر بلقأيد بتلمسان، 2015-2016، ص 177

[2] سباعي عبد القادر' **مسألة الإدماج في السياسة الكولونيالية الفرنسية 1870-1940** المرجع السابق، ص 178

كانت السياسة الفرنسية منذ احتلال الجزائر 1830، تهدف الى ثلاثة اشياء بوجه الخصوص:

-جعل الجزائر مدينة فرنسية بكل ما يعني، ذلك من ابعاد.

-طمس التاريخي و الشخصية و الوطنية و ازالتها من الاعتبار.

-قهر أي نوع من أنواع المقاومة التي يمكن أن تزعج امن فرنسا في الجزائر مستمدة بذلك كل الطرق للوصول الى هدفها[1] و سعيا منها لتجسيد تلك السياسة الرامية الى بسط نفوذها على الجزائر عملت على اصدار جملة من القانون و الاجراءات التعسفية الممهدة لمشروعها الذي يسمح لها بجعل الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.

هكذا نجد أن الحكومة الغربية أصدرت قرارها المشهور في 22 جويلية 1834، و الذي يقضي بأن الجزائر جزأ لا يتجزأ من فرنسا أيأن الجزائر جزء فرنسية و أنشات لذلك منص الحاكم العام، لإدارة الممتلكات الفرنسية في افريقيا الشمالية.[2]

و نجد أيضا أن الجزائريين كانوا محرومين من حقوقهم السياسية و مجردين بشكل سافر من ممتلكاتهم و في المقابل نجد أن المعمرين يتمتعون بجميع الحقوق المادية و المعنوية.[3]

II. سياسة نابليون الثالث في الجزائر 1852-1858:

-بدت سياسة نابليون الثالث المتعلقة بالجزائر سنة 1852م بفكرة إندماج، اذ صرح امام الغرفة التجارية للبرلمان في بوردوا و جميع الفرق الأخرى في كامل فرنسا بقوله:" أنه توجد في مواجهة مرسيليا على الضفةالأخرى من المتوسط مملكة واسعة ينبغي ادماجها في فرنسا، و في هذه الفكرة الأساسية التي سوف توجه سياسة نابليون الثالث قبل 1863م.

---

[1]أبو القاسم سعد الله، **ابحاث و اراء في تاريخ الجزائر**، ج2، ط2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1898، ص 89

[2]يحيى بو عززيز، **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية، (1830-1954)** د ط ع ج، 2007،ص24.

[3]صالح العقاد، **المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث و اوضاعه المعاصر، الجزائر، تونس، المغرب،الاقصى**، مكتبة الانكوا المصري، القاهرة، حون تاريخ، ص ص 190-107

أن جميع القرارات التي اتخذها نابليون الثالث تهدف الى:

-**أولا:**إيجاد مؤسسات مستقرة بالجزائر، و هو امر ذو أولوية لكل مجتمع يبحث عن الاستقرار السياسي.

-**ثانيا:**تشجيع المشروعات الإقتصادية الكبرى في بلد، لا يزال كل شيء فيه يحتاج الى إيجاد من العدم[1]

ثالثا: تنصيب حكومة قوية لوضع حد للتناقضات و الشقاق و تضارب الآراء التي أدت في الغالب الى شل حركة الاستعمار.

كانت نظرة المستوطنين و العسكريين في الجزائر لفكرة الأندماج التي كانت تهدف الى جعل هؤلاء "مواطنين من الدرجة الأولى"، فأن الرأي العام في فرنسا كان يهدف الى دفع الجزائريين نحو الحضارة الأوربية و قيم الثورة الفرنسية و إذابة العرق العربي في المجتمع الفرنسي، و لهذا نجد أن الرأي العام الفرنسي يتحمس لمطلب الإدماج، و بناء على ما تقدم لنا أن سياسة نابليون الثالث* الى غاية 1860، كانت لخدمة مصالح المستوطنين، من خلال برنامجه" ادماج الجزائر بفرنسا عن طريق مؤسسات قارة و مشروعات إعمارية كبيرة، و حكومة قوية و محددة"

"اذا كان هذا البرنامج يدعوا الى أن يجعل من الجزائر "جوهرة التاج الفرنسي، بل لتكون امتداد لفرنسا فيما وراء البحار"[2] كان نابليون الثالث يتابع الشأن الجزائري من كتب و باهتمام شديد، عن طريق مستشارين خاصين من أنصار العرب و بعض ضباط المكاتب العربية كانت كل التقارير التي تصل الى الامبراطور تؤكد أن خطرين يهددان الجزائر أولهما مشكلة التعايش بين المسلمين و المعمرين على أرض واحدة، و الصراع بين المدنيين و العسكريين[3]

---

[1] **اليات الاستعمار الاستيطاني في الجزائر و ليبيا**، الندوة العلمي الاولى في جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، مأي 2008، ص 153-152

[2] اليات الاستعمار الاستيطاني في الجزائر و ليبيا، المرجع السابق، ص 156

[3] حسين الحاج مزهورة، **مشروع المملكة العربية لنابليون الثالث 1862-1870**، جامعة مولود معمري، تيزي وزز، الجزائر، ص 226

-أهداف و دوافع نابليون الثالث في الجزائر:

-اتسمت سياسة نابليون الثالث في الجزائر بالتقلب و الاضطراب و عدم الاستقرار على مبدأأو سياسة وأحدة، و يمثل دوافع و اهداف مشروع المملكة العربية في:

1- وضع حد لثلاثين عاما من التردد الإداري حول السياسة التي تطبقها فرنسا في الجزائر، من اجل إيجاد نظام استعماري قادر على صمأندوافع الغزو و الاستقلال.

2- الحفاظ على المصالح الإستعمارية الفرنسية في الجزائر و حماية مصالح الأهالي الجزائريين و هو يتهم و مؤسستهم الإجتماعية و ربطها بفرنسا، تقول أني رأي فولد زيغر anierey-goldzeguer في هذا الصدد:

" جعل الجزائر قوة سياسية في خدمة الإمبراطور، عامل أساسيللإمبراطورية"

3-توسيع النفوذ الفرنسي على العالم اللإسلامي في جنوب البحر الابيض.

4-كما يسعى الى توطيد لفكرة الاستعمار و تجسيدها للتغيير من واقع الجزائريين، و يكون ذلك باساليب اقل تكلفة و أكثر نجاح من نظام السيف[1].

و باختصار فأن سياسة نابليون الثالث في الجزائر كانت مانعة و لم تتحقق أية نتيجة إيجابية بالنسبة للجزائريين سواء بالنسبة لحصولهم على حقوقهم السياسية و المتمثلة في حرية التعبير أو بالنية للمسأواة مع الفرنسيين المقيمين بالجزائر، و عليه فإن سياسة ادماج الجزائر في فرنسا و المساواة بين الفرنسيين و الجزائريين في الحقوق و الواجبات لم تتجسد في أرض الواقع[2].

[1] حسين الحاج مزهورة، **مشروع المملكة العربية لنابليون الثالث...**لمرجع السابق ، ص 225 .

[2] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية1962**،، المرجع السابق، ص ص 128-129

III. إدارة المكاتب العربية:

كانت شؤون الأهالي تحت اشراف ديوأن الجنرال الحاكم منذ 1830، و كان لهذا الجنرال اغا تحت تصرفه ليعطيه أخبار جيدة ليستطيع التحكم في العرب، ثم ابتداء من 1832، تنظيم مكتب خاص بالشؤون العربية، مكلف بمتابعة العالاقات مع القبائل و تسلم تقرير يومي عن وضعيتها. صار ضباط المكاتب العربية ، الذين هم همزة وصل بين السلطات العسكرية و السكان، ملوكا في دوائرهم يكلفون بمشاكل الحرب و الاستخبارات التي تستعمل في العمليات العسكرية، و بمشاكل الإدارة و العدالة و الضرائب و الأراضي للتعمير و حراسة القادة العرب، و قد ادت السلطات الواسعة للمكاتب العربية الى تجاوزات صناديق سوداء تحت التصرف و الثراء غير الشرعي و التعذيب و الاغتيال.

صرح الجنرال بيجو* يوم 15 نوفمبر 1842 قائلا: " لسنا مستعدين بعد لإدارة العرب مباشرة"، و لذلك أعلن في 01 فيفري 1844 عن قرار ترسيم المكاتب العربية التي وضعها تحت سلطة الضباط.[1] و في ابريل 1845 أصدر قرار يؤكد الحاق الجزائر بفرنسا و يقسمها من الناحية الإدارية الى ثلاثة مناطق:

1-منطقة مدنية تخضع لإدارة المدنية و تشمل المدن و القرى الساحلية التي يكثر فيها العنصر الأوربي.

2-منطقة مزدوجة يقل فيها العنصر الأوربي فيخضع الأوربين للحكم المدني، و الأهالي للحكم العسكري.[2]

---

[1] محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954**، ترجمة محمد المعراجي، الاكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، ص 170

*بيجو(1774-1849): سفاح فرنسي برتبة جنرال عين حاكما على الجزائر (1841-1847)، اشتهر بالإبادة و التدمير و الهمجية الممارسة في حق الجزائرين، كما اصدر عدة قوانين جائرة في حق الجزائريين، توفي في فرنيا

[2] **يحيى بو عزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1957)**، المرجع السابق، ص 12

3-منطقة عسكرية ينعدم فيها العنصر الأوربي تماما، و تشمل الهضاب العليا و الصحراء، فيخضع فيها الأهالي للحكم العسكري و العرق و قسمت هذه المنطقة الى ست وحدات ادارية على رأس كل منها ضابط فرنسي يساعده عدد من زعماء الأهالي.[1]

-كانت المكاتب تهدف الى استتباب الأمن و حماية المصالح الفرنسية، يسيرها ضباط فرنسيون ذو سلطة مطلقة مكلفين بالشؤون الحربية و الأهن و العدالة و الضرائب و مصادرة الأراضي.

لقد عان الشعب الجزائري من إدارة هذه المكاتب و ممارسة الظلم الذي لحق بهم و للضريبة الجائرة المفروضة عليهم، و طبقا للدستور الفرنسي المصادق عليه سنة 1848م أصبحت الجزائر رسميا بموجب المادة 109 مقاطعة من المقاطعات الفرنسية[2].

1. مهام المكاتب العربية:

قرر بيجو في عام 1844م أن يؤسس بصفة رسمية المكاتب العربية و يضع لها الهياكل الإدارية بحيث تصير هذه المكاتب العربية هي الوسيلة الأساسية التي يستعملها الجيش الفرنسي لإخضاع الجزائريين و القضاء على ما بقي من مؤسسات الدولة الجزائرية.

حسب التنظيم الجديد للمكاتب العربية التابعة للجيش الفرنسي، فأن إدارة الشؤون العربية على مستوى القيادة العسكرية، قد قامت بتأسيس إدارات فرعية لها على مستوى المقاطعات الثلاثة الموجودة في الجزائر و حسب القرار الصادر بتاريخ 1 فيفري 1844م، بمهام المكاتب العربية، فإن الوظائف الرسمية لكل مكتب عربي تتمثل في متابعة و مراقبة الإدارة المحلية في كل منطقة ريفية يسيرها القياد و رؤساء العشائر الجزائريين. و المتعلق

[1] **يحيى بو عزيز، سياسة التسلط الاستعماري** ....،المرجع السابق، ص 12*المكاتب العربية: هو همزة الوصل بين الجيش الاوروبي الذي استقر في الجزائر منذ 1830، و بين العنصر الاهلي الذي سكن و لا يزال يسكن هذا البلد و هي المكاتب التي انشأتها السلطات الاستعمارية من اجل استغلال الأهالي أبشع استغلال

[2] عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار الرعاية، 2002، ص 128

في حالة ما اذا وجد مدير المكاتب العربية أو أحد اعوانه أن هناك أخطاء أو مخالفات للقانون الفرنسي، فإنه بإمكانهم اتخاذ الإجراءات و القرارات الإلزامية تجاه الإنسانالذي يعتبرونه مذنبا، إزداد نفوذ المكاتب العربية و اصبح دور المسؤولين المحليين،جمع الضرائب، و استصدار قرارات في المسائل الشرعية أو القضائية.[1]

2. الدور التعليمي و الثقافي للمكاتب العربية:

إن المستوطنين الأوربين لا يريدون أن يتعلم الشباب الجزائري لكي لا يطالب بحقوقه السياسية و بالإدماج و المساواة مع الأوربين، و لهذا نجح المستوطنون الأوربيون في إقامة مدارس لأبنائهم و أكاديميات لمواصلة التعليم العالي لكنهم لم يسمحوا لأبناء الشعب الجزائري بالتعلم، و الفضل في فتح أول مدرسة عربية–فرنسية في الجزائر يرجع الى نابليون الثالث الذي أصدر مرسوما بتاريخ 14 مارس 1857 على اساس أن يلتحق بها 150 تلميذ من ابناء المسلمين و المسيحيين الذين يرغبون في تعلم اللغة العربية و اللغة الفرنسية، و في سنة 1863 امر نابليون الثالث بفتح مدرسة لترشيح المعلمين و المعلمات، ابتدأت شغل بصفة مدرية سنة 1856[2] و قد اخذت فرنسا التعليم كوسيلة و ذلك من اجل سيطرتها على الجزائر منذ بداية الإحتلال، و كانت هناك عدة أنواع من المؤسسات التعليمية و هي المدارس العربية و المدارس الفرنسية، المعاهد العربية، المعاهد الفرنسية و كذلك المدارس القرأنية... و زيادة على هذا راقبت الإدارةالإستعمارية التعليم الديني، و الزوأيا و حسب المدارس القرأنية و اغلقت الكثير منها مما ادى الى قلة القفل و الائمة و المعلمين، و أنهيار مستوى اللغة و التعلم العربي.

3. –دور المكاتب العربية في مجال القضاء:

[1] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية1962**المرجعالسابق ، ص 131

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية1962، المرجع نفسه ص 179.

كانت مهمة المكاتب العربية الاطلاع على كل شيء يتعلق بالأهالي، اعد الضابط ريشارد شارل بحث بعنوان روح التشريع اللإسلامي يقول في مقدمته أن هدفي من خلال دراسة الشريعة اللإسلامية شيأن قدر الامكان المعنى الحقيقي للقانون اللإسلامي الذي كما هو معروف مطابقة لشريعة اللإسلامية، ثم البحث كيف يمكن استخدام هذا القانون لغرض السيادة الفرنسة.

المبحث الثاني

المبحث الثاني: مشاريع تطبيق المواطنة الفرنسية(1865-1947)

المطلب الأول: القوانين التجنيسية

المطلبالثاني: القانون الرعية اتجاه الأهالي

المطلب الثالث: اصلاحات شارل ديغول.

تمهيد:

حاولت الأنظمت السياسية الاسعمارية المتعاقبة تطبيق سياسة إدماجية شاملة في جميع المجالات وبأساليب مختلفة،بهدف القضاء على الشخصية الجزائرية اللإسلامية ،حيث لجأت إلى إجرائات وضوابط قانونية سعت من خلالها تكريس الهوية الفرنسية على حساب الهوية العربية، حيث شكلت القوانين والاصلاحات السياسية سلاحا قويا يستهدف الجزائرين من خلال الترويج لمزايا التمتع بالجنسية الفرنسية فماهي اهم القوانين والمشاريع التجنيسة وكيف كان رد الأطراف الجزائرين؟ .

المطلب الأول: القوانين التجنيسية :

قانون سناتوسكونسيلت:

خلال الزيارة الأولى لنابليون الثالث الإمبراطور الفرنسي للجزائر سنة 1860م، لمس فشل سياسة الادماج من خلال الاضطهاد الذي يعيشه العرب، لاحقا زار الجزائر للمرة الثانية في ماي 1865م حيث صرح قائلا " لم نأت للقضاءعلى جنسية –شعب لكن ارغب في تحسين مستواكم المعيشي و مشاركتكم الحياة السياسية لبلدكم"[1] و آمر في 14 جويلية 1865م بإصدار قانون السناتوسكونسيلت الذي يعد من أوائل النصوص القانونية التي مهدت لمنح الجنسية الفرنسية للجزائريين.[2]

1) **مضمونه**:

تضمن القانون التمسك بالدين اللإسلامي يقصي الجزائريين من الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيين شرط التخلي عن الأحوال الشخصية، و المتعلقة بالدين أساسا شرط من شروط التمتع بحقوق الجنسية الفرنسية، تضمن القانون على جملة من المواد و هي كالاتي:

المادة 1: الأهالي المسلم فرنسي يخضع لأحكام الشريعة اللإسلامية.

[1]عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى 1962**، دار المعرفة، الجزائر، ص 295

[2]على مراد،**الإصلاح الإسلامي في الجزائر،تر،محمد يحيان** ،ط2،د الحكمة ،الجزائر ،2009،ص405.

-يمكنه الانضمام لخدمة الجيش البري و البحري، كما يمكن أن يلتحق بممارسة وضائف و اشغال مدينة الجزائر.

-يمكن أن يتمتع بحقوق المواطنة الفرنسية و هي بطلب منه و هنا يخضع للقانون الفرنسي.

عمل على تشجيع حركة الإستيطان الفرنسي بالجزائر و بناء القرى الإستيطانية، حيث تمكن المستعمر من بناء 52 قرية استيطأنية.[1]

-الأهالي الاسرائيلي فرنسي، لكن يخضع للقانون الخاص به، يمكن أن يسمح له بعد أن يخدم في الجيش البري و البحري، كما يمكنه أن يلحق الى ممارسة وظائف و اشغال مدينة الجزائر.

-يمكن أن يتمتع بحقوق المواطنة الفرنسية بطلب منه و هنا يخضع للقانون الفرنسي.

المادة 03:

يمكن للأجنبي الذي يقضي ثلاث سنوات اقامة بالجزائر أن يستفيد من حقوق المواطنة.

المادة 04:

لا يمكن الحصول على المواطنة الفرنسية المنصوص عليها و المواد 1،2،3، الا بعد بلوغ سن 21 سنة، كاملة فيها لما ينص عليه المرسوم الامبريالي الصادر على مجلس الدولة.[2]

المادة 05: نص تنظيمي اداري يحدد

-شروط قبول و ترقية الأهالي المسلمين و الأهالي الإسرائيليين تكون بالجزائر، و ستكون هذه الصيغ وفق احكام المواد 1،2،3 من القانون.

[1] يحيى بو عزيز، **سياسة التسلط الاستعماري ...**،المرجع السابق ،ص 15

[2] ينظر الملحق رقم 01، قانون سناتوس كونسيلت

2) أهدافه:

اتخذت السلطات الفرنسية هذا القانون سعيا من خلاله الى تحقيق مجموعة من الاهداف التي تجسد في مصالحها السياسية و الإقتصادية التي تمثله فيما يلي:

-منح الإنتماء التاريخي و الحضاري اقتصاديا و اجتماعيا.

- محو الوجود التاريخي و الحضاري للشعب الجزائري من خلال تحطيم القوى المادية و الروحية لهذا الشعب.[1]

لقد وصفه أحد الكتاب الفرنسيين بالصرح العظيم لسلاسة تنظيمية التشريعية العقارية[2]

-اقناع الجزائريين بأن فرنسا لم تأتي الى الجزائر لاضطهاد اهلها و لكن لتجلب لهم الحضارة.

-صناعة مجتمع جديد في منطقة تسمى الدوائر، الذي هو عبارة عن مجموعة سكانية مختلطة تمتاز بالملكية الفردية، قال عنها الاستاذ عدي الهواري: " هذا الكيان المجرد و التعسف على غرار الوحدة البلدية في فرنسا و الذي وهبته السلطات الفرنسية شخصية مدنية و ادارية.

... تطبيق سياسة كبار القضاة، ابعاد تلك الشخصيات الطبيعية... فكان مطلوبا منها الحلول محل زعماء القبائل المعادين للاستعمار.[3]

3) موقف الجزائريين منه:

تباين المواقف من قانون سناتوسكونسيلت بين أقلية قابلة لشروطه و أغلبية رافضة لتخلي عن الدين اللإسلامي[4]،حيث كتب الرافضون لهذا القانون عريضة* سنة 1871

[1]عبد الوهاب بن خليف، **تارخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال، ط1**، دار طليطة، الجزائر، 2009، ص ص 43-44

[2]مصطفى الاشرف، **الجزائر الامة المجتمع**، تر حنفي بن عيسى الجزائر، 1983، ص 95.

[3]عدي الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي (1830-1866)**، ترجمة جوزيف عبد الله، ط1، جار الحداثة، بيروت، 1989، ص 65

[4]عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى 1962**، المرجع السابق، ص 269

*العريضة: هي صحيفة بها طلب او مظلمة مرسلة الى سلطته، او هي مذكرة قانونية مكتوبة تعرض اسباب الدعوة او قضية

حصلت على مئات من توقيعات الجزائريين التي كانت تحاول دمج و سلب حقوق مواطنة المجتمع الجزائري. كما وقعوا عرائض اخرى ضد السياسة الغربية التي تجبرهم على التخلي عن الأحوال الشخصية لأجل الحصول على حقوق الجنسية الفرنسية من هذه العرائض العريضة 1887 التي وقعها 1700 شخص من سكان قسنطينة عبروا من خلالها عن رفضهم المطلق لهذ السياسة، حيث بدأو العريضة المرسلة إلى أعضاء البرلمان الفرنسي بالكلام التالي الذي يدل عن أسباب رفضهم للتجنيس: " إن أخذ الجنسية الفرنسية سوف يكون من نتائجه بالنسبة الينا الإلغاء التام لقوانين نظامنا من حيث قوانين الأحوال الخاصة"[1].

ب. اصلاحات 04 فيفري 1919: (أنظر الملحق رقم 02)

دفع التطور السياسي في أوساط النخبة الجزائرية القادة الفرنسيين لإصدار قوانين تخدم مصلحتهم تزامنا مع ح ع1 [2] بدا ذلك في الرسالة التي بعثها كليمنصو رئيس الوزراء الفرنسي "ترمان"[3]، تم تشكيل مجموعة من النواب تطالب بإسراع في اتخاذ إصلاحات، رئيس الوزراء الفرنسي على افساح المجال للجزائريين ليتمتعوا بالمزيد من الحقوق، و هذا ما أوصى أعضاء اللجنة و لم يرضى المواطنون الجزائريين.

و في سنة 1916، انتهجت فرنسا سياسة الإبادة و القمع ضد المقاومة الشعبية الجزائرية، عينت حاكم عام جديد "جونار" في نوفمبر 1903و جورج كليمنصو* على الوزراء و قدمت الحكومة قانون فيفري 1919 و يعد هذا القانون أول قانون يحدد وضع الجزائريين بالنسبة للجنة الفرنسية بعد قانون سناتوسكونسيلت 1865، و يعتبر قانون مارسي هو اللبنة الاخيرة لإصدار قانون 1919م[4]

[1] مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص ص 238-237

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)**، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1992، ص 257

[3] يحيى بو عزيز، **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)**، دار البصائر، الجزائر،2009،ص206.

[4] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)**، ج2المرجع السابق، ص ص 266-267

1- مضمونه:

نص قانون التجنيس 1 على ما يلي:

-حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية بشرط أن يتنازلوا عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية[1]، و اقتصر هذا القانون على فئة معينة من المسلمين مثل: العسكريين القدامى و الجزائريين الذين قدموا تضحيات ملموسة، اضافة الى التجار و الملاك و أعضاء الفرقة التجارية و أعضاء الفرقة الزراعية[2]، فقد وضح هذا القانون مجموعة من الشروط للحصول على الجنسية الفرنسية هي:

-أن يكون عمر الشخص 25 سنة مع الأولوية لمن يتمتع والده بالجنسية الفرنسية.

-أن يكون غير متزوج.

-أن يكون قد خدم في الجيش الفرنسي و حاصل على وسام فرنسي.

-أن يكون موظفا لدى السلطات الفرنسية[3]

-أن يعرف الكتابة و القراءة باللغة الفرنسية.

-أن يكون حاملا للشهادة الاهلية و دبلوم اهلي.

-أن لا يكون قد قام بعمل معادي لفرنسا.

-أن يأتي بشهادة حسن السيرة و السلوك.

---

*كليمنصو جورج (1829-1841) سياسي فرنسي تراس الوزارة مرتين تروج في المناصب، ترص على تأييد المدنيين عمل العسكريين، ينظر عبد الوهاب الكيلي **الموسوعة السياسية ج5**، دار العربية للدراسات و النشر ، بيروت، 1994، ص 13.

[1]أحمد مهاساس، **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الاولى الى الثورة المسلحة**، منشورات الذكرى الاولى للاستقلال، ص 40.

[2]ناهد ابراهيم الدسوقي، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، الحركة الوطنية في فترة ما بين الحربين (1917-1939)** الاسكندرية، 2001، ص 98.

[3]أبو القاسم سعد الله، **ابحاث و اراء في تاريخ الجزائر**، ج2، ط3، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 2005، ص 9.

كل هذه الشروط عبارة عن حواجز وضعتها فرنسا فتمنع الجزائريين من الحصول على الجنسية الفرنسية مثل: طلب شهادة حسن السيرة و السلوك يعني حرمان الجزائريين الذين تعرضوا للعقاب في اطار قانون الأهالي من الحصول على الجنسية الفرنسية.[1]

2-**أهدافه**:

أرادت فرنسا من خلال قانون 1919 الى تحقيق مجموعة من الاهداف كما يلي:

- تشويه صورة الشبان الجزائريين لدى الرأي العام الفرنسي.
- اخضاع الشعب الجزائري بأساليب سياسية و اصلاحية.[2]
- إيجاد نظام ثابت للحصول على حق المواطنة الفرنسية.
- ضمأن الهدوء في المستعمرات الفرنسية باستخدام سياسة ذر الرماد في العيون.
- فتح الحركات الوطنية الجزائرية و القضاء على نشاطها[3].
- في نظرنا فإن الاهداف الكبرى من وراء هذا القانون هي:
- فرنسة المجتمع الجزائري عن طريق سلخ فئة منه تروج للثقافة الفرنسية و تقسيم المجتمع الجزائري عن طريق إيجاد فئة موالية لفرنسا تعمل على حماية مصالحها.

3- موقف الجزائريين منه:

اختلفت مواقف الجزائريين من قانون 1919 بين الرفض و التأييد، حين كانت ردود الإحتلال متفارقة بشكل كبير، و تتجسد لنا من خلالما يلي:

[1]عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية1962**، المرجع السابق، ص 216

[2]أحمد مهساس، **الحركة الوطنية الثورية ...**،مرجع سابق، ص ص 41-43

[3]ناهد ابراهيم الدسوقي، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر**، المرجع السابق، ص ص 46-142

3-1موقف أعضاء النخبة:

شعروا بخيبة امل بخصوص قانون 1919م فقد كانوا يأملون أنهم بخدمتهم في الجيش الفرنسي و ولائهم لفرنسا ستمنحهم كامل الحقوق السياسية و المدنية كمواطن فرنسي لكن داخل اطار القانون اللإسلامي و مثل النخبة فرحات عباس*[1] معتبرا اصلاحات 04 فيفري 1919م عبارة عن اصلاح متواضع و مهلهل كونه لم يرقى بالجزائريين الى مواطنين و لم يقدم الى حل منطقي لمسألة الجنسية.[2]

3-2 موقف حركة الشبان الجزائريين: (أنظر الملحق رقم 03)

التيار الأول: طمح الى الاقتناع بالتجنس و بالتمثيل المحتمل في غرفة النواب[3]، هذا التيار مثله، ابن التهامي و المحامي بوضربة، كانوا يحملون الجنسية الفرنسية فأيدوا القانون، و أن تعطي الهوية الفرنسية للجزائريين على التخلي عن الهوية العربية اللإسلامية على امل أن يكونوا متساوين مع الأوربين[4]

التيار الثاني: تزعمه الامير خالد* و الحاج موسى طالبوا بالحصول على الجنسية الفرنسية مع الاحتفاظ بالهوية العربية اللإسلامية[5]، حتى عارض الامير خالد ذلك من خلال مقال في جريدة الأخبار[6].

---

[1]أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية..** ، ج2،المرجع السابق ، ص 277.

[2]فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر أبو بكر رحال، دار القصبة، 2005، ص 95.

[3]أحمد مهساس، **الحركة الوطنية الثورية ...**المرجع السابق، ص 40

[4]عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية1962**،المرجع السابق، ص 221

*فرحات عباس: ولد سنة 1899، بجيجل التحق بالثورة 1956، ترأس الحكومة الجزائرية المؤقتة1952، شارك في صياغة بيان فيفري 1943 (انظر فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، ترأبو بكر رحال، دار القصبة، 2005، ص 137)

[5]أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية..** ،ج2، المرجع السابق، ص 277

[6]محفوظ قداش، **الامير خالد و نشاطه السياسي بين (1919-1925)**، "مجلة تاريخية و حضارة المغرب"، العدد الرابع، كلية الادب، جامعة الجزائر، 1968، ص 37 .

3-3 موقف الاقطاعيون الجزائريون و المرابطون:

كانوا متخوفون من امكانية حدوث شغب بين الجزائر و بين الفرنسيين بسبب هذا القانون لأنهم كانوا مؤيدين لفرنسا.[1]

4- نتائجه:

رغم أن السياسة الفرنسية كانت دوما تنتهج سياسة ذر الرماد في العيون حسب القانون التي أصدرتها لكن هذا القانون نلمس فيه مجموعة من النتائج و التي يمكن اعدادها كالآتي:

-ازدهار حركات المقاومة في الجزائر مثل : حركة الشبان الجزائري (تيار الامير خالد) أنقسام حركة الشبان الجزائري الى قسمين قسم مع التجنيس و قسم مع التجنيس بشرط الحفاظ على الهوية العربية اللإسلامية.[2]

ج. قانون التجنيس 1936:

اسست الجبهة الشعبية* لهذا المشروع بعد انتصارها في انتخابات 1936م بفرنسا، و ذلك ردا للمطالب التي تقدم بها المؤتمر اللإسلامي الجزائري[3]، الذي شارك فيه النواب و رجال الفكر و جماعة من العلماء و أنعقد المؤتمر يوم 07 جوان 1936م و لم يحضر فيه حزب

---

*الامير خالد: بن الهاشمي حفيد الامير عبد القادر الجزائري، ولد في دمشق 20 فيفري 1875، انتقل الى الجزائر رفقة والده، و تعلم في ثانوية ثم انتقل الى باريس و تخرج من ثانوية لويس الكبير 1885، ثم اندمج في الكلية العسكرية بباريس 1892، ارغم على الاقامة الجبرية في بوسعادة 1995، شارك في المؤتمر الاسلامي و مؤتمر فرسأي و الانتخابات البلدية 1919، (انظر عبد الرحمن الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج4، دامط ج، الجزائر، ص ص 470-471).

[1]أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية..** ،ج2،المرجع نفسه، ص ص 44-45

[2]أحمد مهماس، المرجع السابق، ص ص 67-68

[3]أحمد الخطيب، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و اثارها الاصلاحي في الجزائر**، ص 243

*ليون بلوم: شغل منصب رئاسة وزارة الجبهة الشعبية، و كان وزير الداخلية، وضع رفقة موريس فيوليت، مشروع بلوم فيوليت (انظر الدستور ص 2018)

*الجبهة الشعبية: اصطلح السياسة في حزب اوروبا على تسمية الاحزاب اليسارية و خاصة الاشتراكية الشيوعية بالجبهة الشعبية (انظر نهاد الدسوقي ص 218)

الشعب و ذلك لأن دعوتهم الانفصالية كانت تتنافى مع المبادئ التي نادى بها فيوليت، و قدم وفد يمثل المؤتمر المطالب الى رئيس الحكومة الفرنسية (ليون بلوم)*[1] بتاريخ 23 جويلية 1936م، و كانت هذه المطالب في مجملها مطالب اصلاحية[2]، و اعتبرت هذه المطالب عبارة عن ميثاق قوامه مشروع فيوليت، فتم طرحه على مجلس النواب الفرنسي في 30 ديسمبر 1936.

في ظل هذه الظروف تم طرح قانون التجنيس لسنة 1936.[3]

كان لهذا القانون دوافع سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية.

-الاضرابات التي شنها العمال الجزائريون في جوان1936 .[4]

-استمرار حزب نجم شمال افريقيا في نشاطه.

-ميلاد جمعية العلماء المسلمين التي أحدثت تطور في الذهنية الوطنية الجزائرية[5]، و مختلف الازمات 1929م، و التي كشفت عن نواحي ضعف مستعمراتها.

-انفراد المعمرين بالاستقلال المادي و أنتشار الأوبئة و الامراض في الجزائر.

-ظهور النهضة الفكرية ادت لبروز الصحافة الوطنية التي بدورها لعبت دور هام في رفع الوعي الفكري بالإضافة الى الجمعيات و النوادي و نشاطاتها الثقافية.[6]

---

[1]أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المرجع السابق، ص 170

[2]صالح فركوس، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ الى غايةالاستقلال**، دار العلوم، الجزائر، ص 48.

[3]أحمد الخطيب، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و اثارها الاصلاحي في الجزائر** ،المرجع السابق، ص 243.

[4]يحيى بوعزيز ،**الإتحاد اليميني في الحركة الوطنية (1912-1946)**،ط خاصة، .ص48 .

[5]ابو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية** ، ج3، ط4، د الغرب الاسلامي، لبنان، 1992، ص 16.

[6]ابو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية** ، ج3، المرجع نفسه، ص 39-44.

أ. مضمونه:

جاء في هذا القانون:

-منح حق المواطنة الفرنسية لحوالي 30 الف جزائري [1] دون تخليهم عن الأحوال الشخصية، حيث نص على أنه يسمح ممارسة الحقوق السياسية التي يتمتع بها الفرنسيين[2].

-منح حق الإنتخاب لفئة قليلة من الجزائريين و هم جماعة النخبة المتجنسين بالجنسية الفرنسية.[3]

منح الجنسية الفرنسية لبعض الجزائريين و جماعة النخبة[4]، و أن تمتد الحقوق السياسية الى الصفوة الجزائرية، مع ذوي الرتب و المحاربين و المواطنين[5].

ب. أهدافه:

هدفت فرنسا من خلال القانون الى ما يلي:

-تقسيم الشعب الجزائري و ابعادهم عن النخبة من خلال سياسة فرق تسود.[6]

-تطبيق سياسة الدمج الكلي كما قال فيوليت: أن السياسة الفرنسية في الجزائر لا يمكن أن تكون لها شكل واحد هو الادماج [7].

-محاولة طمس هوية الأمة اللإسلامية و مقوماتها العربية.[8]

موقف الجزائريين منه:

تتباين مواقف من مشروع 1936 بين مواقف و معارض و كانت كما يلي:

---

[1]العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العربي، 1999، ص 34.

[2]ناهد ابراهيم الدسوقي، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر**،المرجع السابق، ص 220.

[3]رابح لونيسي، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)**، دار المعرفة، الجزائر، ص 230.

[4]عبد الكريم بو صفصاف، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و علاقتها بالحركات الجزائرية الاخرى (1931-1945)**، رسالة ماجيستير في التاريخ المعاصر، جامعة قسنطينة، 196، ص 259.

[5]شارل روبير اجيرون، الجزائريونن ،**المسلمون و فرنسا (1871-1912)** تر حاج مسعود، ط1، د، ج2، دار الرائد للكتاب، 2007، ص 815.

[6]مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج (1898-1939)** تر محمد المعراجي، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، 218.

[7]ناهد ابراهيم الدسوقي، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر**، المرجع السابق، ص 218.

[8]صالح فركوس، ، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ الى غايةالاستقلال** ،المرجع السابق، ص 401.

1-1 موقف جمعية العلماء المسلمين: أيدت المشروع لكنها تحفظت على بعض بونده و حاربت الإدماج[1].

1-2 موقف حزب نجم الشمال افريقيا: عارض و كان ضد كل المشاريع الإدماجية.[2]

1-3 موقف الشيوعيين الجزائريين:

كان مع التأييد المطلق للمشروع حيث أيدت القوى الشيوعية في كل من باريس و الجزائر المشروع، ففي سنة 1936 حدث اتفاق بين الحزب و نظيره الفرنسي حول توحيد الجزائر مع فرنسا.

1-4موقف النخبة: في البداية رحبت بالمشروع و لكن بعد أنقسامها بتأسيس ابن جلول "للتجمع الفرنسي اللإسلامي الجزائري" و بدوره فرحات عباس اسس "الاتحاد الشعبي الجزائري "الذي هدف للدفاع عن حق المواطنة العربية و رفضه للإدماج. [3]

المطلب الثاني: القانون الردعي اتجاه الأهالي:

قانونالأهالي*:

كان قانون الأهالي اجراءات قانونية استخدمتها فرنسا ضد الشعب الجزائري من اجل القضاء على هويتهم، و على قيم المواطنة و مبادئها، و ذلك من خلال تجريدهم من حقوقهم، كان الشعب الجزائري يعاقب على أبسط الاشياء، و اخضعت الجزائريين لمعاملة جد خاصة، يبدلون أسمائهم لفئة مختلفة، يجب أن تبقى في الهامش لأنها تهدد الاستقرار.[4]

لقد أصدرت الجمهورية الفرنسية سنة 1871 قانون الأهالي أو ما يسمى القانون الأنديجيا، و تم تدعيمه في عهد الرئيس جول فيري jules ferry* يوم 28 جوان 1881، و هو بمثابة

---

[1]أبو القاسم الله، **الحركة الوطنية**، ج3، ص 19

[2]صالح فركوس، ، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ الى غايةالاستقلال** المرجع السابق، ص 410

[3]ناهد ابراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص ص 229، 230

[4]اوليفي لوكور غرانميزون، **الاستعمار الإبادة، تأملات في الحرب و الدولة الاستعماريه**، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ص 312.

ارجاء عنصري جعل من الجزائريين مضطهدين و مصادرة ممتلكاتهم دون المحاكمة، من اجل المحافظة على النظام الاستعماري[1].لأن الأهالي بالنسبة للاستعمار الفرنسي هم السكان الأصليون الذين جردوهم من كافة الحقوق، و ضعهم في درجة بين الإنسان و درجة الحيوان.

هذا القانون عبارة عن مجموعة من القانون الاستثنائية و الاجراءات القمعية الشديدة التي بدأ فرضها على الشعب الجزائري، بعد فشل ثورة 1871، بهدف إحكام القبضة على رقاب الجزائريين و تم التمهيد له بمرسوم 29 اغسطس 1874، القاضي يمنح ولاة العمالات الثلاث صلاحيات عقابية استثنائية. و قد تم تدعيم هذا القانون مرارا، و ظل يتجدد حتى العام 1944م، و تضمن 27 مخالفة لا يعاقب عليها القضاء العادي، و لا تنطبق الا على الجزائريين زيدت بعد اشهر الى 33 مخالفة، ثم خفضت الى 21 عام 1888 لترسو عند 23 مخالفة عام 1904م، و أعطت الإدارةالإستعمارية صلاحيات تطبيق عقوبات خاصة بالجزائريين.[2] تمثل أحكام الأنديجيا على أربعةأصناف من السلطات:

1-سلطة الوالي العام الفرنسي: تقوم على توقيع العقوبات على الأهالي دون محاكمة استمر العمل بذلك حتى عام 1944.

2-سلطة المسؤولين الإداريين: تقوم بسجن الأفراد و مصادرة ممتلكاتهم دون حكم قضائي.

3-سلطة المديريات ذات صلاحيات مطلقة و سلطة قضاة العلم:

---

[1]عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص 129

*جول فيري (jules François Camille ferry) : هو وزير فرنسي ولد جول فيري في 15 ابريل 1832، و توفي يوم 17 مارس 1893، لع عديد من الانجازات خاصة منها التربوية في عهد الجمهورية الثالثة، الا انه كان من اشد انصار الحركة التوسعية الاستعمارية الفرنسية، تبنى مقولة ام الاجناس او الشعوب السامية تتمتع بواجب الوصاية و الرعاية للشعوب البدائية المستعمرة انظر (بتاريخ 2021/05/12م https://m-marefa.org).

[2]بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج1، دار المعرفة، ص 233.

تقوم بسجن الأفراد و مصادرة ممتلكاتهم.

4-سلطة المحاكم الزجرية: مختصة بالمسلمين.[1]

2) بعض الجنح من قانونالأهالي:

-كلام ضد فرنسا و الحكومة.

-رفض أو عدم امتثال الخدمة، حراسة أو رقابة.

-رفض الاعوان المساعدين تسلم مقابل الدفع في الحين، المؤن و نقل المومظفين.

عدم تنفيذ الأوامر المتعلقة بقوانين 1873/07/26، و 1882/03/23 و 1887/04/02

-عدم التقيد بالقرارات الإدارية المتضمنة للاستفادة من الأراضي الجماعية .

-تأخر في دفع الضرائب.

-رفض الاستجابة لاستدعاءات القابضين.

-اخفاء المادة القابلة للضريبة[2].

-إلغاء القضاء اللإسلامي و اجبار الجزائريين على التقاضي امام المحكمة الفرنسية.

-حصر الأهالي في مناطق محددة و منعهم من أداء فريضة الحج أو جمع الخشب من الغابات أو التجوال خارج الدوار بدون رخصة.

-فرض عقوبات جماعية على المخالفات الفردية.

-الامتناع عن تقديم المعلومات لأعوان السلطة الإدارية و القضائية.

-شرح مبدأ المسؤولية الجماعية عند حصول أي حادث في أي مكان و تطبيق العقوبات الجماعية كذلك.

- تم التوسع سلطات قضاة الصلح، و حول شيوخ البلديات حق مقاضاة الأهالي في حالة عدم وجود القاضي.

---

[1] صالح فركوس، **المختصر في التاريخ من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين 1814-1962**، المرجع السابق، ص ص 131-132.

[2] عمور عمارة، **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ ...**، المرجع السابق، ص 129.

-فتح مسجد أو زاوية أو مدرسة دون رخصة.

المطلب الثالث: اصلاحات شارل ديغول:

جسدت أمرية 07 مارس 1944 الاجراءات الجديدة التي تم تبنيها بالنسبة للجزائر كان محتواها هاما، فقد كانت تخول للمسلمين كل حقوق و واجبات الفرنسيين الاصليين و تفتح لهم الارتقاء الى كل الوظائف المدنية و العسكرية، و توسع تمثيلهم في المجالس المحلية، و لتطبيق هذه القاعدة الجديدة على النيابات المالية، الفت أمرية 15 سبتمبر 1945 هذه المؤسسة و عوضت مختلف الفروع، بجمعية مالية مكونة من نواب اللجان المواطنين الذين بلغوا 21 سنة، صاروا من الأن فصاعدا الشيء الذي يرفع عددهم الى 1500000تقريبا.

المواطنة كانت مخصصة لستة عشر نوعا من الشخصيات، ضباط قدماء و حاملوا شهادات الأهلية على الاقل و موظفون، أو موظفون قدماء أعضاء الغرف الإقتصادية، قادة من الأهالي (باشا، أغا، قأيد)، متحصلون على بعض العهدات السياسية أو تسمية يعني ما بين 85000 الى90000و بالفعل65285.

حكومة "ديغول" بالعواقب الوخيمة لاعتقال و اضطهاد الوطنيين الجزائريين فشكلت لجنة للإصلاح، و خاطب الجنرال "ديغول" في قسنطينة يوم 22 ديسمبر 1943 م الجزائريين و و وعدهم بإصلاحات مهمة، و اعتقد أنه من الممكن اسكاتهم ببعض الإصلاحات الشكلية، فأصدر أمرية 7 مارس 1944 و التي تؤكد على المساواة بين المسلمين و المستوطنين، و تسمح للمسلمين بدخول جميع الوظائف و توسع تمثيلهم في المجالس المحلية، و تمنح اللجنة الفرنسية لفئات اخرى من المسلمين قدرت ب 5000 مسلم مع حفاظهم على احوالهم الشخصية (لتطبيق متأخر لمشروع فيوليت).[1]

[1]محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر، 1830-1954**، المرجع السابق، ص ص 350-351

وبذلك لم ترضى هذه الإصلاحت الجزائريين، حيث رأت النخبة السياسية أنها جاءت متأخرة، و أن الجزائريين اليوم لم يعودوا يرغبون في الجنسية، و عبر فرحات عباس عن رفضه للإصلاحات، و بادر اثر اتصالات من اطراف الحركة الوطنيةالأخرى' الى أنشاء حركة سياسية تدافع عن مطالب الشبان الجزائرين، أعلن عن ميلادها يوم 14 مارس 1944 و سماها جمعية "احباب البيان والحرية"*، و هي حركة جديدة تهدف الى ارساء جمهورية مستقلة ذاتيا و مرتبطة بفرنسا، و تم التشديد على أن اهداف الجمعية هي المطالبة بفكرة الأمة الجزائرية، و بدستور الجزائر يتضمن اقامة جمهورية اتحاد فيديرالي، مع جمهورية مستقلة يجمعها اتحاد فيدرالي مع جمهورية فرنسا الجديدة الحضارة للاستعمار و الامبرالية.

كان لهذه الحركة السياسية دورا هاما في جمع كلمة المواطنين الجزائريين و مثلت غطاء لنشاط عناصر جزب الشعب الجزائري، و باستثناء الموالين للإدارة الفرنسية و الحزب الشيوعي فإن الجماهير علقت امالا كبرى على احباب البيان و الحرية، و في شهر سبتمبر 1944 عين الدبلوماسي " أيتشاتينو" واليا على الجزائر، و كانت مهمته الرئيسية هي ارغام الجزائريين على القبول بإصلاحات ديغول*[1]

---

*امرية 7 مارس 1941: حاول ديغول امتصاص غضب الجزائريين باعلان امرية 07 مارس 1944 التي قضى بالتجنيس حوالي 70 الف جزائري من انصار فرنسا دون التخلي عن احوالهم الشخصية الاسلامية، لكن الحركة الوطنية رفضت هذه الإصلاحات الإدماجية،، انظر بتاريخ 2021/06/19 ،على الساعة 13:55 (https://learning amp-yoo7.com)

[1]مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)** المرجع السابق، ص ص 176-177

*جمعية احباب البيان و الحرية(AML)هي حركة جماهيرية أسسها عباس في مدينة سطيف (مهد روح البيان) الجزائر، خلال الاستعمار الفرنسي، بتاريخ 14 مارس 1944، حول نصها المشور في 10 فبرأير 1943 "بيان الشعب الجزائري" كان الهدف هو جمع كل سيول القومية الجزائرية و تعزيز جمهورية جزائرية اتحادية مرتبطة بفرنسا، دون استعمار امبريالي. 2021/06/19 ،على الساعة 13:01..(https://arm.wikipedia.org.wiki)

*شارل اندريه جوزيف هاري ديغول : (Charles André Josèphe marie de gaulle)

* ديغول :ولد في 22 نوفمبر 1890 و هو عسكري بارز و زعيم سياسي فرنسي في الفترة من 1940 حتى 1969، اسس قاعدة لندن، و اعلن نفسه ممثلا لفرنسا، و اسس حركة فرنسا الحرة، اثناء الحرب حيث المستعمرات الفرنسية وراء البحار (خاصة في افريقيا) اصبح زعيم الحكومة المؤقتة الفرنسية في اعقاب تحريرها عام 1944 و دمر بقأيا النظام الفيشي، تقاعد من منصبه عام 1946، توفي 9 نوفمبر 1970 انظر بتاريخ 2021/06/19 ،على الساعة 13:55 (https://learning amp-yoo7.com)

1) مجيء ديغول الى الجزائر:

حل ديغول بالجزائر العاصمة يوم 30 ماي 1943، و بعد هذا التاريخ بثلاثة اشهر قام بإصدار مرسوم 06 أوت 1943 يتضمن ما يلي:

-دخول بعض المسلمين الجزائريين في الوظائف العامة و التجنس.

-توسيع التعليم الأهالي الابتدائي العام و الخاص.

-تخفيض اسعار بعض السلع.

- و يتضح أن هذه الإصلاحات جاءت بعيدة كل البعد عن مطالب البيان و ملحقه و هي اصلاحات شكلية لا ترقى لطموحات الجزائريين.

في يوم 22 سبتمبر 1843م عقدت اللجان المالية دورة غير عادية حظرها فرحات عباس و ممثلوا المسلمين في اللجان، و بعد دخول كاترو، انسحب فرحات عباس و زملاؤه هذا ما ازعج كاتروا، فقام بوضع فرحات عباس تحت الاقامة الجبرية بتهمة العصيان المدني، و في ظل هذا الجو المتوتر أعلن الجنرال ديغول في خطاب سنة 1943م بساحة لابراش عن جملة من الإصلاحات التي يتم تجسيدها فيما بعد من خلال الامر الذي سيصدر في 7مارس 1944م[1]، و في 12 ديسمبر 1943م القى الجنرال خطاب في قسنطينة جاء فيه: "لقد قررت لجنة التحرير منح عدة ملاين من المسلمين الفرنسيين بالجزائر فور اكامل حقوقهم المتعلقة بالمواطنة و في الوقت نفسه فإن نسبة المسلمين الفرنسيين بالجزائر سترتفع في مختلف المجالس التي تعالج المصالح المختلفة، و بالتلازم سيمنح عدد كبير من المناصب الإدارية لمن هم اكفاء لذلك، الا أن الحكومة عازمة أيضا على التمسك

[1]خليدة بلقرع، **مشاريع الاصلاحات الفرنسية بين طموحات الجزائريين و مفارقة المعمرين(1891-1947)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018، ص 161

بمجموعة من التدابير التي سيعلن عنها لاحقا من اجل التحسين المطلق و النسبي لظروف معيشة الجماهير الجزائرية[1]

2) تشكيل لجنة الإصلاحات:

اقتنع كاترو* بعدم فاعلية القوة في حل المسألة الجزائرية، و ضرورة القيام باصلاحات لتحقيق الهدوء في الجزائر، القى خطابا بتاريخ 02 ديسمبر في جلسة المندوبات المالية، ذكر الإصلاحات الأولى، حيث أوردت جريدة "لاديباش الجيريان" إعلان اللجنة الفرنسية للتحرير، اقتراح الجنرال "كاترو" Catroux اجراءات موجهة لاصلاح وضع الفرنسيين المسلمين في الجزائر. و بإقرار مجموعة أمريات و مراسيم، اجتمعت اللجنة الفرنسية للتحرير برئاسة الجنرال "ديغول" و اقترح الجنرال"كاترو" مجموعة أحكام مدنية و عسكرية موجهة لإصالح وضع الفرنسيين المسلمين، اعتمد اللجنة نظام الأمريات (ordonnances)و بعد عودته الى الجزائر أعلن عن مجموعة من الأمريات بتاريخ 06 أوت 1943م، و ونشرت في الجريدة الرسمية بتاريخ 12 أوت 1943 م و هي:

-أمرية 06 أوت 1943 المتعلقة بحصول المسلمين الفرنسيين غير المواطنين على الوظائف العامة و قد اقرت في مادتها الوحيدة فتح بعض الوظائف التي كانت ممنوعة على المسلمين الفرنسيين و اهمها: مستشار الحكومة، نائب مستشار الحكومة...

-أمرية 06 أوت 1943: المتعلقة بإجراءات الحصول على المواطنة الفرنسية و تتضمن مادتها الأولى:لصلاحيات الممنوحة للمحكمة المدنية بموجب المواد 4،5،7،8،9 من قانون 04 فيفري 1919م تمارس من الأن فصاعدا من قبل قاضي الأهالي لمحل اقامة المدعي.[1]

[1]صدام حسين عمارة، **بيان 10 فيفري و تأثيره على الحركة الوطنية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 70

-أمرية تتعلق بأحداث منصب المساعدين (الوكلاء) المسلمين في البلديات الكاملة الصلاحيات، حيث جاء في المادة 01: يضم المجلس البلدي في البلديات الكاملة الصلاحيات و التي يتجاوز عدد السكان المسلمين فيها 10000 ساكن، مساعدا مسلما، أما المادة 02 فأقرت بأن اختيار هؤلاء المساعدين يكون من بين المستشارين البلديين المعنيين من طرف المجلس البلدي بالإجماع.

-في 11 ديسمبر 1943 تتبنى اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني (CFLN) بناء على اقتراحات مفتش الدولة المكلف بالشؤون اللإسلامية. (1e commissaire d'état charge des affaires muslumans) تطوير السياسة الفرنسية الخاصة بالمسلكين الجزائريين و اتخاذ تدابير سياسية و غير المسلمين أنطلاقا من هذا رات اللجنة من المناسب:

1-منح المنتخبين المسلمين دون أنتظارو دون التخلي عن القانون الشخصي اللإسلامي المواطنة الفرنسية.

2-رفع نسبة تمثيل المسلمين في المجالس المنتخبة الجزائرية و توسيع حتى الانتخاب لدى المسلمين.

3-السماح لأكبر عدد ممكن من المسلمين بالحصول على المناصب الإدارية.

4-التخطيط لتجسيد برنامج كامل ذو طابع اجتماعي و اقتصادي لفائدة مجموع السكان المسلمين و الحصول بالموازاة على الموارد المالية الفردية لتجسيد هذا البرنامج.

---

*جورج البير جوليان كاترو (Georges Albert julien Catroux): (21 ديسمبر 1877-1969)، هو جنرال بالجيش الفرنسي، و دبلوماسي خدم في الحرب العالمية الاولى و الثانية، و خدم كمستشار اعظم في جوقة النزف، من 1945 حتى 1969، الجنرال جورج كاترو في لندن، اكتوبر 1940، بعد انضمامه لقوات ديغول،للمزيد انظر (بتاريخ 2021/6/23 ،على الساعة 21:54 https://m-marefa.org)

[1]خميسة مدور، **الجزائريون المسلمون و المواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة (1865-1962)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة قسنطينة، 2017-2018، ص ص 275-279

5-يكلف السيد محافظ الدولة المختص بالشؤون اللإسلامية[1]

6-إلغاء جميع القانون و الاجراءات الاستثنائية و تطبيق القانون العام في نطاق التشريع الجزائري.

7- إلغاء التجنيد الاجباري و الخدمة العسكرية على الجزائريين و تطبيق نفس وسائل التجنيد و المساواة في الرواتب و الترقية و التقاعد و التعويضات العائلية[2].

قسمت اصلاحات 07 مارس 1944م المجتمع الجزائري الى فئتين و هما الاقلية التي استفادت من حق المواطنة بموجب البند الثالث من الامر، و باقي الجزائريين و هم الاغلبية التي رفضت الرضوخ لهذا الامر باعتباره أنه جاء متأخرا، و أن الشعب الجزائري اصبح يتطلع بكل قواه باستثناء الشيوعيين الى التحرر الوطني مثل جميع الشعوب المضطهدة.[3]

3) محتوى المرسوم:

جسدت أمرية 07 مارس الاحكام الجديدة المتعلقة بمسألة المواطنة الفرنسية في الجزائر التي تبأناها الجنرال ديغول و اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني حيث عولجت المسألة من جأنبين مهمين:

- **الجانب القانوني:**

المساواة في الحقوق و الواجبات، فالفرنسيون المسلمون يتمتعون بكل الحقوق و يخضعون لنفس الواجبات[4]، و جاء في البند الثاني أن الجزائريين و الفرنسيين متسأوون امام القانون،

[1] خميسة مدور، **الجزائريون المسلمون و المواطن...**المرجع السابق، ص ص 279-278

[2] يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)**، المرجع السابق، ص 107

[3] عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي و انعكاساتها على المجتمع الجزائري 1907-1945**، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015-201-، ص 274

[4] خميسة مدور، **الجزائريون المسلمون و المواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة، (1865-1962)**، المرجع السابق، ص 295

كما تضمن البند الثالث الفئات الجزائرية التي تتمتع بالجنسية الفرنسية و هي قد ما العسكريين الموظفون المدنيون، العاملون في وظائف دائمة.[1]

- **المحافظة على الأحوال الشخصية:**

نصت المادة الثانية من أمرية مارس 1944م على أن: الفرنسيين المسلمين الذين لم يعلنوا صراحة رغبتهم في البقاء تحت قوأنين الامبراطورية الفرنسية يحتفظون بأحوالهم الشخصية اللإسلامية و عاداتهم "البربرية".

غير أن الحكومة المؤقتة قامت بتوضيح الفقرات 02 و 03 من المادة 02 من الأمرية بعدما أصدرت بتاريخ 23 نوفمبر 1944 أمرية مفسرة (ordonnance interprétative) و معدلة، نصت: يستمر الفرنسيون المسلمون [2]

في الجزائر الذين لم يعلنوا صراحة أرادتهم في الخضوع للحكم الفرنسي، الاحتكام الى قوأنينهم و عاداتهم فيما يتعلق بأحوالهم الشخصية أو ما تعلق بأملاكهم الخاصة و عقاراتهم وفق القانون العقاري في الجزائر[3]

الجانب السياسي:نصت الفقرة الثانية من (المادة 04) لحل الذكور الجزائريون الذين يبلغون من العمر 21 سنة أوأكثر، الحق في اللإستفادة من قانون 3-6 فيفري 1919م، فيما يتعلق بالتمثيل في المجالس البلدية (حق الإنتخاب) و ذلك شريطة أن لا يزيد تمثيلهم على نسبة 2 الى 5 من العدد الإجمالي لأعضاء هذه المجالس.[4]

---

[1] عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي** ....المرجع السابق، ص 240

[2] خميسة مدور، المرجع نفسه، ص 296

[3] **، الجزائريون المسلمون و المواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة، (1865-1962)**المرجع السابق، ص 197

[4] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية** ج3، المرجع السابق، ص 220

اكدت المادة الثالثة من الأمرية حق الفرنسيين المسلمين في التسجيل على القوائم الإنتخابية، و توسيعها لتشمل كل الفئات التي حددتها.

و بينت المادة 04 من هذا المرسوم الفرنسيين المسلمين المعنيين بالتسجيل على هذه القوائم الإنتخابية و هم الذين حددتهم المادة 03 من الأمرية و فصلت في العاملين (les fonctionnaires) و اصنافهم المختلفة و هي: الموظفون أو الاعوأن العاملين أو المحالين على التقاعد من مؤسسات الدولة، الحكومة العامة، المقاطعات، و البلديات الذين وظفوا عن طريق المسابقات و الامتحأنات أو على اساس الشهادات الجامعية[1]

المادة 05: لكل الفرنسيين الحق في الترح للمجالس الجزائرية مهما كانت الهيئة التي ينتمون اليها[2]

اما المادة 06: من المرسوم نصت على أنه لا يسجل على القوائم الإنتخابية المحرومون من رتبهم و القابهم نتيجة عقوبات تأديبية نهائية، كما يقصي كذلك من التسجيل أو شطب اسمائهم الذين أنتزعت منهم حقوقهم المدنية أو السياسية نتيجة حكم قضائي نهائي.

لتفصل المادة 07، في التصريح بمن تعنيهم هذه التسجيلات حيث اقرت ام كل البلديات، رئيس كل مصلحة ادارية محلية أو قضائية يجب على هذه الجهات التصريح لدى رئيس البلدية أو المتصرف الإداريبأسماء و صفات و عناوين رعايأهمالفرنسيين المسلمين الذين يسجلون على الارجح على القوائم بعد شهر من هذا الإعلان، كما ضبطت المادة الجهات المعنية بهذا التصريح و ضرورة اشعار البلدية.

[1] خميسة مدور، المرجع السابق، ص 306

[2] محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954**، المرجع السابق، ص 867

وحددت المادة 08: من المرسوم اجال ضبط القوائم الإنتخابية و أيداعها لدى امأنة البلدية في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما [1]

4) موقف الجزائريين من اصلاحات شارل ديغول:

ا- **موقف الشيوعيين:** تم قبول لأمرية من طرف الحزب الشيوعي باسم أمينه العام عمار أوزقان*، حيث اعتبرها منعرجا حاسما لتغيير أوضاع الجزائريين و ذلك من خلال فتح المناصب الإدارية للمسلمين و منح الحق في التصويت لكافة المسلمين غير الموظفين، و للرد على حركة احباب البيان و الحرية، قاموا بتأسيس حركة اصدقاء الديموقراطية.[2] عبر الشيوعيون السائرون في فلك الحزب الشيوعي الفرنسي و المساندون لنداء التعبئة العامة عن تأييدهم لمرسوم 07 مارس 1994م و حذا الامريكان حذوهم في هذا الصدد، كتب صحيفة "ليبرتي" و هي لسان حال الحزب الشيوعي بتاريخ 20 جانفي 1944م تقول: " أن الجمهورية الفرنسية بما ذلك الوطن الام و اقاليمه الواقعة فيما وراء البحار وحدة لا تقبل التجزئة و أن الديموقراطية السياسية تعني، منح صفة المواطنة لجميع السكان المتواجدين فوق الأراضي الفرنسية"[3]

ب- حزب الشعب الجزائري: رفض الجزائريون الأمرية، خاصة و أنها جاءت في فترة بدأت فيها تتبلور فكرة استقلال الجزائر، و أنها ليست ذات قيمة و مخيبة للآمال و اعتبرتها جريدة "المساواةégalité " التابعة لفرحات عباس أنهامضادة للديمقراطية، كما أنتقدت بشدة جريدة

---

[1] خميسة مدور، **الجزائريون المسلمون و المواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة،[1865-1962]** ص 307.

*عمار اوزقان: ولد بالجزائر العاصمة مارس 1910 من عائلة ميسورة الحال، كانت تملك اراضي شاسعة قبل مصادرتها من طرف السلطات الاستعمارية، بدأ عمار اوزقان الممارسة السياسية في سن مبكرة اذ انشا سنة 1926 فرعا نقابيا بمصالح البريد إلى حركة الشباب الشيوعي، انتخب عضوا بالمجلس البلدي للعاصمة سنة 1937م بعد نهأية الحرب العالمية الثانية، بدا يميل إلى مطالب الحركة الوطنية المنادية بالاستقلال، اعتقل سنة 1958، توفي يوم 05 مارس 1981 بالجزائر للمزيد انظر(باتاريخ 2021/05/12 ،على الساعة 14:20، https://www.kachaf.com)

[2] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر منن البداية و لغاية1962**، المرجع السابق، ص ص 307-308

[3] يوسف بن خدة، **جذور اول نوفمبر 1954**، ترجمة مسعود دحاح، ط2، دار الشابطية، ص 134

حزب الشعب الجزائري المحظور (l'action algérienne)هذا الأمر واصفة من يقبلونه بالخونة.[1]

ج-عبر فرحات عباس عن رفضه للإصلاحات و بادر اثر اتصالات مع أطرف الحركة الوطنية الأخرى، الى انشاء حركة سياسية تدافع عن مطالب البيان الجزائري رغم التشديد الى أن اهداف احباب البيان و الحرية، هي المطالبة " بفكرة الأمة الجزائرية و بدستور الجزائري بإقامة جمهورية مستقلة يجمعها إتحاد فدرالي مع جمهورية فرنسا الجديدة المضادة للاستعمار و الامبريالية[2].

د-جمعية العلماء المسلمين:

عندما استدعى الابراهيمي للجنة بتاريخ 1944/01/03م حتى يبدي برأيه فيما تعتزمه من إصلاحات، تكلم عن الاصلاح الديني و القضاء اللإسلامي و التعليم العربي، ثم تطرق الى الاصلاح السياسي، مقترحا ست نقاط هي:

-أنشاء جنسية جزائرية تشمل جميع الوظائف التي تعيش بهذا الوطن بغير تمييز بين اصولهم و ديأنهم.

-استبدال جميع التشكيلات الإستعمارية بحكومة تسمى "الحكومة الجزائرية" تكون مسؤولة أمام مجلس تشريعي جزائري.

ترسيم اللغة العربية بجانب اللغة الفرنسية.

-الوظائف لجميع الجزائريين على اساس الكفاءة الشخصية.

-يحفظ لأهل كل دين حقهم في اقامة شعائرهم و تصرفهم المطلق في معابدهم و أوقافهم[3].

---

[1] عبد القادر بلجة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي و انعكاساتها على المجتمع الجزائري**، المرجع السابق، ص 241.

[2] عبد الله مقلاتي ، **المرجع في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص ص 176-177 .

[3] الطاهر الغول، **مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية (1919،1954)**، المرجع السابق، ص 66.

الحفاظ على الأحوال الشخصية للمسلمين خاصة القضاء، أن العلماء ، عملوا متحدين مع فرحات عباس، و كذا مصالي الحاج، و قد سبقت الجمعية في خطها المعبر عن ارادة الشعب الجزائري في البقاء "عربيا مسلما" بما أن الأهالي ليسوا في حاجة للتشرف بالارتقاء الى المواطنة الفرنسية اذ يعتبرون أنفسهم راقيين سلفا بانتمائهم الى المواطنة الجزائرية. و طالما أن الإدارةالإستعمارية بقيت مصرة على (الجزائر الفرنسية) فإن الدفاع عن (الجزائر العربية المسلمة) ظل شعار الجمعية ، و مسعى مفكريها، "فهذا الاسم –الجزائر– اصبح علما تاريخيا و جغرافيا على هذه القطعة الثمينة من شمال إفريقيا"[1]

هـ–ردود فعل الأوساط الفرنسية:

قد كانت ردود الفعل الفرنسية على اختلافها رافضة لما احتواه المرسوم من أحكام تسمح بحصول المسلمين الفرنسيين على حقوق المواطنة، من بينها:

- –**المستوطنون:** سارع كثير من المعمرين و غلاتهم الى التعبير عن مشاعر الاستياء و الغضب من الاجراءات المتخذة من قبل اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني لصالح المسلمين الجزائريين، فقد أصدرت تقاريرها من مختلف المناطق في المقاطعات الجزائرية الثلاث، رد فعله هذه الفئة القليلة المسطرة، فقد أصدر مركز الاعلام و الدراسات مذكرة ورد فيها أن المستوطنين استقبلوا بتحفظ أمرية لجنة التحرير الوطني، كما أوضحت أن الاجراءات المتخذة لصالح نخبة من المسلمين خلقت ردود فعل و تعليقات كثيرة من طرف المستوطنين خاصة القدماء و المتواجدين منذ وقت طويل، في حين رأى بعضهم أن فيها بعض التنازلات السياسية البسيطة، إلاأن غالبية المستوطنون حفظت الامتيازات التي حصل عليها المسلمون الجزائريون بموجب أمرية 17 مارس 1944م.[2]

[1] الطاهر الغول، **مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية (1919،1954)**، المرجع السابق، ص 66.

[2] خميسة مدور، **الجزائريون المسلمون و المواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة [1865-1962]** ،المرجع السابق، ص 324-325.

قانون 20 سبتمبر 1947:

1. **تعريف بقانون 20 سبتمبر 1947**:تمت المصادقة على هذا القانون الاساسي للجزائر يوم 20 سبتمبر 1947 من طرف البرلمان الفرنسي، عرف هذا القانون باسم (le statut de l'Algérie) و عرفت بعدة اسماء منها: القانون الاساسي، قانون الجزائر، قانون دستور الجزائر، قانون الجزائر التنظيمي[1]

2. مضمون دستور:

اعتبر دستور الجزائري مجحفا في حق الجزائريين لأنه جردهم من حقوقهم و احوالهم الشخصية، و قض على مبادئ المواطنة لأنه أعطى أغلبية الحقوق للفرنسيين و اقلية للجزائريين. كان مشروع القانون هذا يتوعد تكوين مجلس جزائري منتخب يضم تشكيلة متساوية من المندوبين الأوربين و الجزائريين، على أن تتركز مهام هذا المجلس بصورة اساسية في التصويت على ميزانية الجزائر بعد مناقشتها. الجدير بالذكر هو أن المستوطنين قد سبق لهم الحصول على استقلاليتهم المالية في اطار ما يسمى المجالس المالية، و هي عبارة عن مندوبات تم تأسيسها بمقتضى قانون 19 ديسمبر 1900 م و تتألف من 48 فرنسيا فئة الدرجة الأولى و 21 مسلما فئة الدرجة الثانية موزعة الى فروع تضم 8 من "القبائل" 17من "العرب" و هذا وفقا للسياسة التقليدية التي دأبت عليها فرنسا دائما: سياسة "فرق تسد". في 1947م بادر النواب الخمسة الممثلون لحركة انتصار الحريات الديموقراطية في المشاركة في المناقشات فقدموا مرافعة حقيقته ضد سياسة فرنسا الإستعمارية.[2]

أنتقد السياسية الزراعية التي ينتهجها المستوطنون و فضح" بو قادوم" شتى مظاهر المساس بالدين اللإسلامي و اللغة العربية، و ندد دردور بالهيمنة السياسية و الإدارية و القهر الاستعماري و التعذيب، في حين هاجم دباغين سياسة خنق الحريات العامة ثم اختتم

[1] العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 117

[2] بن يوسف بن خدة، **جذور اول نوفمبر 1954**، المرجع السابق، ص 65

مداخلته بالتذكير بالمطلب الاساسي لحزبه تكوين برلمان جزائري تأسيسي متمتع بكامل السيادة و منتخب بصورة ديموقراطية تم تعزيز هذه المطالب بتنظيم حملة دعائية على المستوى الوطن مستعملة شتى الوسائل الشفوية و الكتابية. تم التركيز على شعار الحزب الذي صار بمحابة لازمة في جميع التجمعات الشعبية و الصحف الناطقة باسمه "رفض أيقانون ممنوح" "الكلمة للشعب".

تصدى اللوبي الاستعماري و الصحف الكبرى للتنديد بما يسموه عد الغرفة الأنفصالية" التي تروجها حركة أنتصار الحريات الديموقراطية*، مذكرين مرة اخرى بأن " الجزائر هي فرنسا"و لا سبيل في نظرهم للاعتراف "الاستقلال الذاتي" ناهيك عن "الاستقلال التام".[1]

و في الجزائر و رغم التصويت من طرف المجلس العام لقسنطينة الذي اتبعته بعض البلديات في مدينة الجزائر و وهران و عنابة و سطيف على لائحة ترفض الادماج و تطلب بوضع قانوني. تقديمي، فأن المعمرين رجعوا إلى معارضتهم الأبديةللإصلاحات لصالح الجزائريين و ألحو على ديمومة السيادة الفرنسية في الجزائر، و كان النجاح لأطروحتهم يوم 20 سبتمبر 1947 م مع التصويت في الجمعية الوطنية على الوضع القانوني للجزائر بدون موافقة النواب المسلمين الاثني عشر(12)[2].

اكد هذا الدستور على انتهاج السياسة الإدماجية في الجزائر، إذ اعتبر الجزائر ثلاث عمالات فرنسية ذات شخصية مدنية تتمتع بالاستقلالية المالية و الإدارية، و تنطبق فيها القوانين الفرنسية الواردة في القانون، و نص على أن تكفل مجلس جزائري بالاتفاق مع الوالي

[1] المرجع انفسه، ص ص 165-166

*حركة انتصار الحريات الديموقراطية: نشأة بعد مجازر 08 مأي 1945 و اطلاق سراح مصالي الحاج في اكتوبر 1946، عقد اطارات حزب الشعب الجزائري اجتماعا في ديسمبر 1946، بالجزائر العاصمة، بحثوا فيه، اعادة العمل بالحزب تحت اسم جديد و هو حركة الانتصار للحريات الديموقراطية مع الحفاظ على حزب الشعب كجناح سري سياسي نشيط (بتاريخ 2021/05/12م https://m-marefa.org).

[2] محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر، 1830-1954**، المرجع السابق، ص 362.

العام بإدارة مختلف شؤونها.[1] عكفت الحكومة الفرنسية على دفع قانون خاص بالجزائر صدر يوم 20 سبتمبر 1947 بعد أن صادق عليه البرلمان الفرنسي بأغلبية 322 صوتاضد أصوات النواب الجزائريين الذين قاطعو الجلسة و معارضة الشيوعيين.

و من أهم ما يشتمل عليه هذا القانون:

–المادة الأولى: العمالات الجزائرية الثلاثة جزءا من فرنسا و يتسويا سكانها في كل الحقوق و الواجبات مع احتفاظ الجزائريين بشخصيتهم اللإسلامية.[2]

المادة الثانية: تنص على المساواة التامة بين كافة سكان الجزائر

المادة الثالثة : تتعلق بالأحوال الشخصية للفرد الجزائري المسلم فله الحفاظ على حالته الشخصية اللإسلامية بالشرع اللإسلامي في هذا المجال.

المادة الخامسة: يمثل فرنسا في الجزائر الحاكم العام، و هو مسؤول امام الحكومة الفرنسية وحدها.[3]

المادة السادسة: تكوين مجلس جزائري (PAassemblée algérienne)يسير شؤون الجزائر بالتوافق مع الحاكم العام.

المادة السابعة: تأسيس مجلس حكومة من ستة أعضاء مهمته السهر على تنفيذ قرارات المجلس الجزائري.

المادة الثلاثون: يتكون المجلس الجزائري من 120 عضوا مناصفة بين المسلمين و الفرنسيين.

---

[1]مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص 186.

[2]يحيى بو عزيز، **سياسة السلط الاستعماري**، المرجع السابق، ص 69.

*البلديات المختلطة (communes mixtes): هي تقييم اداري في العهد الاستعماري الفرنسي للجزائر، و تأتي في التصنيف بعد العمالة او الدائرة و تضم اغلبية من السكان الجزائريين و اقلية اوروبية

[3]بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1989**، المرجع السابق ص467.

المادة الخمسون: نصت على ازالة الحكم العسكري عن الجنوب، لكنها وضعت عقبات في وجه التنفيذ.

المادة 53: نصت على الإلغاء النظري للبلديات المختلطة*(communes mixts) في عموم الجزائر، لكنها تعرقل التنفيذ ببعض العقبات أيضا.

المادة 56: نصت على فصل الدين اللإسلامي عن الدولة مثل بقية الاديأن الا أنها تربط التنفيذ بقرارات المجلس الجزائري.

المادة 75: اعتبرت اللغة العربية لغة مساوية للغة الفرنسية يا لبنة للصحافة الرسمية أو الخاصة المطبوعة في الجزائر، و نصت على تنظيم التعليم العربي في جميع المستويات، لكنها جعلت ذلك منوطا أيضا بقرارات المجلس الجزائري.[1]

3. تقييم دستور 1947:

رغم أن هذا "الدستور" المزعوم تضمن بعض البنود التي تستجيب لمطالب جزائرية عريقة، الا أنه وضع في طريقها أنواع السدود و العقبات، فكل المواد التي تبدو أيجابية وضعت لها كوابح خاصة، و انطوى هذا الدستور على نقائص جوهرية تنسفه من الاساس اهمها:

*نص على تبعية الجزائر لفرنسا، و أنها جزء لا يتجزأ منها، فلم يعرف بشخصية الشعب الجزائري المتميزة.

* قزم دور الجزائريين في تسيير شؤون بالدهم فسلط عليهم حاكما فرنسا و اصلاحيات واسعة و من وراء ذلك الدور الحاسم للحكومة الفرنسية.

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989** .لمرجع السابق، ص 468.

* غلب الطابع الاستشاري على المجلس الجزائري، و لم يخصص للجزائريين مع ذلك (و كانوا يناهزون 8 ملايين) سوى 50%من مقاعده، أي نفس حصة المستوطنين الدخلاء(نحو 900000، مستوطن) فسأوى بين الأكثرية و الاقلية، فضلا عن انتخاب الطرفين في مجموعتين منفصلتين و ذلك مسح كامل الديموقراطية التي تتشدق بها لفرنسا كذبا و ادعاءا.[1]

* نجد بعض الاجراءات الليبرالية: كالمساواة بين كل المواطنين الفرنسيين حق الانتخاب للجزائريين. استقلالية الشعائر الدينية بالنسبة للإدارة و إلغاء النظام الخاص بأراضي الجنوب و البلديات المختلطة و الاعتراف باللغة العربية على أنها أحدى لغات الاتحاد الفرنسي مع الوعد بتنظيم تعليمها في كل المراحل.

* الى جانب هذه الوعود بقيت بعض المظالم: التمييز بين المواطنين من الهيئة الأولى و المواطنين في الهيئة الثانية الذين هم اغلبية و تكوين الجهة من 60 للهيئة الأولى و 60 للهيئة الثانية التي هي ستة الى سبع مرات أكثر من الهيئة الأولى و هذا غير مقبول.[2]

و مهما قيل عن هذا القانون و خاصة عن نسبة تمثيله المسلمين في المجلس، فإن التقييم غير العادل ينم عن روح عنصرية فهذا النظام يجعل قيمة الأوربي الواحد تساوي ثمانية مسلمين جزائريين، و على الرغم من طابع هذا القانون الرجعي و العنصري و بنوده المجحفة فإنه سرعان ما افرغ من بعض محتوياته الايجابية على قلتها، اذ عملت الإدارة الفرنسية على تزوير الإنتخابات و تحويل القانون الى اداة قمع و وسيلة اضطهاد[3].

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، المرجع السابق ، ص 468-469
[2] محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر، 1830-1954**، المرجع السابق، ص 363
[3] مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ الجزائر**، ص 186

5-ردود الافعال من قانون 1947:

1-موقف الحركة الوطنية:

الحركة الوطنية كان موقفها صارما بحيث اعتبرته غير مقبول اطلاقا كما تصدى له اعضاؤها الاساسيون و زعماؤها بكل شجاعة و نددوا به في كل المناسبات و رفضوا أي إصالح يأتيهم من الإدارة الفرنسية، و ذلك أنه كان في اعتبار فرنسا كذر الرماد في عيون الجزائريين بواسطة مشاريعها التي لا تخدم سوى مصالحها الخاصة في الجزائر و من ثم فإن الحركة الوطنية شنت حملة واسعة النطاق تحت عدت شعارات (رفض كل دستور ممنوح، الكلمة للشعب، ما اخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة، الحرية لا تمنح بل تأخذ) و غيرها من الشعارات الوطنية الهادفة و المنبثقة عن برامج الحركة الوطنية الجزائرية[1] نظرا لعدم استشارة الجزائريين و عدم اشراكهم في صياغة هذا القانون، و لتكريسه تبعية الجزائر لفرنسا، و عدم اعترافه بالشخصية الجزائرية، ناهيك عن حق تقرير المصير و عدم منح الجزائريين تمثيلا حقيقيا في المؤسسات الجديدة فقد نددوا به و أنتقدوه، من ذلك ما وصف به الشيخ البشير الابراهيمي ذلك "الدستور" بأنه "دستور" أعرج، أينز ' لا يسمع و لا يبصر، لم يؤخذ رأيالأمة الجزائرية في وضعه، و لم يسمع صوتها في دفعه" لكن الحركة الوطنية اضطرت لعدم امتلاكها بديلا معتبرا، و خوفا من التهميش و العزلة من جهة أخربإلى محاولة اللإستفادة من ذلك الدستور، عبر عن ذلك البشير الابراهيمي في العدد التاسع من مجلة البصائر (29 مارس 1948) بدعوته " ... الى استغلال ما في الدستور من خير و لو كان كقطرة في بحر"[2]. ومنه كان لهذا القانون إنعكاسات على أوضاع الجزائر و نوجزها فيما يلي:

[1] عمر هلال، **ابحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962**،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 367-368

[2] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، المرجع السابق، ص 469-470

-ياس الجزائريين من فرنسا التي كانت تستهزئ بهم، و لا تقيم لهم وزنا.
-تصاعد قوة و مصداقية التيار الاستقلالي.

-بدايةالإعداد للثورة المسلحة، بعد ما تزايدت أعداد الوطنيين المقتنعين بعبثية و عقم النضال السياسي اثر مذابح 1945 و مهزلة قانون "الجزائر الاساسي"[1]

2-موقف المستوطنين:

رفض المستوطنون هذا "القانونالأساسي" باعتباره يمثل تخليا عن جأنب فرنسا عن الجزائر بزعمهم، و يجعلهم "طعمة للمسلمين" و عبروا عن سخطهم بتقديم استقالتهم، و قد تجند المستوطنون لمواجهة الموقف الجديد، فاستغلوا فوز حركة أنتصار الحريات الديمقراطية ببعض المقاعد في الإنتخابات البلدية التي جرت في 19 أكتوبر 1947، و اتهموا الحاكم العام الاشتراكي المعتدل، شاتينيو (chataigneau)بالتعاطف مع العرب، حتى دعوه "شاتينيو بن محمد" و عملوا على تأجيل أنتخابات المجلس الجزائري المقررة لينابر 1948 ريثما يزيحون شاتينيو.

تمكن المستوطنون بالفعل من إزاحة الحاكم العام في 11 فبراير 1948، و استبداله بمارسيلنايجلين (Nagelen)*الاشتراكي، القومي المعادي للجزائريين و الذي أنتهج اساليب القمع و التزوير لكبح نشاط الحركة الوطنية

-ردود فعل الصحافة الجزائرية و الباريسية: .[2]لقد تناولت الصحف الفرنسية في الجزائر و في باريس مشروع القانون بعد اعتماده من قبل البرلمان الفرنسي، و نشره في الجريدة

[1]المرجع نفسه، ص 470

*مارسيل إدموند نايجلين(marcel-Edmond naeglen) : العضو البارز في القسم الفرنسي من منظمة العمال الدولة (sfio) و وزير التعليم في الحكومة الفرنسية، تم تعيينه من قبل الحكومة كحاكم عام للجزائر في 11 فبراير 1948، و كان من بينهم زعيم لوبي " الجزائر الفرنسية" نائب قسنطينة رينيه ماير (بتاريخ 2021/05/12م https://m-marefa .org).

[2]بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989** ،المرجع نفسه، ص 471-465

الرسمية الفرنسية يوم 20 سبتمبر 1947م، تناولته الصحف منذ أن طرح كفكرة الى غاية وضعه حيز التنفيذ بعد المصادقة عليه، برزت مختلف الآراء و المواقف و ردود الفعل حول جدواه و مدى قدرته على جل المسألة الجزائرية. فهذه صحيفة لافريكان (l'adfricain) تنشر مقالا بعنوان " مشروع الحكومة لقانون الجزائر يتناقض مع السيادة الفرنسية"، تطرق صاحب المقال بالشرح و التحليل لمواد مشروع القانون التي تعارض مع السيادة الفرنسية و هو ما يروبه رفض المشروع.

و تحدثت صحيفة لو بوبيلار (le populaire) عن كتلة المعارضين، مبررة خطورة التصويت عليه فهو خطوة حاسمة و اساسية، في حين وقفت جريدة لو كومبا (le combat) على بعض الحقائق الديموقراطية التي تنادي بها فرنسا من ضرورة التوافق و التعايش بين الفرنسيين و شعوب ما وراء البحار.

اما جريدة "le figaro " اليمينية فذكرت بالحقوق التي تحصل عليها المسلمون فيما يخص رفع نسبة تمثيلهم في المجاس المختلفة (المحلية) من الربع (1/4) الى الخمسين (2/5) و تمكنوا من رئاسة بعض المجالس.

***مصير الدستور:**

قام المستوطنون بفضل هيمنتهم على الإدارة بتزوير الإنتخابات، المجلس الجزائري في 11 ابريل 1848م لصالح عملائهم و اذنابهم[1] و بالفعل فقد أنطلقت عمليات الغش و التزوير لأنتخابات قبل اجراء الإنتخابات المقررة ليوم 14 ابريل 1848 و الخاصة بأنتخاب أعضاء المجلس الجزائري الجديد، و في المرحله الأولى قامت الإدارة الفرنسية بتعيين الاشخاص الموالين لها و رشحتهم للانتخابات على اساس أنهم مستقلون.

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائرالمعاصر 1830-1989**، المرجع السابق ص ص 471 -420.

و في المرحلة الثانية قامت عشية اجراء الإنتخابات باعتقال معظم الشخصيات التي رشحتها[1] فجاءت نتائج تزوير الإنتخابات كالاتي:

- بني وي و ي(و هم عملاء الاستعمار): 41 نائبا
- المستقلون/ نائبأن
- حركة أنتصار ح–د: 09 نواب
- الاتحاد الديموقراطي، ب، ح: 08 نواب [2]

المجموع: 60 نائبا.

تكررالتزوير في أنتخابات المجلس الجزائري في 4 و 11 فبراير 1951 و tي الإنتخابات التشريعية التي جرت في 17 يونيو 1951، و لم ينل فيها الاستقلاليون سوى 8% من الاصوات، و الاتحاد الديموقراطي 9% و الشيوعيون% 3 كما زورت الإنتخابات الولائية في اكتوبر 1951 و بذلك سيطر المستوطنون على كل الهيئات و المؤسسات الإدارية و السياسيةكما ظلت المساواة في تولي الوظائف، و ازالة البلديات المختلطة عن المناطق الشمالية، و الكم العسكري عن الجنوب، و ترسيم العربي، و استقلال الديأنة اللإسلامية عن الدولة ظلت جميعا حبرا على ورق.

نستنتج من خلال ما سبق بأن السياسة التي استخدمتها فرنسا ضد الجزائريين كان مجحفة في حقهم لأنها جردتهم من حقوقهم و مشاريعها الاصلاحية لم تخدم الجزائريين، و بذلك رفض الجزائريون هذه المشاريع و الإصلاحات التي كانت من قبل الإدارةالإستعمارية و طالبو بحقوقهم من خلال تقديم العرائض و الشعارات المناهضة للاستعمار.

[1]عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البادية و لغاية1962**، المرجع السابق، ص 316.
[2]بشير بلاح، **تاريخ الجزائرالمعاصر 1830-1989**، المرجع نفسه، ص 471

المبحث الثالث

المبحث الثالث: المواطنة في مبادئ الحركة الوطنية (1947-1954)

المطلب الأول: نضال حركة الشبان الجزائريين

المطلب الثاني: مطالب التيارات السياسية

المطلب الثالث: موقف الجزائريين من السياسة الفرنسية

تمهيد:

في ظل القوانين التعسفية التي مارستها الإدارة الإستعمارية ضد الجزائريين،برزت نخبة مثقفة اختلفت اديولوجياتها طالبت بتسوية حقوق المواطنة،استعملت وسائل حضارية ثقافية احدثت نقلة نوعيةفي تاريخ الجزائر بحيث ولدت الحركة الوطنية التي كانت مطالبها المساواة أمام الفرنسيين، فماهي مظاهر النظال الفكري والساسي ونتائجه؟ وماهي انعكاسات السياسة الفرنسية؟؟

المطلب الأول: نضال حركة الشبان الجزائريين من اجل المواطنة:

عند تتبع مسار حقوق المواطنة للأهالي الجزائريين خلال الإحتلال الفرنسي نجد أن الأهالي حرموا منها بمجرد بداية الإحتلال و ذلك عند نقض معاهدة الاستسلام التي ضمنت حماية حقوق الأحوال الشخصية للجزائريين . في هذا السياق ظهرت عدة محاولات للمطالبة بالحقوق المهضومة_كانت مختلفة بين فردية و جماعية فبدخول الاستعمار تشكل حزب سياسي أو حركة بزعامة حمدان خوجة الذي نشط بمعارضة الفرنسيين. حين أدركت فرنسا ذلك و قامت بنفي و طرد أعيانه بتهمة محاولة استرجاع الحكم اللإسلامي[1]. من بعد هذه المرحلة ساد صمت مطبق الجزائر، بعد القضاء على الأنتفاضات وثورة المقراني ومصادرة الأراضي و المحاكم الردعية، لتظهر مرحلة أخرى بهدوء وإزدادت في بداية القرن العشرين أسفرت عن ظهور النخبة*.حيث أجري سنة 1901 تحقيق حول الوضع اللإسلامي الراهن[2]وقد أعلن فيه مستشرقان ظهور حركة شبيهة بحزب الشبان الأتراك، هم ثلة من المسلمين يطمحون الى المواكبة بين اللإسلام و الحضارات الأوربية بما يضمن المحافظة

[1]ناهد ابراهيم الدسوقي، **دراسات في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص13-14.

*النخبة: شرحها شريف بن حبيلس : "أنهم الشباب الناشئ في الجامعات الفرنسية و الذين استطاعوا بفضل علمهم أن أن يرتفعوا فوق العامة و يتموقعوا في الجزائر، الحاملين للحضارة عن جدارة"

ينظر شريف بن حبيلس: **الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي**، عبد الله حادي، و فيصل الأحمر وسليم بوسين ط1. فار بهاء الدين قسنطينة، الجزائر 2009 ص93.

[2]سجل جول فيري في زيارته سنة 1992 أنه قدم الى مستشارين فرنسيين سمع بأنهم <حزب الشباب> ينظر شارل روبير أجيرون ، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة المعهد العالي للترجمة دار الأمة الجزائر 2013 ص363.

على الثقافة اللإسلامية العربية[1]، عبر المؤرخ شارل روبير أجيرون أنالشبان أنفسهم تشوقوا لإيقاظ ... الجزائريين من سباتهم وفتح أعينهم ضد ثمنية قرون[2].

اختلفت ايديولوجيات هؤلاء الشباب فقد كان بعضهم يدعو إلى الأندماج في الأمة الفرنسية و بعضهمالأخر ألح على الحصول على حريات أوسع خصوصا الحق في السياسي في مختلف المجالس و الهيئات. وطالب الجميع بالحق في تعلم الأهالي، بمعنى التعلم الفرنسي للجزائريين[3] و قد ضمت ثلة من المتعلمين بمختلف الدرجات من بينهم أحمد بو ضربة و الدكتور ابن التوهامي*وبرحال* .

كان عدد هذه الفئة بسيطا لم يتجاوز 1200 عنصر من أعضاء حركة الشبان الجزائري و المنخرطين بنواديهم في مطلع القرن العشرين كأقصى تقدير وقبل أعضاؤها التجنس و التحول تحت القضاء الفرنسي و رضي بعضهم التخلي عن الأحوال الشخصية اللإسلامية. و في مايلي أهممطالب النخبة الإدماجية حسب ما ورد في مذكرة قدمتها الى الحكومة الفرنسية في 18 جوان 1912م:[4]

1. أنهاء القوانون الاستثنائية و المحاكم الردعية و الإجراءات الإضطهادية.
2. تمثيل نيابي حقيقي للجزائريين في المجالس الجزائرية و البرلمان الفرنسي.
3. توزيع متساوي للميزانية بين كافة السكان الجزائر.

---

[1] شارل روبير أجيرون . **الجزائريون المسلمون فرنسا**، ج2 مرجع سابق ص706.

[2] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2 المرجع السابق ص374.

[3] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون و فرنسا** ،ج1، المرجع السابق، ص708.

* ولد أبو القاسم التهامي 1873/09/20 بمستغانم تعلم بمدينته ثم أكمل الثانوية في العاصمة انتقل إلى مونبيلييه درس طب العيون. ثم عاد الى الجزائر و عين مسؤولا عن عيادة العيون في كلية الطب.

* بجامعة الجزائر ظهر نشاطه بعد الح ع 1 إذ تزعم حركة الشباب الجزائريين كان من المطالبين بالإدماج توفي جوان 1937. أنظر: بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر** ج1 المرجع السابق ص432.

للمزيد حول المثقفين الإندماجيين مثل برحال، برهمات، بوضربة وغيرهم ينظر:

- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي** ج6، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص223.

[4]

4. تغير قانون التجنيد الإجباري بتخفيض فترة الخدمة و سن التجنيد.

5. تطبق القوانون الفرنسية على الجزائريين[1].

كما كان إلى جانب هذه النخبة نخبة المحافظين الذين تمسكوا بالأحوال الشخصية وعارضوا الإندماج ضمت العلماء و المثقفون و المدرسون و من بينهم: عبد القادر مجاري*، عبد الحليم بن سماية* و عمر راسم و محمد بن أبي شنب.. و آخرون طالبوا بـ:

- تعميم و تطوير وسائل التعلم و تبني اللغة العربية.
- الإحترام العادات و التقاليد.
- استعمال القضاء اللإسلامي.
- معارضة التجنس و التجنيد الاجباري،
- تجنب استعمال العنف[2].
- إلغاء قانونالأهالي و كل الاجراءاتالأخرى التعسفية.
- نشر الإصلاح وسائل التعليم و تعميم اللغة العربية[3].

لقد ظهر بوضوح قسمين في جماعة النخبة فالقسم الأول يرى ضرورة التجنيد في الإطار العربي اللإسلامي و رفض الثقافة الفرنسية. أما القسم الثاني كان مع التعليم الفرنسي و معارضا أيضا للتجنيس و التجنيد الاجباري[1] .

---

[1]بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق ص130 ص131.

*عبد القادر مجاري: 1914/1848، من أعلام الفكر و الثقافة الجزائريين نشط كمؤلف و إمام و مصلح في كثير من الأحيان، من مدينة تلمسان درس في فاس و جامع القرويين، درّس في مدرسة الثعالبية و كان اماما في مسجد سيدي رمضان بالعاصمة 1908، من مؤلفاته: نصيحة المريدين، شرح ابن هاشم، الافادة لمن يطلب الاستفادة...

للمزيد ينظر: عمرو بن قنة **صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث (أعلام و قضايا)** ل ر وط. كولوريوم الجزائر، 2012، ص29 ص69-78.

*عبد الحليم بن سماية: 1933/1866. من عائلة عرفت بالدين و العلم تعلم في تونس. عرف بموقفه المعارض للإدماج والتجنيد الاجباري. رافق الشيخ محمد عبد في زيارته للجزائر شارك في مؤتمر المستشرقين سنة 1905، للمزيد حول الشخصية أنظر: بشير **بلاح تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق ص342 ص343، و كذلك جيلالي صاري، **بروز النخبة المثقفة الجزائرية 1930/1850**، ثم: عمر المعراجمي، و ط، منشورات ANEP الجزائر 2007 ص45.

[2]بشير بلاح: المرجع السابق ص329-330. للمزيد عن مطالب النخبة أنظر بن حبيلس، المرجع السابق، ص144-166.

[3]أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية** ج2 المرجع السابق ص146.

1) وسائل نشاط الشبان الجزائريين: استعمل الشبان وسائل ثقافية هي

1.1 النوادي استغل الشبان النشاط الثقافي من خلال أنشاء النوادي. مثل نادي "صالح باي" في قسنطينة سنة 1907 حيث اعتبره أبو القاسم سعد الله بمثابة ملتقى للدراسات الأدبية و العلمية و الإقتصادية و الإجتماعية، نشط فيه الأستاذ بن المهوب على غرار شخصيات معروفة و بلغ أعضائه سنة 1910(700 عضوا)[2]بالاضافة الى الجمعيات. تجاوز وجودها الحواجز الرئيسية وصولا الى القرى منها ودادية العلوم العصرية بخنشلة. و نادي الشبان الجزائريين بتلمسان و جمعية الاخوة بمعسكر و جمعيات أخرى[3] و قد جمعت العناصر المثقفة من أطباء و تجار و أساتذة و حرفيين، و قد أصبحت مشتلة الشبان الجزائريين حسب أجيرون. يضيف الكاتب يحيى بوعزيز أن ظهور النوادي و الجمعيات الثقافية يسأهمفي رفع الوعي الفكري[4] .

1.2 الصحافة: استعمل الشبان الصحافة كوسيلة لنشر أفكارهم منهم من اقتدى بجريدة (LAkhbar)*، و بعضهم اقتدى بالجرائد العربية. و يعرفها الدكتور زهير أحدادن أن الصحافة التي تستنكر الوجود الفرنسي في الجزائر، و تنشر ما يقوى الوعي السياسي سواء ظهرت داخل أو خارج الوطن كانت تنطق بالعربية أو الفرنسية[5].

---

[1]أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية ....ج2** المرجع نفسه ص147-148.

[2]أبو القاسم سعد الله ،**تاريخ الجزائر الثقافي** ج3، المرجع السابق، ص ص73-102.

[3]أبو القاسم سعد الله، **أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر**، ج2،..... المرجع السابق، ص65.

[4]يحيى بو عزيز ،**الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال أصوصة (1918/1912)**، عالم المعرفة، الجزائر 2009، ص3

*جريدة الأخبار: تصدر باللغة .....، ظهرت سنة 1843 في أمن المريشال "فيليه"، بدأت صحيفة اعلانية صغيرة ثم تحولت من 1843 الى جهاز ضخم سياسي، أنشأ بها قسم عربي سنة 1903 الى غاية1914 يرأسه عمر بن قدور للمزيد من التفاصيل حول هذه الجريدة ينظر، محمد ناصر، **المقالة الصحفية الجزائرية نشأتها و تطورها و اعلامها من 1903 الى 1931**، ج1، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1908 ص69 شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون بفرنسا**، ج1 مرجع السابق ص708

[5]زهير احدادن ،**الصحافة المكتوبة في الجزائر**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .د.ت، ص40.

ومن الصحف الناطقة بالعربية:

❖ **جريدة الجزائر(1908م)**:أنشأها عمر راسم* في 27 أكتوبر 1908 و كان يحررها يصورها بالرسومات الساخرة[1] بنفسه. كانت تتصدر في بداية و منتصف كل شهر، أوقفتها الإدارة الإستعمارية بعد عددين[2]. هدفت لتوعية الشعب الجزائري حسب ما قاله أبو القاسم سعد الله، و أثنى عليها أحمد توفيق المدني حيث قال عنها: كانت أول صحيفة شعبية ظهرت في العاصمة هي صحيفة "الجزائر" أصدرها الكاتب الكبير و الفنان المبدع السيد عمر راسم، و لم تعمر طويلا فماتت بفقر الدم".[3]

❖ **جريدة الفاروق: (1913-1921م)**

أنشات عام 1913 بواسطة عمر راسم باسم المستعار ابن الصنهاجي: و قد التزم فيها بإصلاح الأوضاع الإجتماعية المتدهورة صدر منها 4 أعداد ثم توقفت[4].

❖ **الفاروق:**

أصدرها الصحفي" عمر بن قدور في 28 فيفري 1918 و التي تعتبر أول جريدة باللغة العربية واصلاحية ، شعارها: قلمي لساني ثلاثة بفؤادي *** ديني و وجداني و حب

*عمر راسم: ابن علي بن سعيد بن محمد البهائي الضهاجي، ولد بمدينة الجزائر سنة 1884م عرف بقيمته الصحفية و الأدبية و الثقافية، هو صحفي و شاعر و ناثر و رسام و خطاط. من صحفه صحيفة الجزائر 1908 و ذو الفقار 1913، للمزيد أنظر لمحمد ناصر، **عمر راسم المصلح الثائر**. ط1 مطبعة لافميك. الجزائر 1984، ص14.

[1]أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5 ص247

[2]أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)**، ج2، المرجع السابق، ص6.

[3]أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر** ط1، دار البصائر،1932م ص369.

[4]محمد ناصر، **عمر راسم المصلح الثائر** ط1 لافميك، الجزائر 1984، ص16.

بلادي[1]. دعت الى الرجوع الى الدين اللإسلامي. كتب فيها: أبو اليقضان و توفيق المدني[2].

2) موقفهم من المشكلات الأهلية:

أبدوا أرائهم و مواقفهم من مختلف المواضيع المتعلقة بالأهالي المسلمين منها حق التمتع بخصائص و مميزات المواطنة الذي يترتب عنه إلغاء قانون الأهالي حيث ركزوا كل جهودهم لإلغائه. لقد عبروا عن مواقفهم إزاء الظلم المسلط على المسلمين الجزائريين في كتاباتهم و أراءهم في جميع الميادين. القضاء و تعليم، الملكية العقارية، و التمثيل.

و من أبرز هذه المسائل:

أ) مسألة التمثيل في مختلف المجالس:

كانت مسألة تمثيل الأهالي المسلمين في مختلف المجالس المنتخبة من البلديات الواسطة بين الجزائر و الأنتربول*، وبذلك ركز الشبان نضالهم السياسي على مطلب تمكن المسلمين الجزائرين من حق التمثيل العادل من خلال الإنتخابات الذي يراعي حجمهم الديمغرافي في حين يتمتع الفرنسيون بكامل الحقوق السياسية. و لأن هذا الاقصاء حرم الأهالي من حقوق المواطنة حيث عين ممثلين للأهالي على مستوى المجلس العام و البلديات: و هذا ما حدده مرسوم 7 أفريل 1984. و يذكر شارل روبير أجيرون[3] أنه" حدثت احتجاجات من طرف أعيان مسلمين حول القضية في ثمانينات القرن ما دفعهم الى كتابة عرائض احتجاجية حيث اقترحت ضرورة التمثيل المتساوي بين

---

[1]سعد وهمي ،**حركة عبد الحميد ابن باديس و دورها في قضية الجزائر** ط1 دار الرحاب، لبنان ،1983م ص40

[2]المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و فورة أول نوفمبر 1954، **الاعلام و مهامه أثناء الثورة** ،ط1، دار القصبة، الجزائر، 2008 ص358.

*المتربول: ثاني المدينة الأمم و المنطقة المركزية للامبراطورية استخدم المصطلح بشكل رئيس فونطات الامبراطوريات الاستعمارية البريطانية و الفرنسية و البرتغالية لتعيين أراضيها.

[3]شارل روبير أجيرون، **الجزائريونالمسلمون** ...، ج3 المرجع السابق ص865.

الأهالي و المعمرين. يضيف السيد علي فكار*[1]. دكتور في القانون انه رغم مرور ثمنية عقود على الوجود الفرنسي في الجزائر إلا أن نظرة المستعمر للأهالي نظرة دونية ترميه في خانة غير المؤهلين لتولي زمام الأمور السياسية و الإدارية. رغم أن الوضع تطور لصالح المسلمين ببروز نخبة مثقفة.

ايضا استشهد السيد لويس خوجة[2]* بمقال لأحد الصحفين الفرنسيين حيث يقول فيه أن توجيه الأهالي الى الساحة السياسية يمثل خطر على مستقبل المستعمر، أما في الوقت الحالي يجب وضع التمثيل النيابي موضع الرهان الذي سيكتسح الصوت الأوربي. في حالة ارتكاب السلطة لهذا الخطأ السياسي، فإنه لا يوجد ما حرم لأهالي من التمثيل النيابي و مع ذلك سوف يصوتون لإجلاء الأوربين. يضف السيد خوجة أن الشبان يدركون أن التمثيل في المجالس المتبقية يستلزم شروطا من بينها– حصول المترشح على شهادة التعليم العام، واكماله باللغة الفرنسية و قدرته على النقاش الجيد للدفاع عن الحقوق و الحريات. و تعد خطوة دعوة السلطات العليا الفرنسية الأهالي للدخول في الهيئات البرلمانية تعد أفضل طريقة لربط صلتهم بها الى حالة الأندماج و الأنسحاب.

ب)**موقفهم من القضاء و القوانين الاستثنائية:** نص قانون الأندجينا على إجراءات استثنائية تحرم الاهالي من الحقوق و هنا تظهر جليا التناقضات و التفرقة بين المسلمين

*ابن علي فكار: الناطق الرسمي للشبان الجزائريين في أوساط الرأي الفرنسي، دكتور في القانون، كاتب صحفي، أستاذ للشريعة الاسلامية و اللغة العربية. ينظر: عبد الحميد زوز، **الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية و الثورة الجزائرية و الثورة التحريرية**، ج1 دار هومة ..... الجزائر 2012، ص66.

[1]Benali Fékat : La présentation des Musulmans Algériens، revue du monde musulman، Paris،1909، P6.

[2]Khoudja Louis. **La questio indigéne،vienne imprimerie**، Girard، 1891، P54-55-56

*لويس خوجة: قاضي (....) جزائري فرنسي بالتبني.

و الفرنسيين. وقد طالب بعض الشبان ببرامج اصلاحية و تطبيق مرسوم 10 سبتمبر 1886، الذي يدمج قضايا الأهالي و أحوالهم الى القانون الفرنسي.[1]

ومن مظاهر التفرق أن الأهالي يدفعون الضرائب، دون الحصول على صفة المواطنة. و منذ صدور القرار الوزاري 30 جويلية 1885: و الأهالي يدفعون مقابل كل المرافق العامة بالإضافة إلى دفع الزكاة و قد عبر الفقيه الفرنسي لاريشر[2] : أن المواطنين هم النبلاء و سادة الأشراف بينما الأهالي هم دهماء و عبيد و كذلك مسألة تعارض القضاء مع أحكام الدين اللإسلامي فيما يخص الأحوال الشخصية بحيث أن الأمر يتعلق بأحكام الزواج و الطلاق و الميراث و تربية الأطفال. وقد أطلق الشبان الجزائريين على القوانين الاستثنائية،دون الحصول على ضمانات حيث يبرز التميز و الاضطهاد القضائي[3].

حاول الشبان الجزائريون الى البحث عن سبيل للحداثة في القانون دون معارضة الشريعة اللإسلامية. على عكس ما ذهب اليه أجيرون بأن الجزائريين اختاروا التصدي و التعصب للقضاء اللإسلامي كوفاء لعقدتهم[4].

3) السعي للتمتع بالمواطنة الفرنسية:

دفعت السياسة الفرنسية المتخذة للتعامل مع الأهالي المسلمين الشبان الجزائريين الى السعي للحصول على حقوق المواطنة دون التناقض مع الشريعة اللإسلامية و دعوة للتقارب بين الفرنسيين و الجزائريين بالزواج و تفتح الجزائريين على الثقافة الفرنسية[5]. و قد تناول الموضوع الإدماجي كل من النخبة المثقفة و العوام فالمواطنين المثقفين رأو بأن الأمر يندرج

[1]Gouvernement General de l'Algérie، **direction générale des affaires، indigènes et des territoires du sud، lois décrites et arrêtes. Concerneant la représentation des indigènes d'Algérie imprimerie solal**، Alger 1937. P 08-p249

[2]Larcher، traite élémentaire la législation algérienne، t2-P340.

[3]Faci، **S l'Algérie sou s'égide de la France، contre la féodalité algérienne**، Préf. Maurice Viollett، impression، Meqouales Toulouse، 1936. P5

[4]شارل روبير أجيرون، **الجزائر المسلمون**..، المرجع السابق ص 706

[5]أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية** ج2، المرجع السابق ص171.

تحت الحداثة و خلافا للنخبة التي ترى أن المواطنة تستوجب الإدماج، فإن العوام كانوا يرو أن الجنسية الفرنسية تعني التخلي عن اللإسلام، كان سبب ذلك هو الأمية و الجهل.

يضيف ثنيو نوردين[1]: أن الشبان الجزائريون أرادوا الحصول على المواطنة الفرنسية للخروج من التخلف و كذا التخلص من القانون الاستثنائية و كان هذا المطلب هو القاسم المشترك بين جميع شخصيات الشبان.

كذلك ألح الشبان على طلب المواطنة للخروج من غطاء التخلف الذي لحق بالمجتمع الجزائري و ذلك من خلال الطرق الصوفية و الزوايا التي نشرت الخرافات و البدع، لقول السيد "لويس خوجة[2]." : أن هؤلاء الزعماء يفرضون على أتباعهم تقاليد التقشف و الزهد ... وسرعأن ما يتحولون الى مقدسيين تقدم لهم القرابين

- كمثال لتمسك الشبان الجزائريين بالشخصية اللإسلامية رسالة لويس خوجة الى السلطات الفرنسية – و بالتحديد الى مجلس الشيوخ الفرنسي في باريس عام 1891 بتقرير حول المسألة الأهالية ، حيث يخالف كل الفرضيات التي تطمح لعدم امكانية ظم الأهالي المسلمين الى الدولة الفرنسية الحديثة حيث أدلى ب– لو أنكم استشرتم القاضي، لقدم لكم الجواب المناسب التالي: من غير القضاة المسلمين يمكنه أن يفصل الخلافات و قضايا المسلمين؟ فنحن الذين نعرف لغتهم، ونعلم تقاليدهم وأعرفهم، نحن الذين ندرك عاداتهم و طريقة فض نزاعاتهم أي القضاء و الفقه اللإسلامي و من ثم فنحن الأولى في تولي هذا الأمر. أريد أن أعطي و أنا على ثقة تامة بفرنسا التي تبنيتها رهانا، بأن أتولى خدمة أقرني من المسلمين من أجل ترقيتهم و سعادتهم نظير التربية و التعليم التي تلقيتها منها.

[1] نوردين ثنيو، **اشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية** ط2، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، لبنان 2015 ص 86-92

[2] Khoudja، **La questio indigéne** L، op-cit، P6

من هنا نجد مثال على أن الحصول على الجنسية الفرنسية هو بوابة تكليف لتولي مناصب تخدم الأهالي المسلمين لأنها شرط من شروط الوضيف العمومي الفرنسي.

فيما يخص طرح الجنسية الفرنسية بين العامة. يرى لويس خوجة أن تراك الحرية للأهالي في طلب الإنتساب إلى المواطن الفرنسي في المستقبل حيث يستطيع الفرد التميز بين الشخصية المدنية و الشخصية الدينية حيث يستوعب الفرد أن يكون فرنسي لا يستوجب أن يكون مسيحيا.[1]

4) المواطنة مقابل التجنيد الاجباري:

طرحت فكرة التجنيد الاجباري بجدية في سنوات (1909/1907) من خلال مشروع (Messing)، و أهمما جاء به احصاء الشباب البالغين عمر 18 سنة. و كان هذا الأمر وليد التوتر الأوربي و التأهب لحرب فرنسا مع المغرب. و قد شهد معارضة المواطنين (المعمرين) لكونه أمر يهدد وجودهم بما يترتب عنه من منح المنخرطين في الجيش الفرنسي حق المواطنة حيث تخوفوا من أنتهاء الجزائر الفرنسية[2].

و قد رفض هذا الأمر من طرف المحافظين مثل عمر بن قدور الذي عبر عن رفضه في سنة 1911م حين أدلى: إذا أدوا – الجزائريين– الخدمة العسكرية للدولة الفرنسية لايكونون مسلمين بجميع معاني الكلمة و لو نالوا من الحرية ما يخول لنوابغهم التربع على كرسي الرئاسة، إن الحرية و الحقوق السياسية اذا منحت للمسلمين مقابل تجنيدهم تكون ضربة قاضية على القومية و الدينية و الجنسية[3]. بينما كتب عمر راسم في جريدة الحق الوهراني "أن كل من رضى بالعسكرية فقد أنحرف عن الصراط السوي ... و هو من الخائنين"[4].

---

[1] Khoudja، **La questio indigéne** L، op-cit ،p8.

[2] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون**، ج2، المرجع السابق ص729

[3] صالح خرفي ،**عمر بن قدور: الخدمة العسكرية الفرنسية و الرفض الأخير**، "مجلة الثقافة" ،ع3 1976 ص129

[4] عمر راسم، **مسألة " تجند الأهالي"** الحق الوهراني "العدد 40.(1912) . ص 13 الى20.

أوفد الشبان الجزائريين بعثة الى باريس يقودها احمد بوضربة، سلمت عريضة ضد التجنيس، وصرحت أنها توافق على التجنيد مقابل شرط الحصول على الحقوق المدنية و رد عليهم(كليمنصو) أنه على استعداد لدراسة توسيع مجال الحقوق دون التعارض مع الشخصية اللإسلامية و التقاليد و العرف[1].

ركز الشبان الجزائريين مطالبهم على المطالبة بحقوق الأهالي السياسية مقابل التجنيد كما اقترح الأستاذ ابن علي فكار، الموافقة على نوع من الأندماج التدريجي، و دمج العنصر المسلم ضمن كتلة الفرنسيين كلما سمحت الظروف العامة لتعميم الأندماج[2].

ايضا حاول الشبان مقايضة السلطات الفرنسية بالخدمة العسكرية الإجبارية مقابل تحسين الأوضاع السياسية و الإجتماعية.[3] وقد رأوها فرصة لا تعوض من أجل تحقيق مبتغاهم. فجعلوا التجنيد ضريبة للحصول على الحقوق و سعوا لإقناع العامة [4]. و تعالت أصوات المناديين بالإصلاح من بعض الصحف وجمعيات حقوق الالإنسان[5]. و التأثير الخارجي للجامعة اللإسلامية في المشرق و التطورات السياسية في تونس و العدوان الايطالي على ليبيا و النشاطات الألمانية المعادية لفرنسا في المغرب[6]. لتطرح مسألة أخرى

---

[1]شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون**، ج2، مرجع سابق ص716

[2]شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، مرجع سابق ص377.

[3]على حد تعبير رجل القانون بن علي بن فكار "أن هناك عدد كبير من المسلمين الجزائريين الذين تخرجوا من المدارس الفرنسية، و تخلصوا من ثقل التقاليد القديمة، لكنهم للأسف مشتتون في ربوع الاقليم الجزائري، وجميعهم يؤيدون من الناحية المبدئية الخدمة العسكرية شرط أن يقابل ذلك تحقيق خياراتهم السياسية" ينظر BenLiFekar 1-2 ،op-cit ،pp،

[4]خصصت صحف "الاسلام" و الراشدي أعداد نشرة لمناقشة المسألة ما بين 1911-1912 حيث جاء في أحد المقالات: تعبيرًا عم المدّة التي يقضيها المجند هي فرصة للتقارب بينه و بين أقرانه الفرنسيين ينظر: Le Rachidi، **Les indigènesalgériens devant le service militaire**،12/1911

[5]في الجزائر le petit parisien /Le temps و المجلة الفصلية Le revue indigène

و جمعية حقوق الانسان، ساهمت بعض الصحف للإصلاح بحيث أدلت أن فرنسا تقدم مقابل التجنيد ضريبة ينظر شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة** ،ج2 ص396.

[6]أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية، ج2**، مرجع السابق ص275

عام 1911 م على صفحات المجلة الأهلي (indigène La revue) لينتهج الليبراليون سياسة اسلامية.[1]

قد طرحت الإصلاحات الجزائرية في جدول أعمال البرلمان، و باشر في دراسة: الخطوط العريضة للسياسة الأهلية في ديسمبر 1913م[2]. وأدت عوامل أخرى دورا مهما في تسريع عملية الإصلاحات كأسلوب العرائض الذي رفعتها مجموعة المثقفين المسلمين مع بعض الفرنسيين الى السلطات الفرنسية[3]. و قد قاد ابن التوهامي وفدا قابل العديد من الشخصيات الفرنسية مثل رئيس الحكومة بوانكريه و قدموا له عريضة تضمنت ما يلي[4]:

1. تقليص مدة الخدمة الى سنتين مثل المجندين الفرنسيين.
2. الاستدعاء في سن 21 بدل من 18 سنة لأنتقاء شرط الصحة البدنية.
3. إلغاء المنحة، لأن العائلات تكون فخورة بأبنائها و هم يخدمون في الجيش الفرنسي دون تعويض مالي و مقابل ذلك طالب الوفد بالإجراءات التالية:

- اصلاح نظام العقوبات (إلغاءالقانون الاستثنائية)
- تمثيل جاد في المجالس المنتخبة في فرنسا و الجزائر.
- المساواة في النظام الضريبي.
- التوزيع العادل للموارد المالية بين المستوطنين و الأهالي المسلمين.

–كما طلب منح حق المواطنة للمتجندين.

كما أقدم عدد من الشبان على جمع التبرعات لمساعدة فرنسا في ال ح ع 1حيث تشكلت لجان لأجل ذلك.[5] مع بداية الحرب أصبح بإمكاننا تمييز اتجاهين رئيسيان داخل النخبة

---

[1]أسست وزارة المستعمرات معهدا للدراسات الاسلامية "ديوان المسلمين" فرنسا 1906، لتزويد السلطات بما تحتاجه من معلومات، للتعامل مع المسلمين إلا أنه تبنى السياسة الاسلامية محض ننظر: شارل روبير أجيرون،**الجزائريون المسلمون**، ج2، مرجع سابق ص763

[2]شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون و فرنسا**، ج2، المرجع السابق ص763

[3]شريف بن حبيلس، مصدر سابق ص100

[4]المصدر نفسه ص ص ،100، 101

[5]شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون و فرنسا**، ج2، المرجع السابق ص736

الجزائرية فيما يخص الحصول على حق المواطنة الفرنسية، اتجاه طالب بمنح المواطنة للمسلمين مع المحافظة على أحوالهم الشخصية و اتجاه رغب في الحصول على المواطنة دون شرط و دون اعتبار للدين.[1]

المطلب الثاني:مطالب التيارات السياسية من اجل المواطنة:

1. تيار المساواة (حركة الأمير خالد 1919- 1936 م)

تشكل تيار المساواة من المثقفين الذين درسوا في المدارس الفرنسية، ظهرت بوادره في النخبة المفرنسة في حركة الشبان الجزائريين[2]. وقد وجدت الدعم من الأعيان و من كبار الجزائريين[3]، وأنقسمت الى تيارين كما ذكرنا سابقا: تيار يأمل بالأنتفاع بالجنسية الفرنسية دون شروط (تيار النخبة) و تيار يرفض التنازل عن الوضع اللإسلامي سمي هذ التيار كتلة المحافظين وهنا برزت شخصية الأمير خالد الذي تزعم هذا التيار السياسي الذي سعى من أجل المساواة السياسية والتمثيل العادل للمسلمين في البرلمان الفرنسي، عاد الى الجزائر سنة 1916، تعاون مع حركة الشبان الجزائريين حيث شارك في مؤتمر رابطة حقوق الالإنسانسنة 1917 وطالب بمنح الجزائر الحق في التمثيل في المجالس النيابية دون التخلي عن هويتهم اللإسلامية[4].

ظهرت سنة 1919 بوادر عمله السياسي بتشكيله المسمى: المنتخبين المسلمين الجزائريين و طالب بمساواة الجزائريين و الفرنسيين في حق الإنتخاب والتمثيل في المجالس المختلفة[5]، كما تنوعت وسائل نضاله التي تمثلت في:

---

[1]Charles André julien : **Etudes maghrébines**، PUF Parts، 1964، p225

[2]صالح فركوس: **تاريخ الجزائر من ماقبل التاريخ**....، المرجع السابق ص403

[3]Charles Robert ajerron، **histoire de l'Algériecompromise de l'insurrection de la libération**، 1954 tomme II presse du universitaire France، 1975 p289.

[4]عمار بحوش: **التاريخ السياسي للجزائريين**، المرجع السابق ص219

[5]عبد النور خيثو وآخرون **منطلقات رأس الحركة الوطنية الجزائرية (1954/1830)** منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2007 ص50.

1) **الصحافة:** أنشاء صحيفة الإقدام.

2) **الخطاب:** من خلال التجمعات.

3) **المجالس المنتخبة:** نادى من خلالها بالمساواة.

4) **علاقاته مع الشخصيات:**ففي سنة 1919 شارك الأمير خالد في وفد من حركة الشبان الجزائريين[1].

نادى الأمير خالد ببرنامج يساوي بين الجزائريين والفرنسيين وقد جاء فيه ما يلي:

- إلغاء كل القانون الاستثنائية و العودة الى القانون العام.
- تمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي بمعرفته.
- اجبارية التعلم باللغة العربية و الفرنسية.
- انشاء جامعة عربية.
- إلغاء البلديات المختلطة و المناطق العسكرية.
- الالحاق المباشر للمقاطعات الجزائرية الثلاث بفرنسا.
- منح الأهالي المواطنة الفرنسية في ايطار قانون الأهالي و الشخصية اللإسلامية.[2]

استقال الأمير من جميع المناصب و التفرغ للعمل السياسي حيث عرف نجاحا في انتخابات المجلس البلدي 1919م و انتخابات جوان 1920 وجويلية 1921 حيث أثار غيض منافسيه الذين كادوا له مما جعل الحكومة تظيق على نشاطه السياسي[3]. واصل نشاطه السياسي و أفكاره التحررية في فرنسا و سوريا. أرسل رسالة لرئيس الحكومة الجديد

[1]محمد الطيب العلوي ، **مظاهر المقاومة الجزائرية (1954/1830)** ،المؤسسة الوطنية للاتصال و الاشهار، الجزائر، د، ت .ط ص103.

[2]محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية من 1919– 1939**. تر أحمد البار ج1، دار الأمة، الجزائر 2008 ص128.

[3]أبو القاسم سعد الله : **الحركة الوطنية ج2**، المرجع السابق ص362

هيريو 1924[1]. وفي سنة 1925 رحل من مصر الى دمشق بعد مؤامرة حيث أكمل بقية عمره حيث توفي في 09-1-1936[2].

2. التيار الاستقلالي:

سأهمفي ظهور هذا التيار عدة عوامل أهمها الهجرة الى فرنسا[3]، وقد أسس المناضلون الجزائريون في 20 مارس 1926 جمعية نجم شمال افريقيا بباريس بمشاركة التونسيين و المغاربة، و كان أبرز مناظليها حاج علي عبد القادر و مصالي الحاج* و قد اقترح الاسم الأمير خالد، من خلال تجمع له في باريس 2جوان 1924 م[4] حيث أنعقد أول اجتماع يوم 13 ماي 1925م فيه وقع الاتفاق على اسم نجمة شمال افريقيا و في 2 جوان أنعقد اجتماع عام أعلن فيه تأسيس الحركة و غير اسمها في 2 جويلية أنعقد اجتماع كلل بتأسيس اللجنة المركزية[5] فكانت البرنامج الأول لمطالب النجم(*)كما يلي:

1. إلغاءقانون الأهالي و كل ما ينجم عنه.
2. حق الأنتخاب و أهلية الترشح لكامل المجالس بما في ذلك البرلمان الفرنسي .
3. الإلغاء الشامل و الكامل للقوانين الاستثنائية، المحاكم الردعية.
4. تقديم الحقوق و واجبات الفرنسيين فيما يخص الخدمة العسكرية.
5. حق الارتقاء الى كافة المناصب المدنية و العسكرية دون تمييز.
6. التطبيق الشامل على الأهالي لقانون اجبارية التعليم و حرية التعليم.
7. حرية الصحافة و تأسيس الجمعيات.

---

[1]AbouKASSEM ABDAELAH: **La montée du rationalisme en Algérie**، Entreprise nationale du livre، Alger 1983، p286

[2]رابح لونيسي: **تاريخ الجزائر المعاصر 1839 1889**،ج1، دار المعرفة، د. ت ط، ص361.

[3]بشير بلاح و آخرون، المرجع السابق ص365.

*مصالي الحاج الملقب بزعيم الحركة الوطنية الجزائرية ولد بتلمسان في 16 مايو 1898 توفي في باريس 3 جوان 1974، زعيم حزب نجم شمال افريقيا و حزب الشعب الجزائري و حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. أنظر: **مذكرة ميصالي الحاج**، المرجع السابق ص-ص- 9- 71 للمزيد انظر : آسيا تميم: **الشخصيات الجزائرية 100 شخصية**، دار المسلك ،الجزائر،2008 ص91.

[4]مصطفى هشماوي، **جذور أول نوفمبر**، المرجع السابق ص37

[5]محمد قنانيش، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939**، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1982 ص35 مصدر

8. تطبق فصل الدين عن الدولة.*

9. تطبق على الأهالي القوانينن الإجتماعية و العمالية.

10.حرية مطلقة لعمل الأهالي في كافة الأصناف في التنقل بحرية إلى فرنسا و الخارج بدون اجراءات أخرى غير تلك المشتركة على المواطنين.

11.كافة قوانين العفو السابقة و المستقلة بتمعن أن تطبق دون تميز على الأهالي كما على المواطنينالأخرين[1].

بعد شهر فبراير 1928 الانطلاقة الجديدة التي مهدت للفكر الثوري بعد السنة الأولى التي شهدت مطالب اصلاحية ومناداة بالمساواة كتأثير واضح لأفكار الأمير خالد[2]. و على أساس هذه الأنطلاقة الجديدة شارك النجم في مؤتمر بروكسل الذي كان ما بين 10 و 15 فبراير 1927م حيث تم طرح القضية الجزائرية وأصبحت قضية المغرب الكبير مسألة دولة تتعدى الدولة الفرنسية[3]. وشكل منعرجا حاسما في تاريخ النجم و الحزب الشيوعي الفرنسي، أنعقدت الجمعية العامة السنوية 19 فيفري 1928 و قد نظمت مادته الثالثة على أن هدف الجمعية الأساسي هو تنظيم النضال من أجل الاستقلال. حل الحزب و اعادة تسميته نجم شمال افريقيا المجد لغاية 25 جانفي1927 حيث صدر الأمر بحله، ليغير الى حركة الأنتصار للحريات الديمقراطية[4]. ومنه فحزب نجم شمال افريقيا قام بالمطالبة بالاستقلال التام كانت قاعدته الطبقة العاملة.

*فصل الدين عن الدولة: نادت الجمعية واطراف الحركة الوطنية المتمسكين بالدين الاسلامي بفصل الدين عن الدولة يحترم وذلك لأن الجزائر يوجد فيها 3 أديان سماوية وبفصل الدين عن الدولة يحترم حق حرية الدين، للمزيد عن هذا الموضوع أنظر: محمد البشير الابراهيمي، **آثار الامام محمد البشير الابراهيمي**، ص38 ط01 عون المصادر دار الغرب.

[1]محفوظ قداش محمد قنانش، **نجم شمال افريقيا 1926-1937**، تر أوذاينيه خليل ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص ص 52-53.

[2]محمد قنانش ،**المسيرة الوطنية و أحداث 8 ماي 1945**، منشورات حلب (د م ن) 1990، ص28.

[3]محمد قناش المصدر نفسه، ص28

[4]أمر الخبر قسوم، **تطور انتصار الحريات الديمقراطية (1934، 1946)** ، مذكرة ماستر جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013، ص ص 17 18.

3. التيار الإدماجي:

تأسس هذا التيار في جوان 1927 يسمى فدرالية المسلمين الجزائريين المنتخبين تكون من النخبة المثقفة بالفرنسية دعا الى الإدماج ولقي ترحيب السلطات الفرنسية[1]. ضمت الفدرالية اتحاديات للعملات الثلاثة ومن بينها اتحادية قسنطينة برئاسة ابن التوهامي[2] وكان آخر رؤساء الفدرالية فرحات عباس.

عقدت أول اجتماع في سبتمبر 1927م و كانت مطالبها:

- تمثيل السكان المسلمين في البرلمان الفرنسي.
- المساواة في الأجور.
- المساواة في مدة الخدمة العسكرية
- إلغاء رخص السفر الى فرنسا بالنسبة للعمال.
- توفير التعلم و التدريب المهني للأهالي.
- تطبيق القوانين الإجتماعية الفرنسية.
- اعادة تنظيم الدوائر الإنتخابية[3]

في سنة 1938، شكل كل من فرحات عباس وابن التوهامي حزبا خاصا به حيث سمى فرحات عباس تجمعه: (التجمع الشعبي الجزائري)[4]. و الفرق بين الحزبين هو أن ابن التوهامي بقي متمسكا بالادماج حتى صار عضو في مجلس القرار الفرنسي بعد الح ع 2[5] أما الحزب الثاني فكانت مطالبه اجتماعية.

---

[1]يوسف مناصريه، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1939/1919**، المؤسسة الوطنية للكتابة، الجزائر 1988، ص ص 12 13.

[2]بن يوسف بن خدة **جذور أول نوفمبر 1954**،مسعود الحاج، دار بومة الجزائر،2010 د ط، ص83

[3]أحمد مهساس،، **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الاولى الى الثورة المسلحة**، المرجع السابق ص ص 61، 63، للمزيد أنظر: أحمد خطيب المرجع السابق ص43، 44

[4]محمد يوسفي: **الجزائر في ظل المسيرة النظامية المنظمة الخاصة**، تر محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات وزارة المجاهدين، 2002، ص98.

[5]عبد القادر حميد: **فرحات عباس رجل الجمهورية دار المعرفة الجزائر**، 2007 ص57.

4. التيار الاصلاحي:

ترأس هذا التيار نشاط جمعية العلماء المسلمين التي تأسست في 5 ماي 1931م كان علماء هذه الجمعية من تلاميذ الشيخ محمد عبده[1]، تولى رئاستها الشيخ عبد الحميد ابن باديس الذي أنتخب رئيسا في غيبته ضمت الجمعية خيرة العلماء مثل: الشيخ الطيب العقبي، البشير ابراهيمي وغيرهم. اعتمدت على وسائل منها:

1. أنشاء مدارس حرة و قد بلغ عددها سنة 1954م 140مدرسة يتعلم فيها 5000 طالب.
2. بناء المساجد الحرة و وجعلها منارات للعلم ومحاربة الجهل.
3. تأسيس النوادي الثقافية والكشافة.
4. ارسال الوفود.
5. اصدار الصحف: صحيفة السنة 1933، الشريعة 1933، الصراط (1933-1934) البصائر (1933- 1939)....
6. البحث و التأليف في المجال التاريخي[2].

استعملت وسيلتين للحفاظ على المقومات اللإسلامية هما:

- اقناع الجزائريين أن القبول بالجنسية الفرنسية هو ارتداد عن الدين ما دام شرطه الأساسي التخلي عن الأحوال الشخصية اللإسلامية.
- احياء ثوابت و مقومات الدولة الجزائرية و أصولها العربية اللإسلامية.

كان شعارها اللإسلام ديننا، العربية لغتنا و الجزائر وطننا. كما أولد نشاطها زعماء الثورة التحريرية و دفعت بهم الى الانضمام الى حزب الشعب و من بعده الى صفوف جبهة التحرير الوطني، شاركت في المؤتمر اللإسلامي سنة 1937 الذي يشمل مطالب سياسية و اجتماعية واقتصادية[3].ركزت جمعية العلماء المسلمين على بعث الأمة العربية اللإسلامية

[1]أحمد اسماعيل راشد، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث و المعاصر**، دار النهضة العربية بيروت 2004، ص153.

[2]سعيد بوزيان :**نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائرين في فرنسا 1936-1956**، **د** هومة ،الجزائر، 2012،ص ص 62-63-64

[3]عمار عمورة ،**الموجز في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص ص 172، 173..

ولم تطالب بالادماج كونها مؤمنة بأنه يجب ان تكون دولة جزائرية مسلمة ويتمتع فيها المواطنين بالحقوق والحريات المضبوطة وفق الدين اللإسلامي .

5.الحزب الشيوعي P.C.A:

عام 1924 تأسست الفدرالية الشيوعية الجزائرية في الوقت الذي كان الصراع بين الشيوعيين االجزائريين و الحكومة الفرنسية بسبب تأييد الحزب الشيوعي الفرنسي لثورة عبد الكريم الخطابي في المغرب و منذ 1926م أصبحت الفدرالية الشيوعية الجزائرية تعلن صراحة عن مطالب من أجل استقلال الجزائر[1].

سنة 1935: في مؤتمر بفرنسا أعلن عن تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري من أبرز أعضائه عمار أوزقان و توسع بنشاطه[2]. شارك في المؤتمر اللإسلامي الى أنه فشلت مطالب المؤتمر، خيب أمل الحزب من أجل ابقاء الجزائر تابعة لفرنسا[3] و في عام 1939 حل الحزب وواصل رواده نشاطهم[4] سرًا، الا أنه استأنف نشاطه عام 1942 عكس باقي الأحزابالأخرى[5].

المطلب الثالث: انعكاسات السياسة الفرنسية على الحركة الوطنية:

رافق تشكل الاحزاب السياسية الجزائرية استمرار السياسة الفرنسية الهاضمة لحقوق المواطنة ممادفع بالاطراف السياسية الى تبني مواقف من مختلف الاحداث نرصد من خلال هدا الجزء حدثين مهمين هما المشاركة في الحرب العالمية الثانية ودستور 1947م .ونظهر انعكاس السياسة الفرنسية على الاحزاب الجزائرية من خلال مظاهر الاتحاد من اجل المواطنة .

---

[1]أحمد خطيب، **حزب الشعب الجزائري**، المؤسسة الوطنية للكتابة، الجزائر، 1986، ص ص 81، 82.

[2]جوان غيليس، **ثورة الجزائر**، دكتور عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف و الترجمة. 1966 ص83، 84.

[3]عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وأثرها الاصلاحي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للشباب، الجزائر 1883. ص246، 247.

[4]جوان غيليس ، **ثورة الجزائر** المرجع السابق ص 84.

1. موقف الجزائرين من المشاركة في الحرب العالمية الثانية:

اختلفت مواقف الجزائريين من المشاركة في الح ع 2بين مؤيد و معارض فكانت هكذا:

- **موقف النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين:** وقفوا الى جانب فرنسا إذ صرح فرحات عباس بما يلي: " لا نستطيع أن ندفع عشرات الآلاف من الجزائريين الى التضحية من أجل لا شيء . . . و التضحية من أجلالأخرين يجب أن تكون مسبوقة بتحريرهم الكامل[1]، شرح أبو القاسم سعد الله " ...اذ يقول أندفع النواب و النخبة بحكم وظائفهم الرسمية الى تأييد فرنسا الديمقراطية ضد ألمأنيا النازية.[2]
- **موقف حزب الشعب الجزائري:** عرف بإتجاهه الاستقلالي و رفضه للتجنيد في الجيش الفرنسي وقد عبر الحزب عن موقفه الرافض من خلال جريدة الأمة التي جاء فيها ما يلي: " أن الجزائر ليست ملحقة بفرنسا بمقتضى أي شعور ... أن وطننا هو المغرب العربي الكبير و نحن مخلصون له حتى الموت..."[3]. و ردت السلطات الإستعمارية بغلق جريدة الأمة و البرلمان الجزائري اللذين يصدرهما حزب الشعب و أصدرت قرار بحل الحزب في 26 سبتمبر 1939 و حبست ميصالي و 28 عضوا الحبس [4].
- **موقف جمعية العلماء المسلمين:** أوقف عبد الحميد ابن باديس جريدة الشهاب لكي لا تتعرض للرقابة و تتفادى التوجيه الاجباري من الإدارةالإستعمارية لنشر ما يتعارض مع مبادئها[5]، و رفضت الجمعية ارسال برقية تأييد لفرنسا في الح ع1. طلبت

---

[1] Mahfoud kaddache، **La vie politique aAlger de 1919 1939**، S N.E Alger، 1970، p239

[2] أبو القاسم سعد الله ،**الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، ج3، ط4، دار الغرب الاسلامي ببيروت 1992 ص173.

[3] محفوظ قداش ،**تاريخ الحركة الوطنيةالجزائرية 1939-1951**، ج2 .... الباز ج2، دار الأمة الجزائر 2008، ص813.

[4] محفوظ قداش ،**تاريخ الحركة الوطنيةالجزائرية 1939-1951م**،المرجع نفسه ص336.

[5] محمد الطيب العلوي، ، **مظاهر المقاومة الجزائرية (1830/1954م)** ، المرجع السابق، ص344

السلطات الإستعمارية الحاكمة من الهيئات الجزائرية ارسال برقيات ولاء[1]، شعرت فرنسا بخطورة الوضع فقامت بفرض الاقامة الجبرية على الشيخ ابن باديس[2]

- **موقف الحزب الشيوعي:** لم يكن للجزائريين أي ثقة في هذا الحزب الذي حارب وطنية النجم وحزب الشعب[3] و قد أعلن تأييده لفرنسا فور اعلان عن الحرب[4]، و قد بين موقفه المؤيد لفرنسا في سبتمبر من العدد السري لجريدة الكفاح الإجتماعيو قد حل الحزب في أوت 1939 وايقاذ اطاراته.

2. موقف الجزائرين من دستور 1947م:

4) **رد فعل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري***: سارع فرحات عباس الى الرد على رفض مشروع الدستور الذي اقترحه من خلال تصريحه في جريدة الجي ربيبليكان (Alger républicain)، الذي جاء بعنوان: " ..لكن يجب انشاء الجمهورية الجزائرية ووضع عجلات الاتحاد الفرنسي"، مطالبا بوضع مؤسسات ديمقراطية: برلمان و حكومة جزائرية في اطار اللجنة الجزائرية الجديدة. و عبر فرحات عباس رئيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عن خيبة أمله في هذا القانون و سخر منه، ووصفه: " بالقانون الكاريكاتوري" فمجلس الحكومة المزعوم ماهو الا مجلس عائلي تلعب فيه الحكومة دور الوزير الأكبر. وأشد الاتحاد الديمقراطي في رفضه لهذا القانون على نقاط أساسية نفت عنه الشرعية وهي أنه:

1) تم التصويت عليه في غياب المنتخبين المسلمين

---

[1]محمد خير الدين، **مذكرات الشيخ محمد خير الدين**، ج2 ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر د، ت ط ص43

[2]المصدر نفسه ص299

[3]محفوظ قداش : **الحركة الوطنية الجزائرية**: ، ج1 المصدر السابق ص214

[4]المصدر نفسه ص813

*الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري Union démocratique du manifeste Algérien U.D.M.Aأسسه فرحات عباس طالب بالاستقلال ذاتي للجزائر دون قطع الصلة مع فرنسا، أسس جريدة " الجمهورية الجزائرية"، تأسس في 17 أفريل 1946، و قد تم حله عام 1956.

2) تعارض في كثير من النقاط مع دستور الجمهورية الفرنسية، خاصة المادة الأولى التي تنص على أن فرنسا جمهورية لائكية ديمقراطية واجتماعية لا تتجزأ.

3) سحب الحقوق المكتبية بإلغائه للمادة 21 من قانون 05 أكتوبر 1946م، التي تم بموجبها تخصيص 30 مقعدا في المجلس الوطني و 15 مقعدا للمواطنين الفرنسيين[1].

5) **موقف جمعية العلماء المسلمين:** لقد وصف الشيخ البشير الابراهيمي*(وهو أكبر الشهود في ذلك العصر): دستور 1947 و العمليات الإنتخابية العقيمة وآفة الحزبية التي استغلت واضرت بالساحة الجزائرية في هذه الفترة قائلا: "كثرة مواسم الإنتخاب حتى أصبحت كأعياد اليهود ولا يفصل بعضها من بعضها إلا الأيام و الأسابيع"[2]. وكان ذلك مقصودا من الاستعمار لما يعلمه في أمتنا من ضعف، و في أحزابنا من تخاذل و أطماع، و في مؤسساتنا و مشاريعنا العلمية من اعتماد على الوحدات المتماسكة من الأمة.وقد تخلل تلك النضالات والإنتخابات كثير من الظواهر المنافية للأخلاق و الوحدة الوطنية. من ذلك ما كتبه البشير الابراهيمي في العدد العاشر من السلسلة الثانية في مجلة البصائر (13 أكتوبر 1947): "يا قادة الأحزاب أن في مبادئكم دسائس دخيلة من الأفكار، تورق العداوة الحزبية بين الأخوة بحجة المحافظة على المبدأ، فابتذوها بضرورة الاتحاد و مراعات الظروف وادحضوا بهجتها بحجة الوطن الصريحة و أن في صفوفكم دساسين مدخولين من الرجال لهم رغبة في المنافع و الكراسي، ولهم مقاصد في الاستفاد... فأخرجوهم من الصفوف.." [3].

---

[1] خميسة مدور، **الجزائريون المسلمون و المواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة (1865-1965)**، المرجع السابق، ص422.

جمعية العلماء المسلمين (Association des oulémas musulmans algériens) تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على يد جماعة من العلماء الجزائريين في 05 ماي 1931، و يعتبر رائد النهضة الاسلامية في الجزائرمكو الامام عبد الحميد ابن باديس هو مؤسس هذه الجمعية، تأثرت هذه الجمعية بأفكار النهضة العربية و الاصلاح التي كان يسعى لتحقيقها الأئمة و القادة في جميع أنحاء العالم.

*الشيخ البشر الابراهيمي: ولد الشيخ محمد البشير الابراهيمي يوم 14 جوان من عام 1889، برأس الوادي في نواحي سطيف، و عام 1889 و هو عام مولد الكثير من عظماء الأمة الاسلامية في العصر الحديث، اسمه الكامل محمد بن البشير بن محمد السعدي طالب الابراهيمي، من أسرة علم و تقوى، درس الكثير من أجداده في الأزهر الشريف.

[2] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، المرجع السابق ص465.

[3] بشير بلاح ،المرجع نفسه ، ص ص 465-466.

6) **موقف حركة الأنتصار للحريات الديمقراطية:**كان الرفض لكل الإصلاحات في مختلف المجالات خاصة بعد مجازر 8 ماي 1945 و هذا الحزب كان مبدأه الرفض المطلق للاستعمار حيث رفض المشاركة في المناقشات بالبرلمان الفرنسي حول مسألة هذا القانون، و قد شارك الحزب في المناقشات سنة 1947م بهدف توسيع دائرة التواجد في المستويين الداخلي و الخارجي[1]، حيث صرح ميصالي قائلا "قررنا المشاركة في الإنتخابات البلدية بالعاصمة، لا لنجلس في بلدية الجزائر لكن لنشغل هذه المناسبة بعرض أرائنا السياسية على الجمهور...".

حيث حضر ممثلو الحزب و كان موقفهم الرفض للقانون الأساسي و من أسباب الرفض:

- إيمان الحزب بضرورة الاستقلال الكامل عن فرنسا.
- أنه ليس من صلاحية البرلمان مناقشة مستقبل البلاد.
- عدم تقديم دعوة من الحكومة الفرنسية للحزب و نوابه للمشاركة في اعداد القانون.
- فرصة الحزب لنشر دعاية ضد أي اصلاح لا يبالي بطموحات الشعب الجزائري.

_كان ذلك تكتيكا سياسيا استخدم شعارات في أنتخابات 1948. خاصة بالمجلس الجزائري[2].

3. اتحاد أطراف الحركة الوطنية من أجل المواطنة:

صاغ فرحات عباس مع رموز الحركة الوطنية المتمثلين في الجمعية و حزب الشعب و النواب..) بيأن 10 فيفري 1943[3]. فكان جوهر هذا البيان هو تكتل الحركة الوطنية و خطوة للمطالبة بحقوق المواطنة الجزائرية[4] ومن أهممطالب هذا البيان:

- ادأنة الاستعمار بمختلف أشكاله و تطبيق مبدأ تقرير المصير لكل البلدأن
- منح الجزائر دستورًا لها.
- المساواة المطلقة.

---

[1]سعد طاعة : **دور النواب المسلمين في الحياة السياسية الجزائرية: 18-1956** ط1 دار كوكب العلوم، الجزائر2012 ص93.

[2]الطيب العلوي ، **مظاهر المقاومة الجزائرية (1954/1830)** ،المرجع السابق ص267

[3]محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية**، ج2، المرجع السابق ص834-854

[4]المرجع نفسه ،ص881

- الاعتراف باللغة العربية.
- فصل الدين عن الدولة و حرية الدين.
- اطلاق سراح المساجين[1].

ومن مظاهر الاتحاد من أجل المواطنة مؤتمر مارس 1945 حيث شاركت جمعية العلماء الى جأنب حزب الشعب و البيان الجزائري، أيام 2، 3، 4 مارس بالجزائر العاصمة كانت هذه الخطوة طرح فكرة الاستقلال التام[2]. هذا الاتحاد بين أقطاب الحركة الوطنية في سنوات الأربعينات جعل الإدارةالإستعمارية تفقد الثقة في أطراف كانت تظنهم معتدلين و تستشعر وحدة الحركة الوطنية. حيث حكمت على فرحات عباس أنه مرتبط بمصالي الحاج و يطالب بالاستقلال و يستمد قوته من العلماء[3].

- تغير فكر فرحات عباس بعد تأسيسه الاتحاد الديمقراطي للبيأن الجزائري و اصداره لجريدة بعنوأن الجمهورية الجزائرية حيث تغير فكره من المساواة في حقوق المواطنة بين الجزائريين و الفرنسيين إلى فكرة جمهورية جزائرية. شارك في الإنتخابات حيث حصل على 11 مقعد من أصل 13، فحفزه ذلك للمطالبة بمواطنة جزائرية سأهمنواب الحزب: في صياغة دستور 1947 واقترحوا تأسيس جمهورية جزائرية مستقلة حيث طالبوا بحقوق المواطنة وضمأن الحريات. فكانت الخيبة بأن الدستور نص على أن الجزائر جزء من فرنسا.[4]
- من نتائج السياسة الفرنسية كذلك تأسيس المنظمة الخاصة التي هي نواة العمل المسلح في 13 نوفمبر 1947 من طرف حركة الأنتصار للحريات الديمقراطية. والتي تأكد

[1]أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية** ج3، المرجع السابق ص 210

[2]Abdelhamid ZouZou، **Les référence historiques de l'Etat Algérien l'intuition et chartes**. Edition Hounia، Alger، 2009، p26 a.

[3]محفوظ قداش، : **تاريخ الحركة الوطنية**، ج2المرجع السابق ص885

[4]يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية**، مرجع سابق ص ص 117 119

حقيقة أن العمل العسكري هو الحل الوحيد بعد الفشل المستمر للعمل السياسي بسبب التزوير المستمر[1] مما قرب بين فرحات عباس و مصالي الحاج اللذين أمضيا اتفاقا مشتركا في أفريل 1949 يقضي على المطالبة بدولة جزائرية مستقلة.[2] غير أن المنظمة الخاصة اكتشفت و اعتقل مناضليها و تعرقلت الثورة الجزائرية[3].

بعد أنكشاف المنظمة الخاصة حدثت أزمة في حركة الأنتصار ولدت قسمين:

المركزيون بالقيادة الفردية و قسم المصاليين أي أنصار ميصالي، و مع هذا النزاع ظهرت مجموعة من المناظلين كانوا يعملون في السر تحت تسمية اللجنة الثورية للوحدة و العمل في مارس 1954 حاولت الاصلاح بين الطرفين ثم تعدتهما و بدأت بالإعداد للعمل المسلح لأن فكرها هو استعادة المواطنة في دولة مستقلة بمقوماتها، و عقدت اجتماع في بيت المناضل الياس دريش في 23 جوان 1954 و قررت تحقيق أهدافها الثلاثة: الثورة، الوحدة، العمل. و كونت لجنة للإعداد للثورة. وهكذا منذ آخر اجتماع و أعضاء اللجنة يسارعون لإعلأن الثورة و تنظيمها داخليا و خارجيا و في شهر أكتوبر 1954. تم تحديد الثورة الجزائرية في أولى نوفمبر 1954.تترابط الأحداث من الحرب العالمية الثانية التي تباينت فيها الآراء بين رافض و مؤيد للتجنيد ضد أعدائها و الأحداث التي ترتبيب عنها و تغير الفكر السياسي بعد دستور 1947، و تطور التفاعلات بين أقطاب الحركة الوطنية من أجل المواطنة الجزائرية إذ أنها تعبر عن النضج الفكري و ثمار جهود النخبة التي ساهمت هي إحياء الثقافة و الهوية الجزائرية.[4]

---

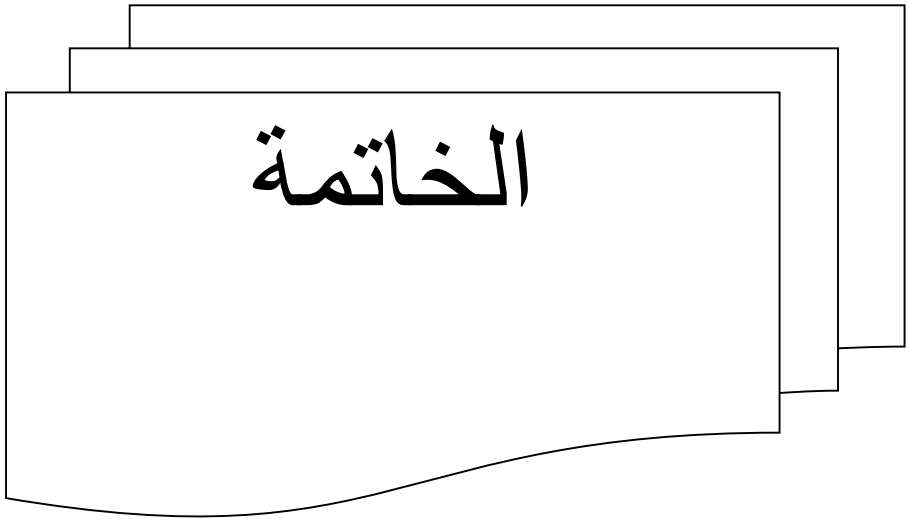
[1] حدث تزوير في انتخابات المجلس الجزائري في أفريل 1948، حيث حصل ممثلو الإدارة الاستعمارية على 43 مقعدا مقابل 9 لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية و 8 للاتحاد الديمقراطي. للمزيد أنظر يحيى بو عزيز، **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية** المرجع السابق ص126.

[2] حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل جمهورية**، دار المعرفة، الجزائر 2007 ص

[3] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، المرجع السابق ص 171

[4] محمد الطيب العلوي: ، **مظاهر المقاومة الجزائرية (1954/1830)** ، المرجع نفسه، 248، 249.

أنتهجت الإدارةالإستعمارية سياسة الردع و التمييز و ظلم الجزائريين و حرمانهم من الحقوق المشروعة و التي هي التمتع بالمواطنة و الحرية المضبوطة بالقانون المزعومة التي لم يستفد منها الجزائريين بل صبت في جهة المعمرين، ولد هذا الاجحاف عدة تطورات في الساحة السياسية الجزائرية ساهمت في تطوير شخصيات القادة على المدى القريب و البعيد.


الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر مسألة المواطنة في تاريخ الجزائر المستعمرة موضوعا هاما في دراسة الاستعمار ومن أهمالقضايا التي شغلت الاطراف السياسية الجزائرية و ما ترتب عنها من عواقب في مختلق المجالات ،وتأثيرها على الجزائرين هو الموضوع الذي تناوله هذا البحث ونتهينا بعد تناوله بسياسة التحليل الى جملة من الإستنتاجات التالية :

- مقومات الشخصية الجزائرية هي الدين اللإسلامي واللغة العربية وهوما العنصران المقدسان حاولت السلطة الاستعمارية ضربهما من خلال سياسة التنصير والتجهيل وتبني اللغة الفرنسية و سياسة التفرقة .
- لقد مثّل إصدار نابليون الثالث لقانون سناتيس كونسيلت أوّل محاولة فرنسية لمعالجة مشكلة الموّاطنة بالنسبة للمسلمين الجزائرين، فقد أطلق عليهم رسميا صفة" أهالي مسلمين(Indigènes musulman) ، وأعتبرهم فرنسيين، ولكنه حرمهم من الحصول على المواطنة الفرنسية بصفة آلية وجماعية، وفتح أمامهم طريق الحصول عليها بشكل فردي ووفق شروط صعبة، أبرزها شرط التخلّي عن الاحتكام لقانون الأحوال الشخصية المستمدّ من الشّريعة اللإسلامية، والخضوع مقابل ذلك إلى القانون الفرنسي، وهو ما شكّل مساسا بالقناعات الدينية للأهالي المسلمين الجزائرن.
- لقد كان واضحا من خلال سياسية قانون فيفري1919م أن الإدارة الاستعمارية لم تكن مستعدّة لتمكين الجزائريين المسلمين من من مزيا المواطنة الفرنسية،رغم فتح مجال محدود بواسطة هذا القانون لفئات معينة قبلت الانضمام إلى العائلة الفرنسية بتنكّرها لدينها وهويتها وهو أقصى ما يمكن أن يسمح به خلال تلك المرحلة، وقد ساهمت الانتخابات البلدية التي أعقبته بتغير سياسي غير مسبوق أدى إلى ميلاد الحركة الوطنيةالجزائرية بتأسيس نجم شمال أفريقيا، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

- لقد عرفت قضية المواطنة الفرنسية بالنسبة للأهالي المسلمين الجزائرين تطورا ملموسا بمجيء الجنرال ديغول إلى السلطة في ظروف استثنائية –الحرب العالمية الثانية حيث

قدم عروض المواطنة الفرنسية لفئات معينة من المسلمين الجزائرين، والذين أصبحوا بموجب ذلك فرنسيين مسلمين يتمتعون بكل الحقوق ويخضعون لنفس الواجبات وذلك بموجب أمرية1944/03/07م وعلى الرغم من التطور الملموس فيما تعلق بالحقوق الإنتخابية أي رفع نسبة التمثيل في المجالس الجزائرية المختلفة، والتسجيل على القوائم الإنتخابية، إلا أنّ كانت محلّ انتقادات كثيرة.

ساهمت التغيرات السياسية من اجل منح المواطنة الفرنسية فيملاد نخبة وتيارات سياسية فكرية ادت لظهور احزاب مختلفة النظريات كان لها مواقف هامة من مختلف الاحداث مثل المشاركة في ح ع 2 وموقفها من دستور 1947م .انتهت بهذه الاطراف الإتحاد لتشكيل الجزائر العربية المسلمة.

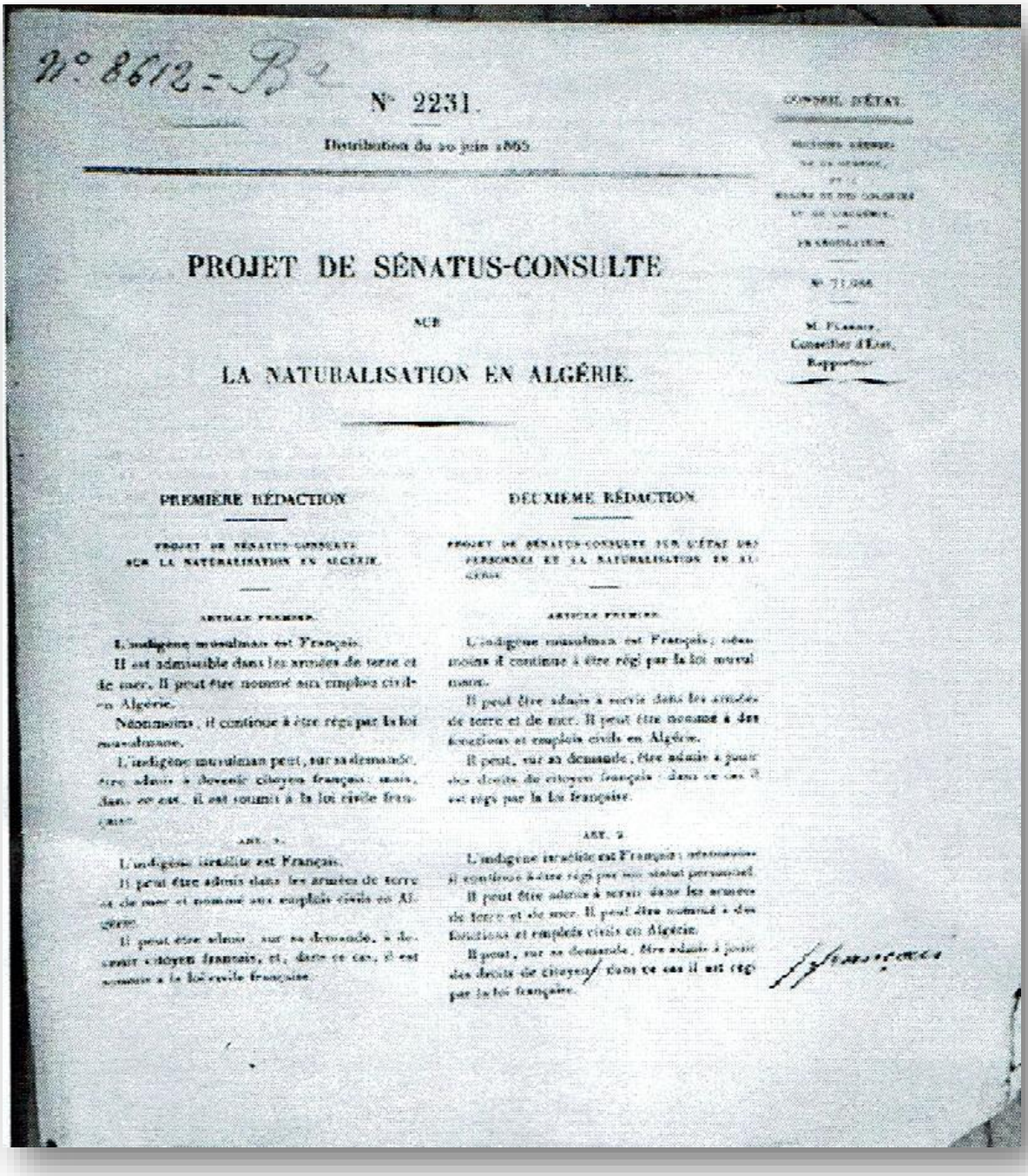
- من الواضح أنّ السلطات الاستعمارية الفرنسية لم تكن تريد تمكين الأهالي المسلمين من المواطنة الفرنسية، لأن ذلك يتنافى مع روح الظاهرة الاستعمارية، ولذلك حالت بينهم وبين المواطنة بحاجز شرط التخلّي عن الشريعة اللإسلامية في مجال الأحوال الشخصية، حيث كانت تدرك مسبقا ان القوانين والمشاريع ستلقى رفضا واسعا جدّا من قبل الجماهير المسلمة، وهو ما حدث فعلا ، حيث كانت محلّ تنديد واسع من قبل الأعيان المسلمون الذين عبرو بالعرائض التي رفعوها إلى السلطة العليا عن رفضهم . وهو ما شكّل قناعة في أوساط مناضلي حركة الانتصار للحريات الديموقراطية بأنّ الحل الوحيد لمعالجة المعضلة الج ا زئرية هو الكفاح المسلح

(7


الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق 1[1]: قانون السيناتوس كونسيلت



N° 2231.

Distribution du 10 juin 1865.

CONSEIL D'ÉTAT.

PROJET DE SÉNATUS-CONSULTE

SUR

LA NATURALISATION EN ALGÉRIE.

M. Flassan, Conseiller d'État, Rapporteur.

PREMIÈRE RÉDACTION.

PROJET DE SÉNATUS-CONSULTE SUR LA NATURALISATION EN ALGÉRIE.

ARTICLE PREMIER.

L'indigène musulman est Français.

Il est admissible dans les armées de terre et de mer. Il peut être nommé aux emplois civils en Algérie.

Néanmoins, il continue à être régi par la loi musulmane.

L'indigène musulman peut, sur sa demande, être admis à devenir citoyen français; mais, dans ce cas, il est soumis à la loi civile française.

ART. 2.

L'indigène israélite est Français.

Il peut être admis dans les armées de terre et de mer et nommé aux emplois civils en Algérie.

Il peut être admis, sur sa demande, à devenir citoyen français, et, dans ce cas, il est soumis à la loi civile française.

DEUXIÈME RÉDACTION.

PROJET DE SÉNATUS-CONSULTE SUR L'ÉTAT DES PERSONNES ET LA NATURALISATION EN ALGÉRIE.

ARTICLE PREMIER.

L'indigène musulman est Français; néanmoins il continue à être régi par la loi musulmane.

Il peut être admis à servir dans les armées de terre et de mer. Il peut être nommé à des fonctions et emplois civils en Algérie.

Il peut, sur sa demande, être admis à jouir des droits de citoyen français; dans ce cas il est régi par la loi française.

ART. 2.

L'indigène israélite est Français; néanmoins il continue à être régi par son statut personnel.

Il peut être admis à servir dans les armées de terre et de mer. Il peut être nommé à des fonctions et emplois civils en Algérie.

Il peut, sur sa demande, être admis à jouir des droits de citoyen; dans ce cas il est régi par la loi française.

[1] المصدر: خميسة مدور . المرجع السابق .548

الملحق 2[1]: قانون جونارت بتاريخ 4 فيفري 1919

Article 01:

- Il peut, sur sa demande, être admis à jouir des droits de citoyens français; dans ce cas, il est régi par la loi française.
- Il peut être admis à servir dans les armées de terre et de mer. Il peut être appelé à des fonctions et emplois civils en Algérie.
- Il peut, sur sa demande, être admis à jouir des droits de citoyen français; dans ce cas, il est régi par les lois civiles et politiques de la France.

Article 02:

- L'indigène israélite est français, néanmoins il continue à être régi par son statut personnel.
- Il peut être admis à servir dans les armées de terre et de mer. Il peut être appelé à des fonctions et emplois civils en Algérie.
- Il peut, sur sa demande, être admis à jouir des droits de citoyens français ; dans ce cas, il est régi par la loi française.

Article 03:

- L'étranger qui justifie de trois années de résidence en Algérie peut être admis à jouir de tous les droits de citoyen français.

Article 04:

- La qualité de citoyen français ne peut être obtenue, conformément aux articles 1, 2 et 3 du présent sénatus-consulte, qu'à l'âge de vingt et un ans accomplis ; elle est conférée par décret impérial rendu en Conseil d'Etat.

Article 05:

- Un règlement d'administration publique déterminera :
- les conditions d'admission de service et d'avancement des indigènes musulmans et des indigènes israélites dans les armées de terre et de mer ;
- les fonctions et emplois civils auxquels les indigènes musulmans et les indigènes israélites peuvent être nommés en Algérie ;
- les formes dans lesquelles seront instruites les demandes prévues par les articles 1, 2 et 3 du présent sénatus-consulte.

https://independent.academia.edu/MostafaABID

La loi Jonnart du 4 février 1919

a loi Jonnart accorde à de nouvelles catégories d'Algériens un droit individuel à la naturalisation à certaines conditions et octroie à certains musulmans un droit collectif à élire des représentants dans les assemblées algériennes.

Après la mobilisation d'environ 173 000 indigènes dans les tranchées de la Première Guerre mondiale, et la perte de plus 25 000 d'entre eux, la France se sent redevable d'une dette de sang. La loi du 4 février 1919, dite loi Jonnart, est sensée être une compensation. Mais elle sera maigre et loin de contenter les Algériens qui souhaitent l'égalité avant tout.

Cette loi, du nom du parlementaire et ancien ministre, Gouverneur général de l'Algérie à trois reprises, Célestin Jonnart, accorde la citoyenneté à plusieurs catégories de Musulmans, mais pour obtenir une naturalisation individuelle, la renonciation au statut personnel est nécessaire. En d'autres termes, il leur faut renoncer à leur religion. Et cette idée est inconcevable pour la majorité. Les Algériens qui accepteront cette condition seront qualifiés de ce terme infamant de « m'toumi » tiré du verbe « retourner », voulant dire apostat, renégat.

D'autre part, les textes de cette loi confèrent aux Algériens possédant certaines qualifications d'avoir servi dans l'armée, savoir lire et écrire en français...) le droit de participer à l'élection de l'assemblée du « douar-commune » et des conseils municipaux, y compris à la désignation du maire. Près d'un demi-million de musulmans sont ainsi appelés à constituer cet électorat primaire, et parmi eux, près de cent mille ont en plus le droit de participer au scrutin pour l'élection des assemblées départementales et centrales.

Ils peuvent être ainsi représentés aux conseils municipaux, conseils généraux et aux Délégations financières. Toutefois, aucune participation n'est prévue à la Chambre des Députés ni au Sénat.

Cette nouvelle loi ouvre aussi aux indigènes la porte de certains emplois subalternes de la fonction publique locale, quarante- quatre fonctions d'autorité expressément énumérées leur restant cependant interdites.

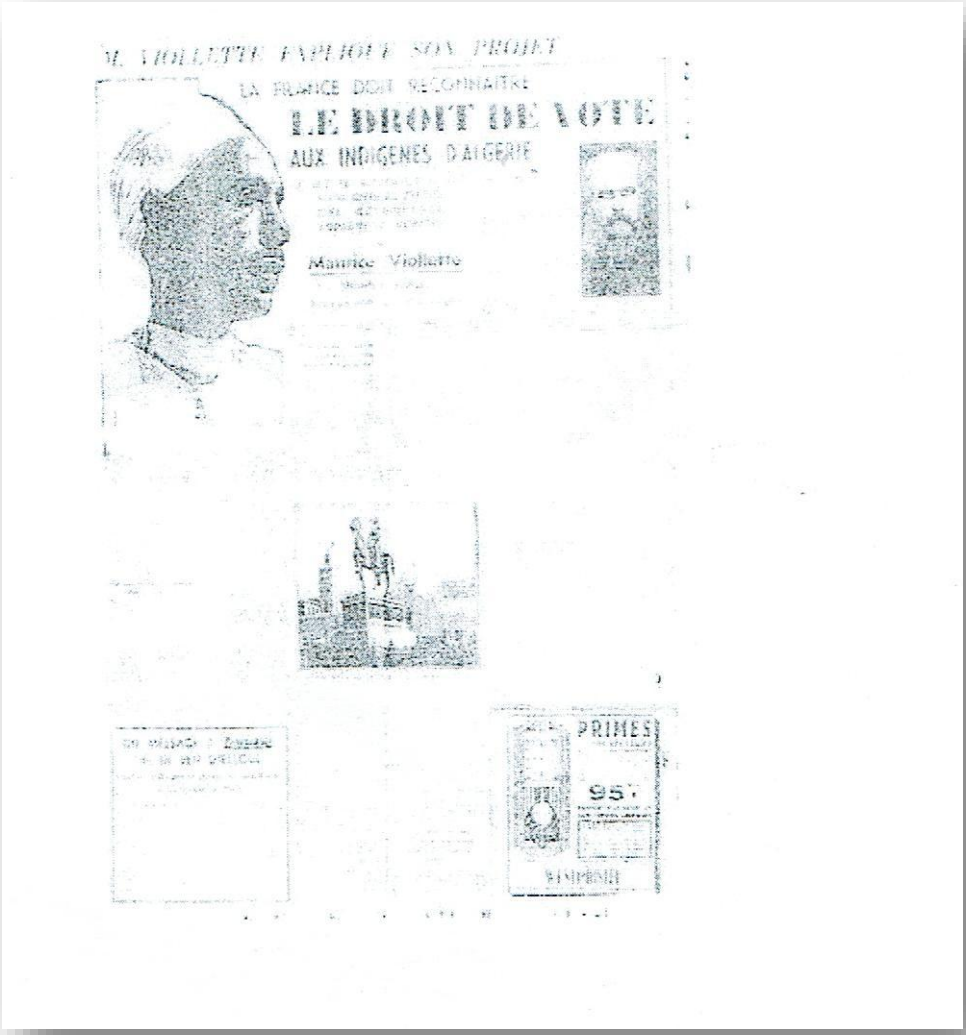
Les indigènes algériens demeurent donc exclus en droit de la plupart des postes de la fonction publique et ce régime de relégation sera maintenu durant tout l'entre-deux-guerres.

Ces mesures, en plus de déplaire- surtout pour ce qui est de la naturalisation et de ses conditions- restent bien en deçà des revendications des Algériens et sont donc loin de mettre fin à l'inégalité dénoncée par les élites.

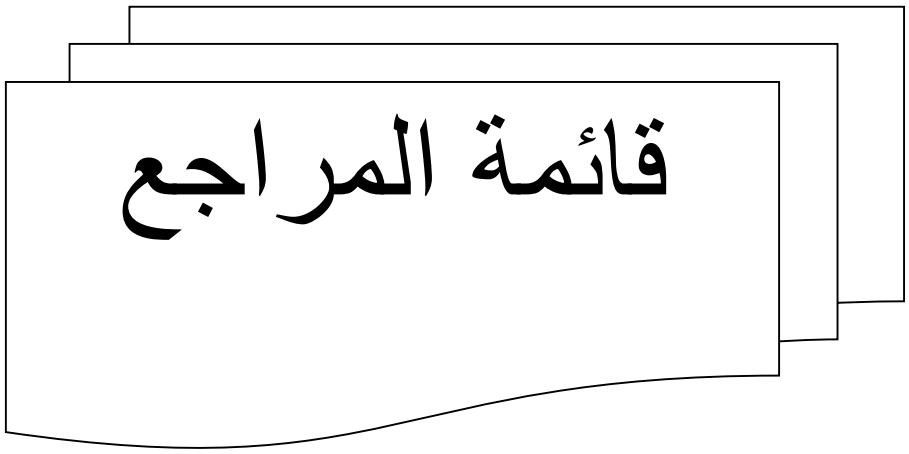
La loi Jonnart, comme les précédentes, démontre clairement que « si les "indigènes" n'ont pendant des décennies pas été considérés comme des citoyens, c'est essentiellement afin qu'ils n'aient pas le droit de vote, et parce qu'ils n'avaient pas ce droit. Il semble donc clair que l'invention d'une nationalité sans citoyenneté, et plus largement le problème de la non-citoyenneté

[1] المصدر،التاريخ 12-03-2021 ، الساعة 12:12، https :independent.academia.edu/MostafaABID

الملحق 3[1]: وثيقة تبين اعتراض الجزائريين على مشروع التجنيس لسنة 1936



[1]المصدر: رابح لونيسي ، مرجع سابق، ص 230.


قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر:

- **باللغة العربية :**
- **القرآن الكريم:**
- **، سورة التوبة، الأية 25**
-

الكتب :

1. الابراهيمي محمد البشير ، آثار الامام محمد البشير الابراهيمي، ص38 ط01 عون المصادر دار الغرب.
2. المدني أحمد توفيق ، كتاب الجزائر ط1، جار (.....) 1932م.
3. بن حبيلس شريف: الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي،تر: عبد الله حادي، و فيصل الأحمر وسليم بوسين ط1. فار بهاء الدين قسنطينة، الجزائر 2009 .
4. خير الدين محمد ، مذكرات الشيخ محمد خير الدين، ج2 ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر د، ت ط .
5. عباس فرحات ، ليل الاستعمار، ترجمة ابو بكر رحال، دار القصبة، 2005،
6. قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951 ج2 .... الباز ج2، دار الأمة
7. قنانش محمد ، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1982 .
8. قنانش محمد ، نجم شمال افريقيا 1926-1937، تر أوذاينيه خليل ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
9. لوكور غرانميزون اوليفي ، الاستعمار الإبادة، تأملات في الحرب و الدولة الاستعماري، دار الرائد للكتاب، الجزائر.

10. مصالي الحاج ، مذكرات مصالي الحاج (1898-1939) ترجمة محمد المعراجي، تصدير عبد العزيز بوتفليقة

11. _ قنانش محمد ، المسيرة الوطنية و أحداث 8 ماي 1945، منشورات حلب (د م ن) 1990.

12. ابو العديد دودو، الجزائر في مؤلفات ارحالين الالمان (1830-1855)، الجزائر، 1975.

13. احمد جزائري، كيف دخل الفرنسيون الى الجزائر، دار الكتاب الجديد، بيروت.

- **باللغة الأجنبية:**

1. Benali Fékat : La présentation des Musulmans Algériens، revue du monde musulman، Paris،1909
2. Charles André julien : Etudes maghrébines، PUF Parts، 1964
3. Charles Robert ajerron histoire de l'Algériecompromise de l'insurrection de la libération، 1954 tomme Ⅱ presse du !!!! France، 1973
4. Faci، S l'Algérie sou s'égide de la France، contre la féodalité algérienne، Préf. Maurice Viollett، impression، Meqouales Toulouse، 1936.
5. Gouvernement General de l'Algérie، direction générale des affaires، indigènes et des territoires du sud، lois décrites et arrêtes. Concerneant la représentation des indigènes d'Algérie imprimerie olal، Alger 1937.
6. Khoudja Louis. La questio indigéne،vienne imprimerie، Girard، 1891.
7. Larcher، traite élémentaire la législation algérienne، t2.
8. Le Rachidi، Les indigènesalgériens devant le service militaire،1911

قائمة المراجع:

- **باللغة العربية :**

1-ابراهيم الدسوقي ناهد ، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، الحركة الوطنية في فترة ما بين الحربين (1917-1939) الاسكندرية، 2001.

2-أجيرون شارل روبير ، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة المعهد العالي للترجمة دار الأمة الجزائر 2013 .

3-اجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون و فرنسا (1871-1912) ترجمة حاج مسعود، ط1، د، ج2، دار الرائد للكتاب، 2007.

4-احدادن زهير ، الصحافة المكتوبة في الجزائر، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .د.ت.

5-اسين حمودة، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا 1914-1962،

6-الاشرف مصطفى ، الجزائر الأمة المجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى الجزائر، 1983.

7-بقطاش خديجة ، الحركة التبشيرية في الجزائر 1830-1871، حلب.

8-بن خدة يوسف ، جذور اول نوفمبر، ترجمة مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية، 2012.

9-بن خليف عبد الوهاب ، تارخ الحركة الوطنية من الإحتلال الى الاستقلال، ط1، دار طليطة، الجزائر، 2009.

10-بن قنة عمرو صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث (أعلام و قضايا) ل ر وط. كولوريوم الجزائر، 2012.

11-بن يوسف بن خدة جذور أول نوفمبر 1954،مسعود الحاج، دار بومة الجزائر،2010 د ط.

12-بو احمد رمزي، الاستعمار في شمال افريقيا اسين حمودة، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا 1914-1962،

13-بو عزيز يحيى ، الاتحاد اليمني في الحركة الوطنية (1912-1940)، ط2، البصائر.

14-بو عزيز يحيى ، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية.

15- بورغدة رمضان ، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830-1892، جامعة 08 مأي 1945، قالمة الجزائر

16-بوزيان سعيد: نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936-1956م دار بومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2011.

17-بوصفصاف عبد الكريم ، جمعية العلماء المسلمين وأثرها الاصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للشباب، الجزائر 1883.

18-تميم آسيا: الشخصيات الجزائرية 100 شخصية دار المسلك، الجزائر،2008 .

19-ثنيو نوردين اشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية ط2، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، لبنان 2015 .

20-حلوش عبد القادر ، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ط1، دار الأمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 1990.

21-حمودة ياسين ، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا 1914-1962.

22-حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية دار المعرفة الجزائر 2007 .

23-حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل جمهورية، دار المعرفة، الجزائر 2007.

24-خرفي صالح عمر بن قدور: الخدمة العسكرية الفرنسية و الرفض الأخير، مجلة الثقافة ع3 1976 .

25-خطيب أحمد ، حزب الشعب الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتابة، الجزائر، 1986.

26-خطيب أحمد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و اثارها الاصلاحي في الجزائر.

27-خيثو عبد النور وآخرون، منطلقات رأس الحركة الوطنية الجزائرية (1954/1830) منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2007 .

28-راشد أحمد اسماعيل ، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث و المعاصر، دار النهضة العربية بيروت 2004

29-الزبيري العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.

30-زوز عبد الحميد ، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية و الثورة الجزائرية و الثورة التحريرية، ج1 دار هومة ، الجزائر 2012.

31-سعد الله ابو القاسم ، ابحاث و اراء في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، دار الغرب اللإسلامي، بيروت، 1898.

32-..... ، ابحاث و اراء في تاريخ الجزائر، ج2، ط3، دار الغرب اللإسلامي، لبنان، 2005.

33-.....، الحركة الوطنية ، ج3، ط4، جار الغرب اللإسلامي، لبنان، 1992.

34-.....، الحركة الوطنية ج3، (1830-1954)، دار الغرب اللإسلامي، ط1، 1998

35-.....،الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945 ج3 ط4، دار الغرب اللإسلامي ببيروت 1992 .

36-.....، تاريخ الجزائر الثقافي ج6، دار الغرب اللإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.

37-.....، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، (1830-1954)، دار الغرب اللإسلامي، ط1، 1998.

38-شارل اجيرون روبير ، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، دار المنشورات، عويدات،

39-صاري جيلالي ، بروز النخبة المثقفة الجزائرية 1930/1850، ثم: عمر المعراجمي، و ط، منشورات ANEP الجزائر 2007

40-الصلابي علي محمد ، المواطنة و الوطن في الدولة الحديثة المسلمة، ط1، دار ابن كثير، بيروت، 2014.

41-طاعة سعد: دور النواب المسلمين في الحياة السياسية الجزائرية: 18-1956 ط1 دار كوكب العلوم، الجزائر 2012 .

42-عبد الحميد نسرين ، مبدأ المواطنة بين الجدل و للتطبيق، 2008.

43-عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، جيوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

44-عبدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي و الإجتماعي(1830-1866)، ترجمة جوزيف عبد الله، ط1، جار الحداثة، بيروت، 1989.

45-عبدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي و الإجتماعي(1830-1866)، ترجمة جوزيف عبد الله، ط1، جار الحداثة، بيروت، 1989،

46-العقاد صالح ، المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث و اوضاعه المعاصر، الجزائر، تونس، المغرب، الاقصى، مكتبة الاتكوا المصري، القاهرة، حون تاريخ.

47-العلوي الطيب محمد مظاهر المقاومة الجزائرية (1954/1830) المؤسسة الوطنية للاتصال و الاشهار، الجزائر، د، ت .ط .

48-علي ليلية، المجتمع المدني العربي، قضايا المواطنة حقوق الانسان، ط1.

49-عمارة عمور ، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ، 1962.

50-عمورة عمار ، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى 1962، دار المعرفة، الجزائر.

51-عمورة عمار ، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الرعاية، 2002، ص 128

52-الغربي الغالي و اخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر، الخلفيات و الابعاد، دار رهونة الجزائر، 2007.

53-غيليس جوان ، ثورة الجزائر، دكتور عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف و الترجمة. 1966.

54-فركوس صالح ، المختصرفي تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين 1881-1962، ط1، دار العلوم، الجزائر، 2002.

55-فركوس صالح ، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ الى غأية الاستقلال، دار العلوم، الجزائر.

56-قداش محفوظ ، الامير خالد و نشاطه السياسي بين (1919-1925)، مجلة تاريخية و حضارة المغرب، العدد الرابع، كلية الادب، جامعة الجزائر، 1968.

57-قداش محفوظ ، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954، ترجمة محمد المعراجي، الاكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية.الجزائرية (1900-1930)، ج2، دار الغرب اللإسلامي، لبنان، 1992.

58-قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية من 1919- 1939. ترجمة أحمد البار ج1، دار الأمة، الجزائر 2008 .

59-قنان جمال، نصوص السياسة الجزائرية في القرن التاسع عشرة 1830، 1914، جيوان المطبوعات الجامعية 2009.

60-الكيلي عبد الوهاب ،الموسوعة السياسية ج5، دار العربية للدراسات و النشر ، بيروت، 1994،

61-لونيسي رابح: تاريخ الجزائر المعاصر 1839 1889،ج1، دار المعرفة، د. ت ط.

62- مدور خميسة ، الجزائريون المسلمون و المواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة،[1865-1962].

63-المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الاعلام و مهامه أثناء الثورة ط1، دار القصبة، الجزائر، 2008.

64-مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية.
65- مناصريه يوسف ، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1939/1919، المؤسسة الوطنية للكتابة، الجزائر 1988.
66-مهاساس احمد ، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الاولى الى الثورة المسلحة، مشورات الذكرى الاولى للاستقلال.
67-ناصر محمد ، عمر راسم المصلح الثائر. ط1 مطبعة لافميك. الجزائر 1984.
68- ناصر محمد المقالة الصحفية الجزائرية نشأتها و تطورها و اعلامها من 1903 الى 1931، ج1، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1908 .
69-هلال عمر ، ابحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
70-اليات الاستعمار الإستيطاني في الجزائر و ليبيا، الندوة العلمي الاولى في جامعة الامير عبد القادر للعلوم اللإسلامية، قسنطينة، ماي 2008.
71-يحيى بو عزيز الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال أصوصة (1918/1912)، عالم المعرفة، الجزائر 2009.
72-يوسفي محمد: الجزائر في ظل المسيرة النظامية المنظمة الخاصة، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات وزارة المجاهدين، 2002.
73-وهمي سعد ،حركة عبد الحميد ابن باديس و دورها في قضية الجزائر ط1 دار الرحاب 1983م .

- **باللغة الأجنبية:**

1. Abdelhamid ZouZou، Les référence historiques de l'Etat Algérien l'intuition et chartes. Edition Hounia، Alger، 2009

2. AbouKASSEM ABDAELAH: La montée du rationalisme en Algérie، Entreprise nationale du livre، Alger 1983،
3. Mahfoud kaddache، La vie politique a Alger de 1919 1939، S N.E Alger، 1970.
4. zohir.ihddaden،histoire de la presse indigène en algérien، en l'Alger

المقالات والبحوث العلمية:

- **بالعربية**

1. ارزقي سوتيام، سياسة الإستيطان الفرنسي في الجزائر، 1830-1914، مجلة التاريخ المتوسطي، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2020.
2. بلخير اسيا، المجتمع المدني و سؤال المواطنة، فرض التفعيل و حدود التأثير، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثمن.ج1،ديسمبر 2017 .
3. بن دوبة اشرف الدين، المواطنة مفهوم و تاريخ، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد الثاني، نوفمبر 2013.
4. بوتشيشة عبد القادر، لافيجيري و التنصير في الجزائر، ضخامة الامكانيات و الجهود و ضالة النتائج و المردود، قرى العرب النصارى انموذجا، مجلة افاق العلمية، العدد 02، 2019.
5. بوجمعة اكرم، اوضاع الجزائر مطلع القرن 20، مجلة، كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية و الانسانية، العدد 28 .
6. الحاج مزهورة حسين، مشروع المملكة العربية لنابليون الثالث 1862-1870، جامعة مولود معمري، تيزي وزز، الجزائر، ص 226
7. دكتور سمير، اهداف و خصائص السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر، جملة الدراسات و البحوث الاجتماعية، العدد 23، الجزائر، سبتمبر، 2017
8. راسم عمر، مسألة " تجند الأهالي" الحق الوهراني العدد 40 .

- **بالفرنسية :**

1. Route éducationnel، social science journal volume7(1) ; january 2020

الرسائل الجامعية

1. بلجة عبد القادر ، مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي و انعكاساتها على المجتمع الجزائري 1907-1945، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015-2014.
2. بلخير سمية، حان جمال، مفهوم العوبة و المواطنة عند مولود قاسم نأيت يلقاسم، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، جامعة احمد زبانة' غليزان' -المجلد 8، العدد 1، 2020
3. بلقرع خليدة ، مشاريع الاصلاحات الفرنسية بين طموحات الجزائريين و مفارقة المعمرين(1891-1947)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018.
4. بو صفصاف عبد الكريم ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و علاقتها بالحركات الجزائريةالأخرى (1931-1945)، رسالة ماجيستير في التاريخ المعاصر، جامعة قسنطينة، 1986.
5. بوجمعة سمية، المواطنة بين الحقوق و الواجبات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة ابو بكر بلقأيد، تلمسان، 2015-2016.
6. الحاج مزهورة حسين، مشروع المملكة العربية لنابليون الثالث 1862-1870، جامعة مولود معمري، تيزي وزز، الجزائر.
7. خضرة حلاب، فاعلية برنامج ارشادي لتنمية قيم المواطنة لدى عينة من طلبة الجامعة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التربية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019.

8. سباعي عبد القادر' مسألة الإدماج في السياسة الكولونيالية الفرنسية 1870-1940 "الجزائر نموذجا"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة ابي بكر بلقأيد بتلمسان، 2015-2016.
9. عائشة، المدرسة و المواطنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2009، 2010.
10. عمارة صدام حسين ، بيان 10 فيفري و تأثيره على الحركة الوطنية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.
11. الغول الطاهر ، مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية (1919،1954)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة حمة لخصر الوادي، 2013-2014.
12. قسوم أم الخير ، تطور انتصار الحريات الديمقراطية (1934، 1946) مذكرة ماستر جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013.
13. مدور خميسة ، الجزائريون المسلمون و المواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة (1865-1962)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة قسنطينة، 2017-2018.
14. مراد حنان ، مكانة المواطن و المواطنة في المدن، مدينة بسكرة انموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017.

المواقع الالكترونية:

1. https://learning amp-yoo7.com) على الساعة، 2021/06/19 بتاريخ) (13:55
2. https://m-marefa .org(التاريخ2021/4/15 الوقت 15:13د)
3. https://m-marefa .org (21:54 على الساعة، 2021/6/23 بتاريخ)

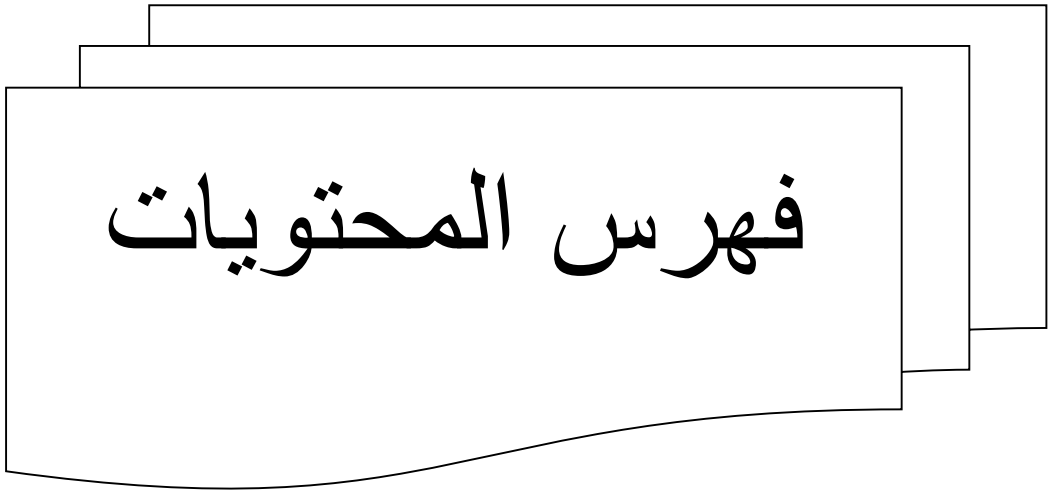
4. . https://www.kachaf.com(باتاريخ 2021/05/12 ،على الساعة 14:20،)

5. .

6. https://indepedent، academie،edu/mostafa abid :،
(المصدر،التاريخ 12-03-2021 ، الساعة 12:12)

https://arm.wikipedia)..13:01 بتاريخ: 2021/06/19،على الساعة

5.(.org.wiki


فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكروعرفان .....

اهداء .....

إهـــــــداء .....

المقدمة : ..... Error! Bookmark not defined.

مدخلتمهيدي ..... Error! Bookmark not defined.

1-تعريف المواطنة: 6

2- التطورالتاريخي لمفهوم المواطنة: 8

3- مبادئها و مقوماتها..... 9..

المبحث الأول : أساليب الإستعمار في محربة الشخصية الجزائرية (1830-1865) 14

تمهيد: 15

المطلب الأول: وضعية الجزائرين في بداية اللإحتلال الفرنسي..... 15

المطلب الثاني: محاربة الإدارة الإستعمارية الهوية الجزائرية:..... 17

المطلب الثالث: إستراتيجية الإدارة الفرنسيةلإدماج الجزائريين 24

المبحث الثاني: مشاريع تطبيق المواطنة الفرنسية (1865-1947)..... 33

تمهيد: 34

المطلب الأول: القوانين التجنيسية 34

المطلب الثاني: القانون الردعي اتجاه الأهالي:.....44

المطلب الثالث: اصلاحات شارل دغول 47

المبحث الثالث: المواطنةفي مبادئ الحركة الوطنية (1947-1954) 69

تمهيد: 70

المطلب الأول: نضال حركة الشبان الجزائريين من اجل المواطنة:.....70

المطلب الثاني: مطالب التيارات السياسية من اجل المواطنة:.....82

المطلب الثالث: انعكاسات السياسة الفرنسية على الحركة الوطنية :.....88

الخاتمة:..... **97**

قائمةالملاحق: **8100**

قائمةالمصادروالمراجع: **104**